



تألیف
وحسین هونس

الزهراہ للعلم العرب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**الزهراء للإعلام العربي
قسم الشر**

ص. ب : ١٠٢ - مدينة نصر - القاهرة - تلفاً : زاهراتيف - تليفون ٩٤٠٢١ - ٦٠١٩٨٨ - تلکس ٩٤٠٢١ رائف بوان
P .O : 102 Madinat Nasr - Cairo - Cable : Zahratif - Tel : 601988 - 2611106 - Telex : 94021 Raeef U . N

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمَنْ أَحْسَنَ قُولًاً مِّنْ دُعَا إِلَى اللَّهِ
وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾

صدق الله العظيم
فصلت / ٣٣

 الطبعة الثالثة

١٤٠٨ - ١٩٨٨ م
حقوق الطبع محفوظة
الجمع التصويري والتجهيز
بالزهراء للإعلام العربي

تصميم الغلاف : عصمت داوستاشى
إخراج فنى : السيد المغربي

تقديم

ليس عجيا ولا غريبا أن يكون الحل الإسلامي هو ضالة العالم في القرن العشرين أو القرن الثلاثين أو الخمسين . العجيب والغريب أن يبحث العالم عن حلول تضعها قرائح البشر وعقولهم ويغفلون عن الحل الذي وضعه وأنزله خالق البشر ومسوى النفوس .

ماذا جنى العالم من تلهفه وراء الحلول التي أفرزتها أدمغة البشر وعقولهم ؟ لم يجن سوى التشر والخراب والدمار ! وفي المجال الاقتصادي سعدت الأمة التي طبقت المنهج الإلهي والتزمت به ، ولم يبدأ تحالفها وانحدارها وشقاؤها إلا يوم أن خرجت أو أخرجت عن إطار المنهج الإلهي وحدوده .

ولقد كان خروج الأمة عن المنهج متعدد الأشكال والزوايا والمعالم ، غير أن أكثر أشكال هذا الخروج وضوها واستعلاناً كان في جر الأمة الإسلامية رويداً رويداً إلى التورط في التعامل بالربا وإيقاعها في فخاخه وشباكه الجهنمية مما جعل كثيراً من المفكرين - وهم على حق - يرون أن توريط الأمة الإسلامية في التعامل بالربا يعد جريمة سياسية وتاريخية بالإضافة إلى كونها جريمة اقتصادية وخلقية وشرعية .

ولقد عالج كثير من المفكرين تاريخ الربا وأثاره وجرينته على الأمة الإسلامية ، غير أننا نحسب - ولا ننكر على الله أحداً - أن الأستاذ المؤرخ الدكتور حسين مؤنس قد بز كل من سبقوه بعمق نظرته ووضوح فكرته ورشاقة كلمته ودقة وأصالة مراجعه واقتداره المنفرد على الرد بين الأحداث واستخراج قوانين الحركة من تسلسل الواقعات .

هذا الكتاب ظهر قبل ذلك مقالات في مجلة أكتوبر فيما بين ديسمبر ١٩٨٥ ومارس ١٩٨٦ - يعني في الصحف القومية المصرية في عصر حرية الصحافة - ضمنه الدكتور حسين مؤنس رأيه في البنوك الربوية والبنوك الإسلامية في مصر وخارجها في حرية مطلقة . وهو مؤلف واسع الإحاطة عميق النظر خفيف الظل لا يخلو أسلوبه من سخرية في العبارة تعمق المعنى في نفس القارئ . وهو حين يكتب يكون أكثر جرأة وتحرراً مما نحن رجال البنوك حين نكتب وي تعرض لأمور ووقائع قد لانعرفها ، وهو في هذا الكتاب ينقدنا ونحن نقبل بذلك بصدر رحب ووجه باسم ونفس صافية لأنه لا يريد بنا وبوطننا غير الخير ونحن معه في هذا ولأن الأحرار يتقبلون الرأي الحر من صاحبه وإن كان نقداً مادام ملخصاً وياخذون به مadam صالحـا .

والبنوك الإسلامية قد بدأت على الطريق الذي انتهى إليه المؤلف ، وما إن بدأت بشائر نجاحها حتى ظهرت الجهود المضادة لمقاومتها ووضع العرائيل في طريقها ودس العصا في عجلتها والله من وراء القصد ولـى للذين آمنوا محـيط بالـذين يـمـكـرون وـحـسـبـنا الله وـنـعـمـ الوـكـيلـ .

ويسعدنا أن نقدم إلى الأمة الإسلامية ومؤسساتها كتاب «الربا وخراب الدنيا» فيه معالجة صريحة لقضية البنوك ولقتة منصفة للبنوك الإسلامية ، لم يتـأـولـ فـيـهـ الـرـبـاـ مـنـ جـانـبـهـ الـفـقـهـيـ فـهـذـاـ تـرـكـهـ المؤـلـفـ لـلـفـقـهـاءـ وـقـدـ أـوـسـعـهـ بـحـثـاـ ، وـلـكـنـهـ تـأـولـهـ بـنـظـرـةـ الـمـؤـرـخـ عـمـيقـ الغـورـ وـهـوـ أـوـلـ بـحـثـ فـيـ مـوـضـوـعـهـ يـعـرـضـ وـيـحلـلـ الغـرـوـةـ الـرـبـوـيـةـ لـلـعـالـمـ الـإـسـلـامـيـ وـيـحـثـ عـنـ الـمـخـرـجـ فـجـاءـ جـدـيـداـ فـيـ مـادـتـهـ قـوـيـاـ فـيـ حـجـتـهـ ، جـعـلـهـ اللهـ فـيـ مـيزـانـ حـسـنـاتـ مـؤـلـفـهـ يـوـمـ يـوـضـعـ الـمـيـزـانـ وـنـفـعـ بـهـ الـمـسـلـمـينـ وـالـحـمـدـ اللـهـ ربـ الـعـالـمـينـ .

القاهرة جمادى الآخرة ١٤٠٦
مارس ١٩٨٦

الناشر

الفصل الأول

**عالمنا الراهن يقوم على
الربا بداية ونهاية**

خلال السنوات الخمس الماضية ، تجلی بوضوح أكثر فأكثر ، أن العالم كله يسير بسرعة متزايدة نحو كارثة اقتصادية بلا حدود ، وأن تلك الكارثة لا ترجع إلى أن موارد الخير والرزق في الأرض ، قد قلت ولم تعد تكفى الناس ، لأن الحقيقة هي أن موارد الرزق ومواد الغذاء للإنسان والحيوان ، زادت خلال السنوات القليلة الماضية بصورة تخطت كل التوقعات ، وإنتاج العالم من الغذاء يبلغ اليوم أضعاف حاجة البشر جمیعاً ، إذا هي دبرت بعدها . وفي بعض بلاد الدنيا مقداری من الغذاء تکفى أهل الأرض جمیعاً ، ففي أمريكا وكندا يتحدثون عن جبال القمح ، وفي أوروبا يتحدثون عن جبل الزبد .

ولو افترضنا ان هناك تخصصاً في إنتاج الغذاء من الأرجنتين وحدها ، تستطيع أن تقدم للدنيا وأهلها كل ما هم بحاجة إليه من لحم . والبرازيل وبقية بلاد العالم الجديد ، تستطيع أن تقدم لكل إنسان على الأرض كل ما هو بحاجة إليه ، من حبوب وخضر وفاكهه وإنتاج الألبان ، وما يتفرع منها في أوروبا كل ما يکفى أهل الأرض كلهم عن سعة .

وقل مثل ذلك عن حاجة البشر من الكسae ، إذن فما سبب الأزمات الطاحنة التي يعاني منها أكثر من نصف البشرية ، نتيجة لنقص الغذاء والكساء؟ ! .

السبب هو أن النظام الاقتصادي العالمي ، دخل من أوائل القرن التاسع عشر شيئاً فشيئاً في دائرة شهيرة ، تقوم كلها على الربا . والربا - كما سنرى في تصريح هذا البحث - ليس مجرد إقراض المال بسعر مرتفع ، فهذا أيسر مظاهر

الربا وأخف أضراره ، فإن الإنسان مهما أسرف في تقدير سعر الفائدة ، الذي يطلبه لا يمكن أن يتجاوز المائة في المائة من قدر المال الذي يفرض

ولكننا اليوم نشتري في كل بلاد الدنيا - مائة جرام من الزبد - مثلاً - بدولار في المتوسط ، أي بعشرة أضعاف تكاليف إنتاجه ، ونفقات إعداده للبيع ، ونقله إلى أي سوق من أسواق الدنيا ، وهذا هو صميم الربا ، وهو مجرد مثل تستطيع القياس عليه .

وهذه - مع الأسف - هي القاعدة التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي : الشيء الذي يتكلف عشرة قروش ، يباع لمن يريد بجنيه وزيادة ، وهذا يطبق اليوم على كل صور التعامل اليومي ، وكلنا داخلون فيها أرداً أم لم نرد ، عرفنا أم لم نعرف .
إذن : فمن الذي يحصل على هذا الفرق الهائل بين الواحد والعشرة ؟ ! .

الوسطاء والبنوك .

وأنا - كما تعرف سيدى القارئ - لست من رجال الاقتصاد ولا أنا أفهم فيه شيئاً ، وإنما أنا رجل أعيش لأرى وأتدير وأفك وأدرس وأطرح أفكارى على الناس ، وإذا كنت أعلم شيئاً ذا بال في الاقتصاد ، فإننى أزعم لنفسى أننى أفهم الإسلام ، وأحسن نبض الإيمان ، وأدرك حقائق ما حولى ، وتلك هي أدواتي في الدرس والفكر والنظر ، وهذه أدوات كافية فيما أظن ، لكنى أضع يدى على الحقائق وأنا أعتبر نفسى من ضحايا النظام الربوى الشامل الرهيب ، الذى نعيش فيه ولا أجد لنفسى مهرباً منه ، وأنا مثلاً أكتب لك هذه السطور بقلم حبر لا تزيد نفقات صنعه من مواد خام وعملة وصناعة وهندسة وتغليف ونقل ، حتى يصل إلى يدى على ثلاثة جنيهات ولكننى دفعت فيه ثلاثة وهذا وحده يصور لك مدى الظلم الذى أعيشه ونعيشه جميعاً فى ذلك العالم الربوى القاتل ، وأنا أعيش فى قارة يهلك عشر سكانها كل عام من الجوع والعطش ، بينما أقرأ فى صحيفة اليوم ، أنهم يقيمون فى نيويورك وليمة للأمير شارل وزوجته الأميرة ديانا ، ويبلغ ثمن الطبق فى تلك الوليمة خمسين ألف دولار ، ويبلغ عدد الذين دفعوا هذا الثمن ، وحصلوا على تذاكر وليمة الأمير أربعة آلاف ، يعتبرون أنفسهم سعداء بذلك ، لأن هناك

أكثر من مائة ألف فاتتهم تلك الفرصة الذهبية ، مع أنهم مستعدون لدفع مائة ألف دولار ! .

★★★

ولا شك في أن الأوضاع الاقتصادية في العالم العربي كله في حالة تدهور سريع أو بطيء ظاهر أو خفي فيما عدا - ربما - الكويت . والسبب في ذلك فيما أرى هو أننا - نحن العرب - لم نفهم بعد حق الفهم طبيعة النظام الاقتصادي العالمي ، الذي نعيش فيه ، وليس في هذا القول ما يمس مكانة أولى الأمر العرب في ميادين الاقتصاد ، لأن المشكلة هنا ليست مشكلة اقتصاد ومال ، بل هي مشكلة تاريخية وإدراك لحقائق المجتمع المعاصر ، وهي أيضا - وإلى حد كبير مشكلة طبيعة رجال الاقتصاد عندنا ، و موقفهم الحقيقي من شؤون المال ، فإن رجال الاقتصاد الرسميين عندنا - أقصد وزراء الاقتصاد والمالية ورؤساء المصارف المركزية ، وهؤلاء هم قياصرة الاقتصاد والمال عندنا - يتصرفون دائمًا في حدود خطوط ترسم لهم أو تعليمات يتلقونها من أعلى ، في حين أن رجال الاقتصاد الرسميين في الغرب هم الذين يتخذون القرارات ، ويصدرون الأوامر إلى الآخرين .

ومن طريف ما قرأت أثناء إعداد هذه الدراسة أن فريديريك سبريخورن مدير الخزانة في وزارة الاقتصاد الأمريكية في واشنطن ، يصل إلى مكتبه كل يوم في السادسة صباحاً ، ليتابع تطور أسعار الدولار على شاشة مضيئة في مكتبه تعطيه أسعار الدولار في العالم ، من دون إلى هونج كونج وطوكيو دقيقة بدقة ، في حين أن رئيسه جيمس بيكر وزير الخزانة الأمريكية ، لا يتأخر قط عن السابعة صباحاً وقبل التاسعة صباحاً يكون الاثنان قد اتفقا على سياسة اليوم . ويعقدان في الحال اجتماعاً مع بول فولكى رئيس بنك الاحتياطى الفدرالى « الفيدرال ريزيرف بانك » لاتخاذ القرارات النهائية .

وفى التاسعة صباحاً لا يكون واحد من كبار المسؤولين الاقتصاديين في العالم العربي كله قد غادر بيته ، وعندما يصل أولئك المسؤولون إلى مكاتبهم بين العاشرة والحادية عشرة ، لا يتظرون في جداول أسعار الكترونية أو غير الكترونية بل

تشغلهم مسائل جانبية غير اقتصادية ، ومعظمها تعيينات وترقيات وشكاوى ، لأن اقتصاد بلادهم يرسم خطوطه الثلاثة الذين ذكرناهم في واشنطن ، وعندما نقرأ في جريدة الوفد الصادرة في (٧ نوفمبر ١٩٨٥) أن البنك المركزي ، تقدم إلى مجلس الدولة بطلب إلغاء قرارات أصدرها وزير اقتصاد سابق ، بتعيين ثلاثة من الأصدقاء من لا علاقة حقيقة لهم بالشئون الاقتصادية أعضاء في مجالس إدارات ثلاثة من البنوك القومية نفهم لماذا يقفز سعر الدولار في أسواقنا إلى (١٨٠) قرشاً ، في حين أنه ينخفض في الأسواق العالمية كلها ، ولا يمكن أن يحدث هذا الأمر الشاذ إلا في بلد يسير الاقتصاد فيه مساراً شاذًا ، أو يتولى الاقتصاد فيه رجال بعيدون عن تقدير خطورة الشئون الاقتصادية ، وكل ذلك على أساس المجاملة ، وكل هذه تصرفات خارجة عن القانون بالإضافة إلى أن كل واحد من السادة الذين عينوا ، يحمل على كفته مسئوليات أخرى تقل كاھله ! هنا وعندما نقرأ نحن - المواطنين - المساكين أخبار أمثال هذه القرارات الخطيرة ، وكلها مجاملة ومحسوبيّة ، نعرف لماذا نحن مساكين ، فإننا حقيقة نشقى ليسعد ويزداد نعيم أناس لا يشعرون ولا يعيون ، هنا أفهم لماذا يشعر رجل مثلـي ، وهو يتفرج على ما يذيعه التليفزيون ، مما يسمى بصور حية لما يجري في مجلس الشعب أنه يشهد مسرحية لاشيـأ حقيقـاً .

وعندما أرى في التليفزيون كبار رجالنا يوقعون اتفاقيات القروض كل يوم ، أشعر أنا نزداد غرقاً يوماً بعد يوم في بحر الربا ، لأن هذه القروض كلها معاملات ربوية ، وعندما يقولون لك : هذه صفقة مؤكدة ، فهذا قرض بفائدة ستة في المائة مع فترة سماح قدرها خمس سنوات ، وهذه منحة خالصة ، وهذه مساعدة دون مقابل من ألمانيا ، وتلك سلفة صغيرة من البنك الدولي بسعر (٣) في المائة لا يبقى عندي شك في أنها متوجهون بالفعل نحو كارثة مالية ، تشبه تلك التي وضعت في أعقاـنا نـير الاستعمـار في أواخر أيام إسماعـيل وأوائل أيام توفـيق ، لأن القروض أياـ كان حجمـها ، وأياـ كانت نسبة الفائدة فيها هي قروض ، لابـد أن تـسدـد في يوم ما ، وفي العلاقات المالية الدوليـة ، لا تـوجـد منـح أو هـداـيا أو مـجاـملـات . كلـها قروض لابـد أن تـسدـد . وما لا تـسدـد بالعملـة تـسدـده بالتنازل عن جانب من الكرامة أو القيمة المعنـوية . والدولـ الكبيرـ لا يمكن أن تـقدـم مـسـاعدـات للدولـ الأصغرـ

دون مقابل أبداً ، فعالم السياسة عالم خطر بل شرير ، والدول الكبرى تأخذ دائماً أمام الصغرى صورة شايلاوك الجبار القاسي من أنطونيو الساذج الحسن الظن ، الذي كاد يفقد حياته لو لا دفاع حبيته الذكية يورشيا عنه ، وذلك في مسرحية « تاجر البندقية » لوليم شكسبير ، وهي مسرحية حكم عليها اليهود بالموت لأسباب معروفة .

وأنا عندما أقرأ وجوه النقد والاتهام التي توجه إلى وزراء الاقتصاد والمال عندنا ، لا يتجه ذهني إلى الاتهام بالسرقة أو الاحتيال ، فأنا أستبعد اللصوصية على الوزراء أيَا كانوا ، وإنما يتجه ذهني إلى الجهل ، فكل ما يصدر عن الكثرين من هؤلاء السادة من خطأً وسوء تقدير ، يرجع إلى الجهل ، فهم يفهمون شيئاً في الاقتصاد ولكنهم يجهلون أشياء كثيرة جداً في السياسة العالمية ، أو في تطور الأحوال في الدنيا ، ومن هنا يقعون في الأخطاء بسوء نية أو حسن نية ، فالأمران سواء ، لأن الخطأ هو الخطأ في الحالين ، ومصر هي التي تدفع الثمن في النهاية ، وقد تأكد عندى الآن أنه لا توجد مصر واحدة بل هناك مصران : مصر الحكم ، ومصر المحكوم ، ومصر الحكم تكسب دائماً ، ومصر المحكوم تخسر دائماً . والخديو إسماعيل الذي أغرق مصر - المحكومين - في الديون خرج من مصر معزولاً منفياً في (٣٠ يونيو ١٨٧٩) وأخذ معه ثمانية ملايين من الجنيهات الذهبية ، لأنه رغم عزله ونفيه يتتمى إلى مصر الحكم ، وكان علينا نحن شعب مصر الأخرى - مصر المحكومين - أن ندفع كل الديون بما فيها تلك الملايين الثمانية ، التي أخذها الحكم اللص معه . وابنه الخديو توفيق ، عندما رأس أول مجلس وزراء في عصره السعيد شكا من والده ، وقال ما معناه : لو أن أبي ترك لنا شيئاً من هذه الملايين التي أخذها لاستطعنا الانتفاع به في هذه الأزمة التي نعانيها . وكان يتحدث إذ ذاك بلغة مصر المحكومين ، مصر الأشقياء . ولكنه لم يلبث أن اغتنى هو الآخر لأنه دخل في عالم مصر الحكمين ، مصر اللصوص في تلك الأيام . فسرق ونهب ، وفعل مثله عباس حلمي ، ولكن هذا الأخير جاوز الحد في السرقة والنهب ، لأنه كان صفيقاً قليلاً للحياة ، لا يستحق من سرقة مال النبي ، وما مال النبي في عصره كانت أموال الأوقاف ، فجعل ينهب منها دون خجل ، واللورد كرومэр الذي كان يمثل جماعة اللصوص الأوربيين الكبار ، وجد أنه من الضروري

أن يوقف هذا السفاح عند حده ، ورأى أنه من الضروري أن يكفل يد الخديو عن سرقة مال النبي ، فأمر بإنشاء وزارة الأوقاف ، وأصر على إلغاء تقليعة قديمة تقول : إن ولـى الأمر - خليفة كان أو سلطاناً أو ملـكاً أو خديـو - هو ناظـر الأوقـاف كلـها يتصرف فيها كـيف يشاء ، وهذا مـبدأ أقرـه الفقهـاء جـمـيعـاً معـ أنه مـبدأ خطـأ . لأنـ الأمة - لاـ الحـاكـم - هـى الوـصـيـة عـلـى الأـوقـاف ، والـلـورـد كـروـمـر - الذـى لمـ يكن فـقيـها طـبعـاً - أـوقف هـذه التقـليـعة الشـرـيرـة ، واعـتـبـر الأـمـة مـمـثـلـة فىـ الـوزـارـة هـىـ المـسـئـولـة عـنـ الأـوقـاف ، وـقـرـرـ أنـ يـكـونـ هـنـاكـ مـنـ بـيـنـ أـعـضـاءـ الـوزـارـةـ وزـيرـ خـاصـاً لـلـأـوقـافـ مـسـعـولـ عـنـهـاـ أـمـامـ الرـأـيـ العـامـ . وـكـروـمـرـ لمـ يـفـعـلـ ذـلـكـ لأنـهـ كـانـ شـرـيفـاًـ بلـ لأنـهـ كـانـ لـصـاًـ عـاقـلاًـ ، لأنـهـ مـمـثـلـ الـاسـتـعـمـارـ الـبـرـيطـانـيـ ، وـهـذاـ الـاسـتـعـمـارـ كـانـ ذـرـوةـ الـلـصـوصـيـةـ الـأـورـوـيـةـ ، وـلـكـنـهـ كـانـ لـصـوصـيـةـ عـاقـلةـ ، أـىـ تـقـومـ عـلـىـ عـلـمـ وـدـرـسـ وـتـفـكـيرـ ، فـالـمـسـتـعـمـرـ الـأـورـوـيـ لـصـ يـنـهـبـ أـموـالـ الـبـلـدـ الـمـسـتـعـمـرـ (ـبـفـتحـ الـمـيـمـ)ـ ، وـلـكـنـهـ يـنـفـقـ شـيـئـاًـ مـاـ يـنـهـبـ عـلـىـ مـرـاقـقـ الـبـلـادـ ، وـيـنـشـئـ مـنـ الـمـسـرـوـقـ طـرـقـاًـ وـسـكـكـاـ وـتـرـعاًـ وـمـوـانـيـ لـكـىـ يـأـخـذـ صـورـةـ الـمـصـلـحـ ، وـيـبـرـ استـعـمـارـهـ أـمـامـ النـاسـ . وـمـنـ طـرـائـفـ ماـ يـحـكـىـ مـنـ قـصـصـ الـاسـتـعـمـارـ ، أـنـ مـلـكـ بـلـجـيـكـاـ كـانـ يـمـلـكـ كـلـ الـكـونـغـوـ ، وـلـأـنـهـ مـلـكـ مـنـ أـصـلـ نـبـيلـ ، فـقـدـ كـانـ لـاـيـتـولـىـ نـهـبـ خـيرـاتـ الـكـونـغـوـ بـنـفـسـهـ ، وـلـهـذـاـ فـقـدـ عـهـدـ فـيـ إـدـارـةـ الـكـونـغـوـ إـلـىـ حـكـومـتـهـ بـالـضـبـطـ ، كـماـ أـنـ مـلـكـ بـرـيطـانـيـ عـهـدـ فـيـ إـدـارـةـ الـهـنـدـ إـلـىـ حـكـومـتـهـ ، بـعـارـةـ أـخـرىـ : عـهـدـ مـلـكـ بـلـجـيـكـاـ إـلـىـ حـكـومـتـهـ فـيـ نـهـبـ الـكـونـغـوـ ، وـعـهـدـ مـلـكـ بـرـيطـانـيـ إـلـىـ حـكـومـتـهـ فـيـ نـهـبـ الـهـنـدـ ، لـأـنـ الـمـلـوـكـ الـاسـتـعـمـارـيـنـ لـصـوصـيـةـ فـيـ الـحـقـيقـةـ ، وـلـكـنـهـمـ يـنـبـغـيـ أـنـ يـظـلـوـاـ أـشـرـافـاًـ فـيـ الـمـظـهـرـ .

وفي ذات مرة وقعت مناقشة حادة بين ليوبولد الأول أو الثاني - لا أذكر - ملك بلجيكا ، والملك إدوارد السابع ملك بريطانيا ، فقال إدوارد :

- إن حكومتك تصرف في نهب الكونغوليين .

فرد ليوبولد فائلاً: إن ال威سكي القذر الذي تبيعونه للهنود بأعلى الأسعار يؤذى
الهنود أضعاف ما تؤذى أساليب حكمتي أهل الكونغو.

ونفس هذا الحديث يتكرراليوم فى قوالب شتى بين أمريكا وروسيا . فلتقول أمريكا مثلًا للروس :

– إن جنودكم ينزلون المجازر بأهل أفغانستان ! .

ويرد الروس : إن ما تلحقه وكالة مخابراتكم من الأذى بأهل نيكاراجوا ، يفوق كل ما يمكن أن نقتله من الأفغان . نحن على الأقل نحارب لحساب حكومة أفغانية . أما أنتم فتفتفون إلى جانب الثوار على حكومة الساندينيستان الشرعية في نيكاراجوا .

وهذا مجرد مثل ، لأن الحقيقة الواقعة ، هي إن الدولتين العظميين شريكتان في عملية واحدة هي نهب الدنيا ، لأن الروس إذا كانوا شيئاً شياطين فإن الأميركيين عفاريت ، ومجدد وجود هاتين الدولتين - اللتين توصفان بالعظميين - بشكلهما الحالى فيه اعتداء مهين للبشرية ، وافتتح الأطلس وانظر إلى خريطة العالم فلا تثبت أن يملك العجب ، فإن روسيا تضع يدها - بالحق والباطل - على أكثر من نصف أوروبا وأسيا ، والولايات المتحدة تملك بالحق نصف الأميركيتين . وتملّك النصف الباقى بالباطل ، وهذا في ذاته ظلم لبقية البشر . وروسيا التي تشعر شعوراً دائماً ، بأنها تملك من الأرض أضعف حقها ، تنفق كل أموالها للدفاع عن الأرض المسروقة ، ولم يحدث في تاريخ البشر أن حاز جنس واحد هذا القدر من الأرض بالقهر والعنف والظلم ، ولم يحدث كذلك في تاريخ البشر أن استهلكت دولة نفسها في الدفاع عن مسروقاتها كما يفعل الروس ، فإن الروس لا يأكلون ولا يشربون ولا يستمتعون ، وإنما هم ينفقون آخر مليون عندهم وكل ذرة من نشاطهم في الجيوش والسلاح . ولا تحسب الأميركيين - أو قل الأنجلو ساكسون - أحسن ، حقاً إنهم يقولون : إن عندهم حرية وديمقراطية ، وهذا صحيح في داخل الولايات المتحدة وبريطانيا فقط ، أما خارجها فإن الدولار الأميركي يستعمّر الدنيا ، لأن الدولار ، تلك الورقة الصغيرة الخضراء ستار يختفي وراءه أكبر وأخطر ترسانة سلاح عرفها التاريخ ، ترسانة تمتد من الفضاء الخارجي إلى باطن الأرض ، والأميركيون عندما يقولون إنهم يفرضوننا ألف مليون دولار ، يعرفون أنهم لا يعطوننا شيئاً ، لأن كل دولار تسلمه من أمريكا سيعود في النهاية إلى أمريكا ، لأنه - في النهاية - وسيلة تعامل تحمل توقيع مدير بنك أمريكا ، فهو أمريكي في البداية وأمريكي في النهاية ، وكل ما نملكه نحن منه هو حق الانفصال به أو الارتفاع .

وهناك حكاية يحكونها عن اللورد كيتشر ، عندما كان متذوباً ساماً لبريطانيا في مصر ، فقد زاره ذات مرة في داره موسيقى نمساوي دعته الليدي كيتشر للعزف في مصر ، وكان كيتشر قد دعاه لتناول الشاي ، وأخرج اللورد كيتشر ساعته الذهبية التي تزن نصف رطل من الذهب ، ونظر فيها ثم وضعها على المائدة ، وتناولها الموسيقى وفتح مظروفها الذهبي ، وتأملها كأنه يتعرف الوقت ، ثم وضعها في جيده ، واللورد الفيلد مارشال دهش من هذا التصرف ، وقال في أسلوب النفاق الجتمانى المعروف :

- أظن يا بروفيسير أنك وضعت الساعة في غير موضعها ! .

فنهض الموسيقى مستأذناً وقال : لا ياجناب اللورد الفيلد مارشال ، لقد وضعتها في موضعها تماماً ، فأنا لا سبيل لي إلى مثل هذه الساعة إلا إذا تفضل بها على جنلمنا عظيم مثلك ، أما أنت فستطيع بعد خروجي أن تنادي قائد جيوش الإمبراطورية هنا ، وتأمره بأن يأمر وزير المالية المصرى بأن يأتيك بساعة مثلها ، وقبل أن يهبط المساء ، تكون الخزانة المصرية قد اشتربت لك من محل كرامر فى الموسكي ساعة أجمل من هذه ، وسألتك من ذلك عندما تفضل بالحضور هذه الليلة فى الكونسير ، الذى سأعزف فيه بدعة من الليدى كيتشر . وهذه الليلة ستكون معك قطعاً ساعة ذهبية جديدة .. إلى اللقاء ياسيدى اللورد .

و ما الذى يعطى الدولار كل هذه القوة ؟ !

إنه الربا ، إنها المعاملات الربوية التى هي أساس الاقتصاد الغربى كله ، لأن الثروة الأمريكية التى لا تصدق ، لا يمكن أن تكون قد تكدرست بهذه الصورة الرهيبة عن طريق التجارة الحرة الشريفة ، لأن أرباح المعاملات التجارية مهما بلغت ، فإن للمكاسب التجارية حدوداً ، والشطاره والمهارة مهما بلغت ، فهى لن تسمح لك ببيع منتجاتك بأكثر من أربعة أو خمسة أمثال تكلفتها ، فإذا أنت بعثها بمائة ضعف فأنت هنا تدخل فى ميدان السرقة ، والسرقة تسمى فى عرف التجارة الغربى **BENEFIT** أو **INTEREST** والترجمة العربية الفصيحة للكلمتين هى الربا ! .

الفصل الثاني

الربا كان الباب
الذى دخل منه
الاستعمـار

لابد أنك قرأت في الصحف أخبار المناقصة العالمية التي طرحها لأعمال الكهرباء الخاصة بمشروع مترو الأنفاق .

ولا أطيل عليك : تقدمت لأعمال الكهرباء هذه شركات إنجليزية وشركات فرنسية وشركات إيطالية ، والعادة اليوم في أمثال هذه المشروعات الضخمة ، أن شركات كل بلد أوروبى أو أمريكي تقدم عرض واحد ، باسم مجموعة شركاتها الراغبة في المساهمة حتى لا تخرج العملية من يد البلد .

والشركات البريطانية تقدمت بعرض قيمته (٧٨) مليون جنيه .

والشركات الفرنسية كان عطاؤها بمبلغ (٤٥) مليوناً .

والشركات الإيطالية عرضت القيام بالمشروع بمبلغ (٣١) مليوناً .

ونظراً لضخامة الفروق فقد رأت السلطات المصرية إعادة طرح العطاء .

فأما الشركات الإنجليزية فقد انسحبت من المشروع .

والفرنسيون هبطوا بمشروعهم إلى (٣١) مليوناً .

وإليطايليون وتمثلهم هنا شركة أنسالدو هبطوا إلى (٢٢) مليوناً .

ولجأت هيئة مترو الأنفاق إلى إقامة «مارسة» بين الجانبيين ، وانتهت الممارسة بعرض فرنسي بمبلغ (٢١,٥) مليون أمام عرض إيطالي بمبلغ (٢٠,٢٥) مليون .

ووُجِدَت السُّلْطَاتُ الْمُصْرِيَّةُ أَن تَعْهُدُ بِالْمَشْرُوعِ إِلَى الْفَرْنَسِيِّينَ ، رَغْمَ أَن سُعْرَهُمْ يَزِيدُ عَلَى الْعَطَاءِ الإِيطَالِيِّ بِمِلْيُونٍ وَرَبِيعٍ ، لَأَنَّ الْفَرْنَسِيِّينَ يَقُولُونَ بِمُعْظَمِ أَعْمَالِ مَشْرُوعٍ مَتَرُوِّاً الْأَنْفَاقَ .

فَهَذِهِ عَمَلِيَّةٌ صِنَاعِيَّةٌ فَنِيَّةٌ شَرِيفَةٌ وَنَظِيفَةٌ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْأَنْجُلِيزَ طَلَبُوا فِيهَا (٧٨) مَلِيُونًا ، وَالْعَمَلِيَّةُ اتَّهَتَ إِلَى (٢١,٥) مَلِيُونَ .

وَمِمَّا قُلَّتْ فِي الْإِمْتِيَازِ الْفَنِيِّ لِلْعَرْضِ الإِنْجُلِيزِيِّ الْأَوَّلِ (٧٨ مَلِيُونًا) ، وَالْفَرْنَسِيِّ الْأَوَّلِ (٤٥ مَلِيُونًا) ، وَالإِيطَالِيِّ (٣١ مَلِيُونًا) ، فَإِنَّ هَذَا الْإِمْتِيَازَ لَا يَمْكُنُ أَنْ يَكُونَ بِالْدَرْجَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَا هَا . وَشَرْكَةُ إِنْسَالْدُو الإِيطَالِيَّةُ الَّتِي كَانَتْ مُسْتَعْدَةً فِي آخِرِ لَحْظَةِ لِلْقِيَامِ بِالْمَشْرُوعِ بِعِشْرِينَ مَلِيُونًا ، شَرْكَةً أَكْثَرَ مِنْ مُحْتَرِمَةٍ فِي مِيدَانِ الْأَعْمَالِ الْكَهْرَبَائِيِّ الْكَبِيرِيِّ .

مَاذَا تَسْمِي ذَلِكَ؟!

تَنَافِسَا شَرِيفَا؟ قَطْعاً لا! لصُوْصِيَّة؟ عَيْب! فَنَحْنُ نَتَحَدَّثُ هُنَا عَنْ شَرْكَاتٍ عَالَمِيَّةِ ضَخْمَةٌ ، وَرَاءَهَا حُكُومَاتٌ أَكْثَرُ مِنْ مُحْتَرِمَةٍ .

أَسْمَيْهَا رِبَا لَأَنَّ الرِّبَا - كَمَا سَنَرَى - هُوَ كُلُّ تَعَامِلٍ مَالِيٍّ ، يَتَجاوزُ الْرِّبَحَ فِيهِ حدودِ الشُّرُفِ وَالْأَمَانَةِ وَالْمَعْقُولِ .

وَصِدْقِنِي إِنَّ الْمَشْرُوعَ إِذَا كَانَ قَدْ اتَّهَى إِلَى (٢١,٥) مَلِيُونَ ، فَإِنَّ تَكَالِيفَهُ الْحَقِيقَةُ الَّتِي سَتَحْصُلُ عَلَيْهَا الشَّرْكَةُ لَنْ تَزِيدَ عَلَى (١٧ أَوْ ١٨) مَلِيُونًا عَلَى الْأَكْثَرِ .

وَالْبَاقِي؟ وَالْبَاقِي يَاسِيدِي سِيرُوحُ فِي الْبَلَالِيْعِ .

بِالْبَلَالِيْعِ مَحْلِيَّةٌ وَأَخْرِيٌّ غَيْرُ مَحْلِيَّةٌ ، وَطَرِيقُ الْمَنَاقِصَاتِ الْكَبِيرِيِّ - وَهَذَا لَيْسَ سَرَّاً - حَافِلٌ بِالْبَلَالِيْعِ .

وَقَدْ عَرَفْتُ «بِلَالِيْعَ» مِنْ هُؤُلَاءِ .

كَانَ رِجَالاً لَطِيفَاً رَقِيقَ الْحَاشِيَّةِ أَئِيقَنَ الْمَلِبِّسِ . وَأَنَاقَةَ الْمَلِبِّسِ وَفَخَامَةَ الْمَكْتَبِ وَالْدِيكُورِ ، وَالتَّلِيفُونَاتِ ، وَالسَّكْرِتِيرِيَّةِ فِي الْغُرْفَةِ الْمُجَاوِرَةِ ، كُلُّ هَذِهِ مِنْ خَصَائِصِ

الإنسان «البلاءة». وهذا الرجل كان يشتري في الأيام الناصرية السعيدة الحمامات المعيبة ، التي تبيعها الشركات الأوروبية في الأرياف بنصف الثمن ، كان يشتري الواحد منها بآلفي دولار ، ويباعها في مصر للسادة الذين سرقوا ونهبوا وابتزوا فيلاتاً ليعيشوا فيها ، عيشة باشوات ، كان يوردها لهم بأسعار تراوح بين عشرة آلاف واثني عشر ألف جنيه ، فكثر ماله وأصبح من أهل الفيلات ، وعندما استقر في مصر افتتح مكتب تصدير واستيراد ، يصدر الهواء ويستورد أي شيء رخيص يباع في أوروبا في أسواق الكانتو ، ويباع هنا بسعر الذهب .

والبلایع المصرية عندما يكثر المال فيها ، تفعل ثلاثة أشياء أساسية : الزواج من السكرتيرة أو أي شابة أخرى إذا لم تكن السكرتيرة ولابد ، والأمر الثاني هو بدل المرة مرات والعمرات في كل رمضان ما تيسر ذلك ، والأمر الثالث هو بناء مسجد . وصاحبنا الذي تتحدث عنه ابنتي في قريته مسجداً . وهذه المساجد كلها مساجد ضرار ، من طراز ذلك الذي بناه نفر من بنى عمرو بن عوف في قباء ، ولعنها الله سبحانه في الآيات (١٠٧ - ١٠٨) من سورة التوبة .

ومهما يكن رأيك في كارل ماركس ، فلا بد أن تسلم بأنه كان من أذكي البشر وأوسعهم علمًا ، وأنفذهم بصيرة بأحوال الدنيا والناس . وهذا الرجل أبغض الربا وأنكر الرأسمالية القائمة على المتاجرة بالمال ، وقال : إن إقامة الاقتصاد العالمي على أساس الذهب والفضة فساد وظلم وإهدار إنسانية البشر ، لأن الأساس الحقيقي للاقتصاد هو العمل ومادة العمل . فالمادة الخام في ذاتها لا قيمة لها ، ولكن العمل - وهو الصناعة هو الذي يعطيها القيمة ، ولهذا فإن العمل يعتبر سلعة تباع وتشتري ، والعامل الفرد ضعيف أمام صاحب رأس المال أو صاحب المصنوع . ومن هنا فقد دعا العمال إلى الاتحاد لكي يصبحوا قوة تستطيع القيام بالمساومة الجماعية ، لتحصل من أصحاب المصانع والرأسماليين على السعر العادل ، للعمل الذي يقومون به ، وقد جمل كارل ماركس حملة عنيفة على البنوك ، وقال : إن كل مؤسسات فاسدة تقوم على المتاجرة بحاجات الناس ومطالبهم ، وقال : إن كل الأعمال المصرافية أعمال ظالمة تخدم مصالح أصحاب رءوس الأموال ، ومن هنا فقد اعتبر الربا والفوائد فساداً ، قال : إن النظم المصرافية تضحي بالقيمة الإنسانية

وتذل البشر ، والويل لمن يقع تحت رحمة المصارف في ذيـن ، لأن المصرف لن يتزدد في بيع دارك التي تسكن فيها ليسترد منك قرضاً بمبلغ عشرين جنيهاً ، ومن هنا فقد قال : إنه لابد من إلغاء النظام المصرفى كله وإقامة نظام مالى جديد ، تنتقل فيه القيمة من الذهب والفضة إلى الإنسان والعمل .

ولاتوجد في روسيا أو في أي بلد شيعى بنوك بالمعنى الذي نعرفه ؛ لأن الثروة القومية - وهى حصيلة العمل القومى - تصير إلى الدولة ، والدولة تعطى الأجرور وتقدم للمواطن كل ما هو بحاجة إليه من خدمات وتأمينات وضمانات ، ومن هنا فليس هناك ما يدعى الإنسان إلى الاقتراض ؛ لأن الإنسان يفترض المال ليس حاجة ، فإذا كانت الدولة تولى سد كل الحاجات فلا وجود للقرض فعلاً ، والبنوك تصبح مجرد خزائن للأموال ، ولكنها لا تناجر في الأموال .

وهذا الكلام كله قالت به الشريعة الإسلامية ، فإن الإسلام يحرم الربا وهو المتاجرة بالمال ، وكتب الفقه الإسلامي تحريم بيع الذهب والفضة بالفضة إلا مثلاً بمثل ، وهذا ينطبق أيضاً على كل شيء ، فالقمح مثلًا لا يباع بالقمح إلا مثلاً بمثل ، ويزيد الفقهاء فيشترون أن تتم الصفقات كلها في جلسة واحدة على قاعدة يسمونها هاء وهاء هاك وهاك ، فإذا كان هناك داع لإرجاء الدفع ، فلا يكون ذلك إلا في أضيق الحدود وأمام شهود ، ولا يجوز أن يكون تأجيل الدفع مدعاه لزيادة القيمة لأن هذا ربا والربا محرم ، والله سبحانه أحل البيع وحرم الربا ، والربع في التجارة غير محرم ، ولكن مضبوط بشروط تقوم كلها على الرحمة والإنسانية في تقدير فائض الربع الذي يقدرها التاجر لنفسه ، وهذه الرحمة والإنسانية في التجارة ، يعرفها القرآن الكريم بعبارة جميلة جداً ، هي الأكل بالمعروف أي الربع في الحدود الإنسانية المتعارف عليها بين الناس الأفضل (لا للصوص) .

ومن حقائق التاريخ التي لا يعرفها إلا القليلون أن معظم الظلم نشأ بعد ابتكار النقود والعملة ، وقبل أن يعرف الناس النقود ، لم يكن هناك ظلم على النطاق الواسع المعروف . والنقود دخلت ميدان الحضارة على أيدي اليونان - وقبلهم في الشرقيين الأوسط والأدنى على الأقل - كانت المعاملات كلها تقوم على أساس المقايسة ، والمقايسة لا يدخلها الإجحاف إلا في حدود ضيقه جداً ، واقتصاد

مصر القديمة كله لم يعرف النقود ، والدولة كانت تجني ضرائبها عيناً ، ومن هنا فإن البناء الاقتصادي للدول المصرية القديمة كان عادلاً في جملته ، وإلى هذا يرجع السبب في سلامة المجتمع المصري القديم على طوال تاريخه ، وجدير بالذكر أن الدولة المصرية القديمة بكل أدوارها هي أطول دول التاريخ عمرًا ، فالأسرة المصرية الأولى ، قامت سنة (٣٤٠٠) قبل الميلاد ، والدولة المصرية الأخيرة انتهت تاريخياً بالغارة الفارسية المخربة ، التي قام بها قمبيز سنة (٥٢٥) قبل الميلاد ، فكأن مصر القديمة عمرت ثلاثة آلاف سنة على وجه التقرير في حين أن الدولة الرومانية لم تعمري على حال من القوة إلا ثلاثة قرون أو أربعة على الأكثر . وقوة النظام الأوروبي الحاضر لم يبلغ بعد خمسة قرون منذ ميلادها في عصر النهضة ، ومع ذلك فهي الآن تتصدى وتنهار من كل جوانبها ، والتتصدع هنا اجتماعي وأخلاقي ، فلم يحدث أبداً أن شاع الفساد في مجتمع ، كما هو الحال في العالم الغربي – على صفتى الأطلسي – اليوم . حقاً ، كان هناك فساد في كل النظم السياسية والاجتماعية الماضية ، ولكنه كان دائمًا محدوداً في أواسط قليلة ، وكل ما نسمع عنه من فساد المجتمع الروماني وشیوع الرذائل فيه ، كان مقصوراً على نسبة ضئيلة جداً من رجال السياسة والمال وال الحرب في روما ، وبعض المدن الصغيرة في شبه الجزيرة الإيطالية مثل بومبيه ، وما تحدثنا به الكتب عن فساد المجتمع العباسي الثاني لم يخرج قط عن دائرة نفر قليل من أهل الحكم والمال ، وفيما عدا ذلك ظلت كتلة المجتمعات البشرية سليمة في مجموعها .

- أما في أيامنا هذه ، فإن الفساد يدخل المجتمع الغربي من كل باب ، وعلى كل المستويات ، ولم يحدث قط أن أصبحت الرذيلة تجارة رسمية معترفاً بها ، إلا في المجتمع الغربي الحالي ، وأوضح الأدلة على ذلك ما يعرف باسم السينكس شوب أو دكان الجنس ، وهذا في الحقيقة دكان رذيلة ، وفي كل بلد أوروبي يوجد ما يسمى باسم سينكس سينما ، أو سينكس شو وهي مراكز صريحة لبيع الفساد ، وفي بعض البلاد الأمريكية يصل الفساد الذي يبيحه القانون إلى مستويات لا تخطر على بالنا ، كما هو الحال في لوس أنجلوس ، وسان فرانسيسكو ، ودنفر ، ونيويورك ، وكل بلاد ولاية كاملة هي الأريزونا .

والفساد هنا يتمثل في الجنس والخمر والقمار ، وهذه كلها حرمها القرآن

تحريماً تماماً ، والمفاسد كلها ناتجة عن سيطرة المال على المجتمع الغربي ، والمال في الغرب قائم كله على الربا ، الذي حرمه القرآن الكريم تحريماً باتاً ، والربا هنا لا يقتصر على ربا المال ، بل يمتد إلى ربا التجارة والصناعة ، وأنت عندما تسمع عن تجارة الثياب الفرنسية والأسعار التي تباع بها ، فلا بد أن تعرف أن هذا ربا فاحش قائم على فساد فاحش ، وإلا فكيف يباع ثوب نسائي واحد من الحرير بما يبلغ الخمسة آلاف دولار؟! ، وعندما تتطلع على دخائل صناعة الثياب ، تجدتها قائمة كلها على فساد أخلاقي بشع ، فشركات «المودات» معظمها تستخدم طرازاً جديداً من الرقيق أو المتاجرة بالجنس يسمى بالموديلات ، وهن بنات ونساء كل وظيفهن الظاهرة هي عرض الأزياء . وعمل العارضة في ذاته عمل بسيط ، يقوم على التدريب على المشي والتحرك وفق نظام موضوع من الأنقة والرشاقة ، فكيف يكون هذا وحده مصدر ثروة لفتاة أو امرأة؟ ، فإذا عرفت أن هؤلاء العارضات يتقاضين رواتب لا تخطر على البال ، ويعشن في مستويات من الترف والإسراف تفوق كل تصور ، أدركت بالبداهة أن عرض الأزياء في ذاته ، كما يمارس في الغرب ليس هو مصدر الربح الذي لا يصدق ، وإنما المصدر الحقيقي هو الفساد أو البغاء .

وهذه كلها نتائج مباشرة ، أو غير مباشرة للنظام المالي الحالي ، القائم أساساً على الربا ، ولو لا أن هناك من تستطيع شراء ثوب بخمسة آلاف دولار لما صنع هذا الثوب أصلاً ، ولو لا أن التي تشتري الثوب بهذا الثمن الفاحش لم تتعب في كسبه ، لما اشتترته ، لأن الإنسان لا يعرف قدر الشيء إلا إذا تعب فيه ، وفي عالمنا الراهن أناس يكسبون أموالاً طائلة دون تعب يذكر ، والمال الوحيد الذي يحصل لصاحبـه دون تعب هو مال الربا ، والربا هنا كما قلنا لا يقتصر على المتاجرة بالمال ، بل يشمل كل متاجرة يتعذر فيها هامش الربح الحدود الإنسانية المعقولة . وفي آخر زياراتي لإيطاليا طلبت حذاء لأهلي ، وكان من بعض ما عرض على أحذية نسائية يبلغ ثمن الواحد منها نحو أربعين ألفاً أو خمسين ألفاً دولار ، وهذا السعر في ذاته إهانة للإنسانية ، فالحذاء كلـه جلد ولا يدخل فيه ذهب أو فضة أو جوهر ، فكيف يباع بهذا الثمن؟! .

والجواب أنه يباع بهذا الثمن لأن هناك من يدفعه أو تدفعه . والمرأة التي يهون

عليها مثل هذا المبلغ لقاء حذاء ، لا يمكن أن تكون امرأة فاضلة لأن مالها أو مال الذي يشتري لها الحذاء مال حرام ، والمال الحرام كله إما مسروق أو مغصوب أو ربا ..

وقد قرأت أخيراً في إحدى المجالس ، أن واحداً من قياصرة رجال المال في عصرنا ، ويسمونهم بالإنجليزية « بانكيرز » ذهب إلى مدينة سيدني عاصمة كوريا الجنوية لحضور مؤتمر . فأنزلوه في أغلى جناح في أغلى فندق عندهم ، وهو واحد من فنادق السلسلة الفندقية الكبرى ، ودفع في هذا الجناح أربعين ألف دولار في الليلة لمجرد النوم ، وفي الصباح لام الرجل مدير مكتبه على أنه أنزله في هذا المستوى غير اللائق به ، ومدير الفندق سأل إن كانت هناك شكوك من الخدمة أو المعاملة ، قليل له : إنه ليست هناك شكوك أو تقصير في خدمة ، ولكن هذا المستوى من الأجنحة الفندقية أقل مما قدره صاحبنا لنفسه ، ولم أتعجب من الخبر لأنني أعلم أن الفندق الذي نزل فيه الرئيس ريجان بعد خروجه من المستشفى ، وهو قريب منه ليكون تحت الرعاية الطبية ، بعد الجراحة التي أجريت له ، تقاضاه ألف دولار عن الليلة في جناح خاص ، والمجلة التي قرأت فيها الخبر تقول : إن أجنبية هذا الفندق محجوزة لمدة شهور بهذه السعر ، وأنا قد أفهم أن الرئيس ريجان يحق له أن يدفع هذا الأجر في منامه ليلة لأنه رئيس أكبر دولة في التاريخ . فمن هم يا ترى أولئك الذين يبحرون هذه الأجنبية لشهر ساقطة؟! لا يمكن أن يكونوا في الغالب إلا لوصفاً أو مرايin لأنني لا أتصور أن إنساناً يكسب مالاً حلاً ، ثم ينفق منه ألف دولار في نوم ليلة؟!

وقد عرف مجتمعنا الإسلامي الربا في كل عصوره ، لأن الدنيا لا تخلو قط من المحتاجين ، ولم تخل قط أيضاً من قساة القلوب ، ضعاف الإيمان الذين يغتالون أموال الناس ، ويعتدون على حرمات الله سبحانه بأكل الربا ، ولكنه كان دائماً في نطاق محدود لا يحسب له حساب في الجملة ، وكلنا نعرف في مدننا وقرانا المرابين الأنكاد ، الذين يفرضون المال بما نسميه (الفايض) أي الفائض ، وكلنا نعرف أنهم ممتهنو محترفون ، وإن لم يصارحهم الناس بذلك .

ولكننا عرفنا الربا بوجهه البشع ، بعد اتصالنا بالغرب ووفود الغربيين إلى بلادنا للكسب فرادى وجماعات من أيام الحملة الفرنسية ، ولم يقتصر الأمر على مصر

بل عرفه إيران وبلاد المغرب والهند الإسلامية ، ومن أغرب ما يلاحظه الإنسان أن المراي يدخل دائمًا في أعقاب المستعمر ، لأن الاستعمار في ذاته ربا فاحش . فيما يتصل بمصر كان محمد على يستدين من تجارة الغرب ، وأهل المال منهم الذين نزلوا مصر ، ولكن ديونه كانت دائمًا صغيرة وقصيرة الأجل ، وكان الرجل من العقل بحيث إنه كان لا يعقد قرضاً إلا إذا عرف مسبقاً أنه قادر على الوفاء به في أجله أو قبله ، وكانت ديون محمد على نوعين : ديون داخلية من رجاله وكبار موظفيه وأهل بيته ، وهذه لا ترد طبعاً ! . وديون للأجانب ، وهذه كانت ترد بسرعة طبعاً ؛ لأن محمد على كان يعرف ما سيحدث له إذا جاء وقت السداد ولم ترد الديون للأجانب .

★★★

وقبل أن أدخل في موضوع الديون المصرية والربا (وبلاوى) القرن الماضي التي وضع مصر بين فكي الاستعمار الغربي، أحب أن أقف هنا وأتسائل : لماذا كان محمد على ضعيفاً جداً إلى درجة الاستخذاء أمام الأوروبيين الانجليز والفرنسيين خاصة ، مع أنه كان مستبداً جداً بالمصريين إلى درجة الطغيان وجريهاً على الأتراك إلى درجة التمرد والتحدي والعدوان ؟ ! .

السبب فيما أتصور : أن محمد على رغم ذكائه الذي لا شك فيه ، وملكتاته التي جعلته من الشخصيات المتميزة في القرن التاسع عشر ، رغم ذلك كله ، فإن هذا العصامي أخطأ خطأ بالغاً في سياسته العامة أو قل في اتجاهه العام ، وذلك أنه لم يعتبر نفسه أبداً مصرياً، بل نلاحظ أنه كان يأنف من ذلك ، ثم إنه في الوقت نفسه لم يكن عنده ولاء تركى صادق ، والأتراك أنفسهم كانوا يرفضونه ويأبون أن يعلوه منهم ، إلا بعد أن اشتراكوا في تحطيمه وإذلاله وحولوه إلى رعية تركية ، فظل الرجل حياته كلها مغامراً بلا جنسية ، وهذا هو السبب في أن رجالاً مثل بالمرستون كان يراه أفالاً ، وقد فاته أن محمد على لو كان انتسب إلى المصريين ودخل فيهم ، ليدا في نظر الأوروبيين زعيماً قومياً ، والعصر الذي عاش فيه كان عصر القوميات ، وهذا الوضع - وضعه زعيماً قومياً يتحدث باسم شعب - كان حقيقة بأن يضفي عليه احتراماً كبيراً ، ويغير من صورته أمام العالم

الخارجي ، أما الوضع السخيف الذى اختاره لنفسه ، وضع الطاغية الذى يستخدم مصر وشعبها ، لخدمة نفسه وأسرته ، فقد جعله دائماً فلقاً وغير محترم فى نظر العالم الخارجى ، وغير محبوب داخل مصر ، هذا الوضع ينصح على أسرته كلها منذ قيامها إلى زوالها ، والأجانب الذين كانوا يتعاملون مع محمد على ، كانوا يعرفون أنهم يتعاملون مع أجنبى مثلهم ، وكانوا يرون أنهم لابد أن يشاركونه فى نهب البلد ، الذى تولى حكمه بطريق المصادفة ، وأعتقد أنه هو نفسه ، كان لا ينكر هذا الوضع ، بل كان يتعامل مع قناصل الدول على أساسه ، وفي كل تقارير القناصل – وهم الصناع الحقيقيون للسياسة المصرية إذ ذاك – لا يوصف محمد على أبداً بأنه مصرى ، وفي حالات قليلة يتحدثون عنه بصفته الحاكم الشرعي للبلاد ، وإنما هو يسمى في الغالب باسم الباشا ، وهى تسمية تحس وانت تقرأ تقارير القناصل ، أنها تعنى في الحقيقة « اللص » أو « الأفّاق » أو « الطاغية » .

وهذه الملاحظة ليست استطراداً عن صلب الموضوع الذى ندرسه الآن ، ولكنها داخلة فى صميمه ، لأن هذا الوضع الغريب لمحمد على وأسرته فى مصر ، هو الذى جعل مصر تبدو دائماً فى نظر أوروبا إذ ذاك ، وكأنها بلد من غير عدمة أو « وكالة بلا بواب » ، أو يتيم بلا وصى أمين ، ومن هنا فقد تزاحت كل الضياع على افراسته ، وأولهم محمد على نفسه ، ثم رجال الدولة العثمانية التى بدت فى نفس الصورة فى نظر الأوروبيين ، ولا بد أن نقرر هنا أن الأوروبيين جميعاً كانوا لوصاصاً فى تعاملهم مع غير الأوروبيين ، خلال القرن التاسع عشر كله ، ورجال السياسة فى كل بلاد أوروبا كانوا أو غادراً وأشراراً فى تعاملهم مع الآسيويين والأفريقيين ، ومفاهيم بسيطة مثل الشرف أو الأمانة أو الضمير ، لم يكن لها وجود أصلاً فى كل علاقات أوروبا بآسيا وأفريقيا ، خلال القرن التاسع عشر كله . وهذا الوضع الغريب هو الذى يجعلنى أتصور شعب مصر المسكين ، وكأنه قطيع من الغزلان ، تطارده الضياع الكاسرة من كل ناحية . وبهذه الأفكار فى أذهاننا نستطيع أن ندخل فى مأساة مصر ، والديون والبنوك واللصوص والربا .



الفصل الثالث

**الربا والسقوط
في حفرة الأفاعى**

الاستدانة في صميمها تسول ، تسول مشروط بالالتزام بالسداد بعد أجل مضروب ، وفي المرات القليلة جدا التي اضطررت فيها للإستانة - وكان ذلك من زمن طويل جدا - شعرت دائماً أنني أتسول ، وأن الدائن يشعر بأنه يعطيني إحسانا ، وحتى في الحالات التي كنا - ونحن شباب - نفترض بضم المترتب ، كان البنك يفرض علينا الشروط التي يريد ، والاقتراض بضم المترتب كان يتم على أساس سعر فائدة قدره ستة في المائة . ولكنك في الهاية وبعد أن تسدد أقساط الدين ، تجد أنك في الحقيقة دفعت ثمانية في المائة على الأقل أرباحا ، لأن المصارييف بطبيعتها قاسية لا تعرف الرحمة . والمدين يشعر دائماً أنه فريسة تحت رحمتها ، وأقسى المحامين في الدنيا هم العاملون منهم في أقسام القضايا في البنوك ، وأسهل شيء عليهم هو الحجز على مال المدين .

وعندما دخل المسلمون عالم الاقتراض في القرن الماضي ، كانوا أشبه بقروى ساج دخل مدينة كبيرة ، ووقع فريسة للأشرار الذين يكمنون لأمثاله في كل ركن يمر به ، ولا يزالون به حتى يجردوه من ملابسه ، ولم تكن لديهم - طبعا - أية فكرة عن أن التطور الصناعي الهائل في الغرب ، كان يقوم أساسا على تطور مصري ، أى على تطور النظم المالية الربوية ، فإن بلاد أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، كانت تحول شيئا فشيئا إلى مزرعة أوروبية وأمريكية ، والمواد الخام كانت تشتري بملابس وتشحن إلى مصانع الغرب ، حيث تحول إلى مصنوعات تباع بجنيهات ، أى بآلاف ضعف قيمتها ، وألوف الأوروبيين والأمريكيين كانوا ينشئون ألف المصانع من كل لون اعتمادا على القروض ، والقروض كانت تقدم بأسعار تصل أحيانا إلى مائة في المائة ، ولا يهم لأن صاحب مصنع القماش الذي

يفترض خمسة آلاف جنيه ليوسع مصنعيه ، كان يعرف أنه سيردها عشرة آلاف ، ولكنه كان واثقاً من أن هذه العشرة آلاف ، كانت ستعود إليه في النهاية مائة ألف .

ومحمد على باشا كان في صميم تفكيره تاجراً ، وهو عندما أصبح سيد مصر الأعلى ، لم يحكمها على أنه أمير أو راع أو رئيس دولة ، بل حكمها على أنه تاجر ومصاص دماء ، فأرض مصر كلها صارت ملكاً خالصاً له ، وهو التاجر الوحيدة والصانع الوحيد ، ومن هنا فقد كان في الحقيقة أعنى رجل في الدنيا ، ومن من أهل الأرض إذ ذاك كان يملك بلداً مساحته (٩٠٠٠٠) كيلو متر مربع بكل ما فيه ومن فيه ! ولهذا فقد كان قوياً جداً في معاملاته مع الأوروبيين ، ولكن محمد على مات في (٣ أغسطس ١٨٤٩) بعد فترة من المرض الطويل ، وخلفه على عرش مصر رجل جلف جاهل فاسى القلب هو عباس بن طوسون ، بن محمد على ، وببدأ حكمه بسد منافذ التقدم جميعاً ، وانصرف إلى بناء قصور خاصة ، كأنها أو كار ضباع ، منها واحد في الريadianة شمال القاهرة ، ومن ذلك العين أصبح اسمها العباسية ، وواحد في الطريق إلى السويس يسمى القصر الأبيض ، وواحد قرب بناها على شاطئ النيل ، ولكن سر هذه القصور انكشف عندما فوجيء الناس بموت عباس قتيلاً في صبيحة يوم من أيام (١٨٥٤) . وقيل إنه مات ضحية مؤامرة ، ولكن الحقيقة لم تثبت أن تجلت ، فإن هذا الجلف الجامد الوجه كان شاذًا جنسياً ، وعرف خصومه بذلك ، فاحتالوا حتى دسوا له غلامين كان يختلي بهما في قصر بناها ، والغلامان الشركسيان قتلاه ، لأنه كان يستذلهما بشذوذه ، وهربا إلى الاستانة ، حيث كوفقاً على ما فعل ، وعاشا بقية حياتهما مكرمين هناك .

وجاءنا سعيد بن محمد على ، وبمجيئه افتتح باب الديون .

ولم يخل سعيد من حسنات ، فقد كان طيب القلب حسن العشرة والنوايا . ولكنه كان في جملته هو القروي الساذج ، الذي طال انتظار النصائح الأوروبيين له ، وتحت ستار التقدم ، وإدخال البلاد في العصر الحديث ، بدأت حكاية القروض ، وبدأت بصورة سيئة جداً ، فإن مصر حفلت في ذلك العين بأعداد لا حصر لها من حالات الأوروبيين ، على رأسهم قناصل الدول الأوروبية ، الذين كانوا يتصرفون فعلاً على أنهم رؤساء عصابات ، والقنصليات أصبحت أو كارا

لصوصية ، وعندما ألغى احتكار الأراضي ، وأصبح الفلاح المصرى يستطيع بيع أرضه أو رهنها والاقتراض عليها ، انهال على مصر طوفان السرقات ، والفالح المصرى معدور . فهذا المسكين عاش إلى ذلك الحين فى فقر الفئران التى لا تعرف من الدنيا إلا الجحور ، ووجد أنه يستطيع أن يرهن أرضه ويحصل على مائة جنيه ذهبا ، يشتري منها ققطانا أو قطنية جميلة ، ودببة أو عباءة صوفية ، وعمامة محترمة ، وسريرا ذا حشية لينة تزييه عروس جديدة ، وينوq طعم النعمة لمدة شهور ، ثم يضع يده ذات يوم في جيبيه فلا يوجد فيه مليما ، ويطرق الدائن الخبيث بابه ، ثم تباع أرضه ويعود إلى الفقر الأبلى بعد حلم ليلة صيف .

والأمر لا يختلف بالنسبة لمولاه ولـى التعم سعيد باشا ، فهو أيضا ورغم معرفته بقشور من الفرنسيه لم يخرج عن هذه الصورة ، ولكن المرابي الشرير الذى كان يتعامل معه كان يخدعه باسم الإصلاح والتقدم والمشروعات ، وبنفس القسوة والخبث ، الذى كان المرابي الصغير يعقد به صفقة مع الفلاح الفقير ، كان المرابي الكبير يستعمل كل أساليبه ليعقد صفقة مع الباشا العبيط ، ولكن المرهون في تلك الحالة كان أرض مصر نفسها : إيرادات مديرية الدقهلية مثلا .

وأنا أدخل في هذه التفاصيل ، لأننى أريد أن أصل بالقارئ العزيز إلى لباب الأمور ، فتحن نقف نفس الموقف من مسألة الديون الروبية القاتلة ، وبدلًا من الفلاح المسكين الصغير نرى اليوم رجلا يسمونه مستثمرة يسعى لإنشاء مصنع لإنتاج لون من حلوي الأطفال ، يعرف باسم شاتكلير مثلا ، وهو عبارة عن كرة صغيرة من الحلوي في آخره عصا صغيرة من الخشب أو البلاستيك ، وهى كلها تتکلف نحو خمسة مليمات ، ولكنها تباع للبقال أو تاجر الحلوي بسبعة قروش ، أى أن الربح هنا يصل إلى (١٤٠٠) في المائة ، والولد يشتريها بعشرة قروش ، ولكن كيف يحصل هذا المستثمر على خمسة آلاف دولار ، هي ثمن ماكينات المصنع من السوق السوداء .. ؛ لأن الحكومة تقول له - وهى على حق - لا مال عندي لتمويل هذه التوافة ، والدولار الذى لا يمكن أن تزيد قيمته فى الحقيقة على مائة قرش ، يشتري بمائة وثمانين ، وهذه طبعا صورة من صور الربا الفاحش ولكن ماذا يهم ؟ .

إن المستثمر سيشتري الماكينات التي ثمنها خمسة آلاف دولار ، بثمانية آلاف دولار .

وماذا يهم مadam الربح في النهاية سيصل إلى (١٤٠٠) في المائة ؟ .

ونفس الصورة نجدها في قروض الحكومة ، فالحكومة تريد - مثلا - أن تمول مشروع إنشاء مصنع أسمنت أو طوب طفل في إحدى المديريات ، وخبراء الحكومة وكلهم دكتورة أذكياء يقولون لك : سنفترض خمسين مليونا بسعر ستة في المائة ، ولكننا سنوفر بذلك مائة مليون دولار في السنة ، ويعقد القرض ، والمصنع الذي ينبغي أن يتم في سنتين يتم في خمس ، والأسمنت الذي قدرناه في المشروع بمائة مليون لا تزيد قيمة انتاجه في النهاية على عشرين مليونا ، والسلكة الميرى كما قلنا حافلة بالبلاليع ، ويحل أوان سداد الدين والخزانة خاوية ولا علاج إلا بقرض آخر بمائة مليون هذه المرة ، وتدور الساقية والدین يتزايد ومعه الأرباح ، والبنوك الأجنبية موجودة في الخدمة دائما ، والوزراء يروحون ويجيئون وكل واحد يعدنا بالقمر ، ولا نجد في أيدينا في النهاية إلا التراب ، والوزير الذي يقال لنا إنه أساء التصرف وأخطأ و « زروط » يخرج من الوزارة بفضيحة ليدخل رئاسة مجلس إدارة شركة بأضعاف المرتب ، دون أن نعلم ، ولا من شاف ولا من درى ، ودورى ياساقية ! .

الحالة إذن لم تتغير ، والريفى السادس القديم حل محله ثعلب مستثمر ، يجلس في مكتب مطهم بالديكور ، مزين بالتلفون ، والسكرتيرة دائما في الغرفة المجاورة ، وعلى الباب سيارة من ماركة عالية ، ومن يدفع ثمن ذلك كله ؟ نحن طبعا . وهناك مثل انجليزى يقول « إن كل مطالبة مالية لابد أن يسددها انسان مافى النهاية » وهذا الانسان الما هو دائما التعيس الشقى من أمثالنا الذى تحط على رأسه كل البلوى فى النهاية ، ثم يقولون له : لقد فتحنا فى كل بلد بنكا لسداد ديون مصر « فخل عنك دم وادفع شيئاً » والمفروض أن الشقى التعيس عنده دم دائما ، أما المستثمر الثعلب صانع حلوى الشافلليس ليس عنده دم أصلا لا للتبرع ولا للحياة !.

ولم تكن مصر البلد الاسلامى الوحيد ، الذى دخل ميدان القروض الربوية الرهيبة ، وكان يحسب أنه يحل بها مشاكله ، فما وجد منها إلا الوبال ، فقد دخلت نفس الطاحونة الحمراء تركيا - وهى دولة الخلافة إذ ذاك - ودولة نظام حيدر باد الركن ، وكانت آخر ما يقى للإسلام من الحصون فى الهند وإيران والجزائر سلطنة المغرب الأقصى ومصر ، وكلها استدانت وعجزت عن سداد القرض الذى تضاعفت قيمته بالأرباح المركبة الرهيبة ، ففقدت قرضاً أكبر بفوائد أعلى وعجزت أيضاً عن السداد ، ثم انتهى الأمر بضياع الاستقلال والمصارف الربوية أسلمت البلد المدين لجيوش الاستعمار ، والقصة التى نعرف تفاصيلها أكثر من غيرها هنا ، هي قصة الديون المصرية فى القرن الماضى ، وسنحكي هنا أطرافاً منها لعل أقوامنا يتعظون بما جرى ؛ لكىلا يقعوا فى حبائل الشيطان مرة أخرى ، وببلادنا العربية والإسلامية التى تستدين اليوم تحسب أن الأمور تغيرت ، وأن الديون لم تعد تؤدى إلى ضياع الاستقلال وذل الاستعمار ، والحقيقة أن الزمان قد يتغير ، ولكن القروض تظل هى القروض والربا مازال هو الربا ، والمرأى اليوم أقسى من مرأى الأمس ، حقاً إنه لن يلتجأ فى النهاية إلى دولته لتسعمر البلد المدين لاسترداد الدين ، ولكن هناك ألف وسيلة حديثة لاسترداده ، وأبسط صورة هى ربط البلد المدين بعجلة البلد الدائن ، وتحطيم عملته وجعل الدولار - مثلاً - هو العملة الحقيقية فى البلد المدين ، وتحويل شعبه بهذه الطريقة إلى شعب يعمل بالسخرة لحساب البلد الدائن ، وهذا أمر واضح أمامنا اليوم، فالجنيه المصرى كان يساوى جنيها إنجليزياً ذهباً ؛ مضافاً إليه شلن فأصبح المسكين يقف ذليلاً أمام الجنية الاسترلينى ، ومنذ أيام اشتريت قطعة من الشيكولاتة الانجليزية وزنها مائة جرام لأهديتها لطفل من أطفالنا ، فدفعت فيها جنيهين ، وقد أحست بقللى يعتصر وأنا أدفع الجنبيهين ، لأننى ذكرت أننى عندما كنت طالباً فى كلية الآداب من (١٩٣٠) إلى (١٩٣٤) كنت أقضى اليوم كله فى مكتبة الجامعة معتمداً على مثل هذه القطعة من الشيكولاتة وكان ثمنها قرشيin اثنين ، فكأن عملتنا هبطت مائة مرة وهذا هو الدرك الأسفى ، وكل هذا من الدين والربا ، لأن التاجر المصرى الذى اشتري هذه البضاعة من المصدر الانجليزى لابد أنه اشتري الجنيه الاسترلينى من السوق السوداء ودفع فيه خمسة أضعاف ثمنه ، لأنه يعرف أنه سيبيع البضاعة بعشرة

أضعافها ولاتزال تنتقل من وسيط إلى وسيط حتى يدفعها رجل مثل مصطفى مائة مرة ليهدى بها لحظة مسيرة لغلام براء ، وهذا والله هو الذل بعينه ، وإذا لم يكن هذا استعمارا فقل لي بالله عليك ماذا يكون الاستعمار؟ ! .

والآن آتيك بلمحة من تاريخ ديون مصر في القرن الماضي ، لتعرف أن القروض والربا لا يمكن أن تؤدي إلا إلى الخراب ، وسأريك بالقصة اقتباسا من كتاب ممتاز ألفه جون مارلو وترجمه صديقنا الدكتور عبد العظيم رمضان ترجمة بدعة نشرتها له الدار المصرية للكتاب بعنوان « تاريخ النهب الاستعماري لمصر » ١٧٩٨ - ١٨٨٢ م (القاهرة ١٩٧٦) ص ١٣٤ وما يليها ، ولن أتصرف في النص ، ولكنني سأترك بعض فقراته ، لأن فيما سأذكره الكفاية التي تغنى عن نقل النص كاملا ، قال جون مارلو بلسان عبد العظيم رمضان في حكاية أول وثاني قرض عقدهما الوالي محمد سعيد باشا (١٨٥٤ - ١٨٦٣) : إن سعيدا هذا أحاط به المرابون النصابون الأجانب ، وزينوا له عقد قرض كبير ، يغطي منه ديونه الصغيرة الكثيرة ، ويتبقي له منه بعد ذلك فائض يُمْكِّنه من تمويل مشروعات إصلاحية تعود عليه بالخير ، وسنرى أن الباشا اندفع بهذا الكلام وعقد القرض دون أن تكون به حاجة حقيقة إليه ، فإن إيرادات مصر كانت بخير وكانت كافية لو دبرت بعقل وحكمة لكل نفقات محمد سعيد ومشروعات مصر ، ولكن الشياطين مازالوا به حتى وقع في الحفرة ، ومادام قد وقع فيها فإن الدائنين حرموا بعد ذلك على ألا يخرج منها أبدا ، والذي وقع في الحقيقة لم يكن محمد سعيد بل مصر كلها ، وقعت في أيدي زبانة الربا الذين ساقوها إلى الاستعمار والذل سويا .

قال جون مارلو : ولقد جرى بعد ذلك ولعدة أشهر كلام آخر عن عقد قرض خارجي يخصص لضمانته جزء من إيرادات مصر ، وذلك لسداد الدين السائر ، وعند نهاية عام ١٨٥٩ كان كل من باستريه - وهو ممول (أى مراب) فرنسي محللى - وهيو تيريرن - وهو تاجر إنجليزي كبير في الإسكندرية - يجسان بعض المستر كولكمون - قنصل إنجلترا - فيما إذا كان من الممكن تكوين شركة إنجليزية فرنسية تقوم بشراء السكة الحديد المصرية لتقديم الأموال الالزمة للخزانة المصرية ، وقد لمح باستريه إلى أن السكة الحديد إذا أديرت بكفاءة فسوف تجعل مشروع قناة السويس عديم الأهمية ، ومن ثم تتحسن العلاقات الإنجليزية

الفرنسية ، ولكن كولكهون أوضح أن الفرمان الذى منح امتياز إنشاء السكة الحديد قد اشترط ألا تنتقل ملكيتها من يد الحكومة المصرية ، ومن ثم فلم يتم خض شىء عن هذا العرض ، ولكن المصالح الفرنسية بدأت منذ بداية ١٨٦٠ تمضى فى طريقها بالاعتماد على نفسها ، فبمساعدة القنصل资料 الفرنسي العام وعن طريق بوليني بك - وهو بولندي (يهودي في الغالب) من المقربين لسعيد ومن التابعين له - جرى التفاوض على عقد قرض قيمته ٢٨ مليون فرنك (حوالي ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني) مع شارل لافيت وبنك الكونتوار ديسكونت . وقد بلغ صافى قيمة هذا القرض بعد خصم العمولة ومصروفات التأسيس وما إلى ذلك مبلغ ٢٠,٧٠٠,٠٠٠ فرنك على أن يدفع إلى الخزانة المصرية على خمسة أقساط خلال النصف الثاني من سنة ١٨٦٠ ، ويسدد بين ١٨٦١ و ١٨٦٥ ، بفائدة قدرها ٦ في المائة ، وذلك مقابل سندات على الخزانة غير قابلة للتداول ، تودع بضمانت إيرادات جمارك الإسكندرية ، وكان شرط إتمام هذا القرض الذى لم يحصل على موافقة الباب العالى ألا يصدر الوالى سندات أخرى على الخزانة حتى يتم سداده كله » ..

فانظر والله كم نوعاً من التحايل والغش لجأ إليه المرابون لكي ينشبوا أظافرهم في لحم مصر ، فإن مصر لم تكن بحاجة إلى هذا القرض ، وإيرادات مصر كانت تكفيها وتزيد إذا دبرت بأمانة ، ولكنها كانت لاتدار بأمانة ، لأن الذين يديرونها كانوا عصابة مafia من ثحالت الأتراك والشركس والممالطيين وشذوذ الآفاق وعملاء الانجليز والفرنسيين ، والغرض الأخير من القرض إذن كان إيقاع مصر في شباك الدائنين ، ثم إن قضل بريطانيا كان معارضاً للصفقة أول الأمر ، لأن القائمين بها فرنسيون والمنافسة بين فرنسا وإنجلترا كانت على أشدتها إذ ذاك ، ولكننا نفهم من السياق أنه تغاضى عن العملية مقابل رشوة طبعاً ، ثم إن العمولة ومصروفات إنشاء الشركة أو الهيئة التي ستقدم القرض بلغت وحدتها ٧,٣٠٠,٠٠٠ فرنك ، فهذا قدر من المال هائل ذهب إلى جيوب اللصوص والمرايin رأساً قبل أن تتسلم مصر فرنكاً واحداً ، مع أن مصر لم تتسلم باقي الدين دفعة واحدة بل على ستة أقساط ، ثم هناك فائدة قدرها ستة في المائة تحسب بالربع المركب ، والدائنوون الملعونون وضعوا أيديهم على جمارك الإسكندرية ليستوفوا أموالهم وأرباحها في آجالها ..

واسمع الآن بقية القصة لترى ماذا جرى لمصر على أيدي المرابين وفي مقدمتهم الوالى محمد سعيد باشا . فإن هذه العملية كلها كانت تدار لحسابه لتدفع من دم مصر ، لأنه كان مثله فى ذلك مثل محمد على ، يعتبر نفسه أجنبيا عن مصر وإنما هو مالكها ووارث أرضها ، وهو هنا خواجا تركى يتعامل ويتآمر على مصر فى جملة الخواجات المتأمرين ، وهم سلسلة ، من اللصوص والمرتدين تبدأ - كما سنرى - من وزير الخارجية الفرنسية ، وتنتهى عند زبانية الربا من كتبة البنوك فى باريس ومصر مارة بفردینان ديليسبيس كبير لصوص العصر فى مصر ، وما هذا بحكمى أنا عليه بل هو حكم القضاء الفرنسي ، فإن ديليسبيس هذا بعد أن خرب بيت مصر بقناه ذهب ليجرب اللعبة فى أمريكا ، وأنشأ شركة لتتفيد مشروع قناة بنما ، وسلك فى ذلك نفس دروب النصب والاحتيال ، وهنا كشف الأمريكيون أمره وقدموه للقضاء الفرنسي بتهم العش والتنصب والاحتيال ، وأحيطت القضية إلى القضاء الفرنسي الذى حكم على ديليسبيس بالسجن وأدخله فى غياهبه فعلا ..

ويمضى جون مارلو قائلا : « كان إبرام هذا القرض الذى تم بتعاضى - إن لم يكن فى الحقيقة بتشجيع - وزير الخارجية الفرنسي توفينيل ، نتيجة للضغط الذى مارسه الدائتون الفرنسيون بدرجة كبيرة وبخاصة ديليسبيس ، الذى كان يسعى إلى حمل سعيد على الاعتراف بالأسماء الباقية دون اكتتاب (بيع) من أسهم شركة القناة وشرائها واتخاذ الترتيبات لدفع ثمنها ، وقد سجل هذا القرض نهاية المعارضنة الحكيمية التى كان يديها القنصلان资料 法兰西 和 البريطانى لإسراف سعيد وبداية التنافس بين الممولين الفرنسيين من جانب والممولين الإنجليز والبروسين من جانب آخر على إقراض الحكومة المصرية » .

« وسرعان ما أنفق هذا القرض الأول فى دفع التعويضات التى وعد سعيد بها وفي الإنعامات السامية على أقارب الوالى ، وعلى تسوية الديون بما فيها مرتبات الجيش المتأخرة منذ أحد عشر شهرا ، وعند متصف ١٨٦١ كانت الخزانة قد أصبحت خاوية من جديد ، وبدلا من أن ينخفض الدين السائر زاد إلى ٧ ملايين جنيه ، وأخذ ديليسبيس يضغط على سعيد من جديد لإبرام قرض آخر مدته ثلاثون عاما » ..

وهذا كان هو المصير المحتوم ، لأن الباشا سعيد عندما عقد هذا القرض الكبير الأول كان قد ألقى بمصر-التي لم تكن بلده-في حفرة الأفاغى ، ولا تخرج منها أبدا ، لأن أموال الربا لا يبارك الله فيها أبدا ، والذى حدث هو أننا اقترضنا المال من المرايin لنعطيهم إياه ويفقى القرض فى أعناقنا قيد ذل ، وسبحانه عز من قائل فى سورة البقرة ٢ / ٢٧٦ « يمحق الله الربا ويرى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم » . فهذا هو الربا قد انمحق محقا وبقى الذل والعار والدين ..



الفصل الرابع

«يمحق الله الربا
ويربى الصدقات»

إذن فقد انمحق القرض الأول محقا ، ولم يكن من ذلك مفر ، لأنه كان قرضا ربيويا نجسا عقده مرابون أنجاس مع مرايين أشد نجاسة لحساب شياطين ، وديليسبس كبير الشياطين ، الذي دخل مصر كاتب فنصلية ، ووزعم أنه مهندس وما هو بمهندس أصلا ولا هو دخل مدرسة هندسة ، تحرك من جديد ليكافئ مصر على جميل صنعها معه بدفعها أعمق وأعمق في حفرة الأفاغي ، والذنب في النهاية لم يكن ذنبه ، فهذا رجل فرنسي غير مطالب بالولاء لمصر ، ولكن المطالب بالولاء لمصر كان واليها محمد سعيد، ومحمد سعيد كان لا يعد نفسه مصريا وإنما هو أجنبي ورث مصر من أبيه، وأبوه محمد على أرادت مصر أن تصنع منه بطلا فأبى ، وانتهى موظفا تركيا وشيخا مخرفا ترثى له أوروبا بعد أن حطمته ، وهو — رغم هذا كله—كان أفضل من خليفته عباس وخليفة خليفته سعيد ، فقد كان مهما كان موقفه من مصر وأهلها- رجالا ذكيا ومنشأ قادرا ومنظما حكيمـا وإداريا من الطراز الأول ورجل أعمال ممتازا .

المهم هو أن صاحبنا الباشا محمد سعيد استمع لكلام ديليسبيس ، وجعل يسعى في عقد القرض الجديد ، ليسدد الجديد والقديم ، غير عالم أن ذلك الفرنسي يدفعه خطوة بخطوة بين أحضان فرنسا بالإضافة إلى أنه كان يريد أن يعرض لسعيد المال لشراء بقية أسهم القناة ، ومن الغريب أنه كان يستطيع أن يطلب الدين لنفسه مباشرة باسم شركة القناة ، ولكن شركة القناة — والقناة نفسها — كانت إذ ذاك موضوع شك . ومعظم أسهمها بيعت « بالعافية » . (وفي يونيو ١٨٦١ شرع سعيد في التفاوض مع بنك الكونتوار ديسكونت لمنحه قرضا أكبر ، ومرة أخرى طلب

هذا المصرف تأييد الحكومة الفرنسية (طبعا !) ولكن محاولات سعيد للحصول على القرض من ذلك المصرف فشلت ، فقد طلب البنك فائدة تبلغ مائين ١١,٥ و ١٢ في المائة و عمولة قدرها ستة في المائة و تعين لجنة إشراف على الميزانية المصرية ، أى أن المرابي الخبيث زاد جشعه و طلب أرباحا تقصم ظهر المدين ، وأنكر القنصل الفرنسي بوفال ذلك التصرف الملعون من البنك . فقد كان يرى أن إقراض سعيد سيؤدى حتما إلى إلقاء مصر تحت أقدام فرنسا ، بالإضافة إلى أنه - كأى قنصل أجنبى إذ ذاك - كان له نصيب من العملية ، وكان هذا عصر القناصل الكبار ، عصرا كانت أوروبا تختر فيه أجرأ رجالها وأقلهم ذمة وحياه ليقوموا بمهام القناصل فى البلاد المستضعفه لأن مهمه القناصل إذ ذاك كانت نهب تلك البلاد : نهب أموالها ثم تحويلها إلى مستعمرات .

ونعود إلى متابعة جون مارلو : « على أنه كان يوجد في ذلك العين منافس قوى في الميدان يتمثل في هرمان وهنري أوينهايم والأول عم الثاني ، وهما مصرييان (قل لسان) يهوديان ألمانيان » وكانت حواري اليهود في البلاد الألمانية والبولندية والنمساوية قد تفتحت ، ورفعت الأفاغى الراقدة فيها رعوها ، وأخذت ترمى الدنيا بحمم سمياتها ، ففى نفس الوقت تقريراً كانت أفاعى آل روتشايلد (الدرع الأحمر) تخرج من جحورها في جيتو فيما وتضع بيضها في مراكز القوة السياسية الكبرى : باريس ولندن وأمستردام وبرلين لتمارس أعمالها الربوية الشائنة في حماية الدول الأوربية ، وكانت هذه الدول - وخاصة إنجلترا وفرنسا وبروسيا (ألمانيا) وأمبراطورية النمسا والمجر وإيطاليا - دولا ذات نظم وقوانين وعدالة وحضارة داخل حدودها فقط ، أما خارج الحدود — في المنافسات السياسية والاقتصادية والمطامع الاستعمارية — فكانت بالفعل أنظمة سرقة ونهب وغش واحتيال ، فالقانون الإنجليزى هو تشريع محترم يقوم على تنفيذه نظام قضائى جليل سارى المفعول وظاهر العدالة داخل الحدود الإنجليزية أما خارجها فلا وجود له إطلاقا وكل شيء مباح ، وذرائيلي — اللورد بيكونسفيلد — كان سياسيا محترما ورجل دولة عظيما وأديبا مرموقا داخل بريطانيا ، أما خارجها فلم يكن يتورع عن اللصوصية والنهب . وقد سمح له أخلاقياته بأن يشتري من الخديو إسماعيل أسهما منأسهم قناة السويس قيمتها الفعلية خمسون مليونا ، سمح له بأن يشتريها-أو قل يسرقها- بأربعة ملايين جنيه ، ولم يقتصر تصرفه المشين هذا

-في تعامله معنا- عند هذا الحد ، بل كان يطبقه في أوروبا، وفي مؤتمر برلين الذي عقد سنة ١٨٧٨ ليسو الأمور بعد حرب القرم ، زعم أنه يحضر المؤتمر بصفته وسيط خير وسلام وعدل ، ولكنه خرج من المؤتمر بأكبر كسب فازت به دولة من الدول المشاركة . لأنه اتفق سرا مع تركيا على أن يقف إلى جانبها ضد روسيا وغيرها من الطامعين في أراضي الدولة ، في مقابل تنازل الدولة لإنجلترا عن قبرص . وكل الدول المشتركة خرجت بمكاسب وخصائص إلا دولتين : تركيا ، فقد خرجت بكل الخسائص ، وإنجلترا فقد خرجت منه بمكاسب خالص نظيف هو جزيرة قبرص ، وبسمارك السياسي الدهاهية لم يتتبه إلى الخدعة الدزرائيلية إلا بعد نهاية المؤتمر ، وقال كلمته المشهورة : « هذا اليهودي العجوز الواقع لقد فاقنا جميعا » ، وهو هنا يعترف بأن السياسية الأوروبية كلها كانت إذ ذاك خداعاً وانحطاطاً أخلاقياً ، ولكن دزرائيلي — اليهودي المستتر ، فقد كان أبوه قد تنصر- فاق الجميع في هذا المجال ، وأندريه موروا الأديب الفرنسي المشهور ، وهو أيضاً يهودي متستر بال المسيحية ، فإن اسمه الحقيقي هيرتسوج ، يدافع عن هذه اللصوصية في كتابة المشهور عن هذا السياسي الخبيث .

ونعود إلى اللصين المراييين : هنري وهيرمان أو بنهايم لتابع مافعلاه بنا برواية جون مارلو وترجمة عبد العظيم رمضان ، فقد مضى في كلامه فقال عنهمما : « نشأا في فرانكفورت ولهم علاقات مصرافية قوية مع كل من بروسيا وإنجلترا وقد استقرا في استانبول والإسكندرية منذ مدة طويلة حيث كان في استطاعتهما-نظراً لصلاتهما الدولية — الاعتماد على التأييد الدبلوماسي لكل من بريطانيا وبروسيا ، وكانت مصر ، وخاصة الإسكندرية ، قد تحولت إلى أكبر سوق للصوص والنصابين في الدنيا ، فهنا كان يحكم وال أجنبى عبيط وخبيث مستعد لبيع أي شيء في مصر لقاء أى مكسب يعود عليه مهما قل ، والقناصل كما قلنا كانوا رؤساء عصابات لا يتورعون عن شيء في سبيل المكاسب لدولهم ولهم أنفسهم في نفس الوقت ، بل كان بعضهم يمنحون الداعرات جوازات سفر ورخصاً لمزاولة المهنة الوضيعة مشمولات بالحماية والامتيازات لقاء إتاوة ، وكانت الداعرات خير وسيلة للوصول إلى قلوب رجال الدولة العثمانية في مصر كما يقول الصحفى السويسرى المغامر جون نيتنيه مؤلف كتاب « خطابات من مصر ١٨٧٩ - ١٨٨٢ » الذى نشره وقدم له صديقنا المؤرخ أنور لوقا ، فقد كان القناصل ورجال

الباشا — سعيد ثم إسماعيل وهما أشبه بريا وسكنية — يرسلون الرشا إلى رجال الآستانة مع موسمات : هدايا مرذولة تحملها داعرات إلى سواقط الرجال .

ومرة أخرى أعود إلى جون مارلو وأعذر عن هذه الاستطرادات واستشفع لدى القارئ بالرغبة في تقديم الحقائق له كاملة بخلفياتها وأعماقها : « وقد كان لشركة أوبنهaim شاير وشركاه في الإسكندرية سمعة سيئة إلى أحد ما بسبب بعض عملياتها المالية (وقد علق جوم مارلو على ذلك بقوله في حواشى الكتاب) . في إحدى هذه العمليات يديرون أملاك إلهامى بن عباس وكانوا ضامنين لديونه وقد أوشكوا على الإفلاس لولا تدخل القنصل البروسى ، وعندما مات إلهامى سنة ١٨٦١ وبيعت أملاكه للوفاء بديونه طالب أوبنهaim شاير وشركاه بتعويض على أساس أن إدارة الأموال قد سحبت من أيديهم ، وحصلوا من الوالي على مبلغ ٩٣,٠٠٠ جنيه إنجليزى ، وعلى الرغم من أن أصحابها (يريد شركة أوبنهaim شاير وشركاه) لم يكونوا أنفسهم يملكون من الموارد المالية ما يكفى لتلبية حاجات سعيد فإنهم كانوا في وضع يسمح لهم بإجراء الاتصالات لعقد قرض له نظراً لعلاقاتهم المصرافية في إنجلترا وبروسيا ، ولعل أهميthem الكبيرة في هذا الصدد ترجع إلى نفوذهم في الآستانة عن طريق شركة أوبنهaim البرتغالية وشركاه التي تأسست هناك منذ عام ١٨٥٤ ، وعن طريق هذه الصلة وبمساعدة السفارية البريطانية في الآستانة نجحوا في يناير ١٨٦٢ في حمل الباب العالى على الموافقة على مشروع قرض لسعيد تلقى القنصل البريطاني العام بشأنه أمراً بأن يمنحه تأييده الأدبي ، وقد كان مشروع القرض يقضى بأن مبلغه ٤٠ مليون فرنك (زيدت فيما بعد إلى ٦٠ مليون فرنك) تسدد على ثلاثين عاماً بفائدة اسمية ٨٪ وفعالية ١١٪ وبضمان إيرادات أراضى الدلتا ، وقد كانت هذه الشروط أفضل بالكلاد من الشروط التي قدمها بنك الكوتورار ديسكونت إن لم تكن أفضل إطلاقاً ، ولذلك فقد تردد سعيد بين القرضين ، على أن السادة أوبنهaim الذين كان يؤيدتهم القنصل العام البريطاني، وكذلك القنصل البروسى تمسكوا بأن الترجيح بعقد القرض الذى حصلوا عليه من الباب العالى بناء على طلب من سعيد إنما ينطبق فقط على قرض أوبنهaim ، ويمثل التزاماً من جانب سعيد بقبوله ، وطبقاً للعادة المتتبعة في هذه الأمور فقد هدد البنك بمقاضاة سعيد إذا هو لم يقبل ذلك ، وإزاء هذه الضغوط

التي أزعجت سعيداً وبسبب حاجته إلى المال، على أية حال فقد وقع القرض مع بنك أوبنهايم في مارس ١٨٦٢ .

وقد بلغت القيمة الكلية للمبلغ الذي تسلمه سعيد بعد استقطاع الخصومات والعمولات وغيرها ما يقرب من ٥٠٠,٠٠٠ و ٥٣ فرنك (٢,١٥٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي) من قيمة القرض الإسمية البالغة ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك (٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني) وبلغ حجم المبلغ الذي يسدد على ثلاثين سنة حوالي ١٩٨,٠٠٠,٠٠٠ فرنك . وقد تم ذلك بسعر فائدة ١١ % واستهلاك على القيمة الإسمية للقرض ورسم سنوي يبلغ ٢٦٤,٠٠٠ جنيه على الخزانة المصرية ، وقد اعتبر كولكهون - الذي ساعد في المفاوضات على القرض - هذا أمراً بسيطاً جداً ، حيث إن الفائدة المستحقة على المال تتراوح بين ١٢ و ١٥ % وكان قد حبد عقد قرض قدره ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك يسدد على خمسين عاماً فائلاً : إنه يقدر دخل مصر بمبلغ ٣,٥٨٠,٠٠٠ جنيه سنوياً ، والمصروفات العادبة للحكومة بممוצע ٢,٦٠٠,٠٠٠ جنيه سنوياً ، فيكون الفائض السنوي ٩٨٠,٠٠٠ جنيه وهو مبلغ أكثر من كافٍ لتسديد مثل هذا القرض ، وإنه مع حسن الإدارة في المستقبل فإن تسديد القرض الذي تم التعاقد عليه فعلاً لن يمثل عبئاً خطيراً ، على أن مثل تلك الإدارة لم تكن تلوح في الأفق ! .

فهذه كلها إذن كانت عمليات احتيال ربوية صرفة لأننا تسلمنا ٥٣,٥٠٠,٠٠٠ فرنك فرنسي سددناها في النهاية ١٩٨,٠٠٠,٠٠٠ غير ما تحملته الخزانة المصرية ، أي سعر الفائدة هنا كان يزيد في الواقع على ٤٠٠ في المائة ، وتلك الصفقة الخاسرة التي سددت في النهاية من دم الشعب المصري ، وهي التي وصفها القنصل الإنجليزي كولكهون بأنها بسيطة جداً - وحق له ذلك - فهو شريك رابع فيها ، وهكذا كانت حكومته ، وإذا كان هذا الرجل قد قال إن الفائض السنوي للحكومة المصرية كان يبلغ ٩٨٠ ألف جنيه أي ما يقرب من المليون ، فلماذا لم ينصح أحد البالشا سعيد بألا يفترض مليماً ويقوم بتنفيذ مشروعات المرافق والإصلاحات من ذلك الفائض سنة بعد أخرى ؟ لقد قدرت المبالغ الكلية التي أنفقت على المشروعات المصرية خلال عصرى سعيد وإسماعيل - أي من ١٨٥٤

إلى ١٨٧٩ - بمبلغ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه ، حسابها كمالي بحسب تقدير جون مارلو نفسه (ص ١٦٢ - ١٦٣) :

تكليف حفر الترع	١٢,٦٠٠,٠٠٠
القناطر (الكبارى)	٢,٥٠٠,٠٠٠
مصانع السكر	٦,١٠٠,٠٠٠
أحواض السويس (مع العلم بأن أحواض السويس هذه لم يكن فيها أى فائدة لمصر والمصريين ، بل أنشئت من مال مصر لخدمة قناة السويس ، وكانت إذ ذاك شركة أجنبية دولية تخدم مصالح أوروبا فحسب) ..	١,٤٠٠,٠٠٠
ميناء الإسكندرية	٢,٥٤٠,٠٠٠
منشآت مياه الإسكندرية	,٣٠٠,٠٠٠
السكك الحديدية	١٣,٣٦١,٠٠٠
التلغرافات (وكانت خدماتها مقصورة على الأجانب والدول الأوروبية في الواقع) ..	,٨٥٣,٠٠٠
المنارات	,١٨٠,٠٠٠
مصالحة متنوعة .	,٩٠٦,٠٠٠

وهذه المصاروفات على المشروعات تمت كلها بالغش والرشوة والسرقة ، وإذا حسبنا ما أنفق على المشروعات فعلا وجدنا أنه لا يزيد على نصف المبلغ أى عشرين مليونا والفائض السنوى من إيراد مصر خلال هذه المدة كان يبلغ حوالي مليون جنيه ومجموع هذا الفائض خلال عصرى سعيد وإسماعيل (٢٥ سنة) يبلغ على هذا ٢٥ مليون جنيه ، أى أنها كانت كافية - وتزيد - للإنفاق على المشروعات . فلماذا كان الاقتراض ؟ !

لأن الباشوين سعيدا وإسماعيل دخلا ميدان الربا والمعاملات الربوية وهي عمليات إجرامية تدخل فيها السرقة والنهب والغش والسياسة الاستعمارية والرشوة والدعارة وفساد الذمة وانعدام الضمير . وهذه كلها شرور تلازم الربا لأن المرادى

لا يمكن أن يكون إلا سكيرا عريضا زانيا فاسدا منحط الأخلاق ، ولهذا فإن الله سبحانه يمحقه محقا ، ولا توجد في كتاب الله كلمة إلا وهي حق خالص لا شك فيه ، وإذا كان الله يمحق الربا فإنه يستحق المحق فعلا .. وأبسط الدلائل على سوء ما وقعنا فيه أن اليابان عندما دخلت ميدان التطور والتقدم بعدها بنحو نصف قرن ، كان دخلها القومي لا يزيد على ثلاثة ملايين من الجنيهات في السنة ، فحسبت حسابها على أن تفق ثلثي هذا المبلغ على نفقات إدارتها الداخلية ورواتب موظفيها ولا يزيد إنفاقها على المشروعات على فائض الإيراد دون اقراض مليم ، ولم يسمح لأى مصرف أوروبي أو أمريكي أن يفتح فرعا في اليابان بل رفض الميكادو التعامل بالربا أصلا ، وقال لمجلس الشوجن أى مجلس الأشراف والقادة العسكريين : إننا نفهم التعامل التجارى المستقيم ونعرف بأرباح التجارة الشريفة المعقوله . ولكننا لا نستدين مائة ين ونردها مائة وعشرين ، ولا نبيع من أرضنا قيراطا لأجنبى ولا نرهن من أرضنا شيئا ولا نتفق إلا على قدر إيرادنا ، وما نستطيع الإنفاق عليه من مالنا فعلناه وإنما فلا داعى له إطلاقا ، لأن هذه الأرض وخیراتها ليست أرضنا ولا خيراتنا بل هي ملك لشعب اليابان ، ونحن أمناء عليه ، فاعملوا حسابكم على هذا

وبينما كان سعيد وإسماعيل يطلبان من لصوص التجار الأوروبيين تزويدهما بالملابس المطرزة بالقصب والزراير المطلية بالذهب وصناديق الخمور ، وأطعم الطعام الخizzieة وملابس الحرير للنسوان والمرايا العجيبة للقصور كان اليابانيون لا ينفقون إلا على الماكينات والقطارات والسفن وعلى تعليم شبابهم فى أوروبا كيف يفكرون هذه الماكينات فأنفقوا عشر ما أنفقنا وكسروا ألف ضعف ما كسبنا ، وهؤلاء يا ناس ليسوا بمسلمين ولا نزل عليهم كتاب من الله يحدّرهم من الربا والخمر والميسر والأذلام ، ولكنهم ناس أهل عقل وذمة وديانتهم البوذية الشانتوية ديانة عقل وطهارة وذمة ، ونظافة ضمير ، وليس فى عقيدتهم بعث ولا حساب ولا ثواب ولا عقاب وإنما هم ناس عندهم عقل يعمل وضمير يحكم ، فأين وصلوا ؟ وأين وصلنا ؟ .

ولم يقتصر دخول عالم الاقراض والربا على مصر وباشواتها ، بل عرفت ذلك أيضاً - ودون داع كذلك - بلاد إسلامية أخرى ، ودفعت نفس الشمن الباهاظ ،

ففيالجزائر مثلا دخل الداى فى علاقات مالية مع مراibين يهوديين فرنسيين ، كانا يقدمان له القروض فى مقابل صفقات من القمح . وكان الداى يتأخر فى الأداء أحيانا ، فكان اليهوديان يلجان إلى القنصل الفرنسي الذى كان يتدخل دائمًا لصالح الربا وأهله، وهذا هو الوضع الطبيعي . لأن الربا والديون والاستعمار كانت كلها شيئا واحدا ، ثم إن الدولة الأوروبية كانت قد اتجهت إلى الاستعمار لوضع يدها على منابع المواد الخام وضمان أسواق واسعة لتصريف البضائع . ولم تكن التجارة الأوروبية في أوائل القرن التاسع عشر لتفتن بالآرباح المعقولة ، بل اتجهت إلى التجارة الربوية أى إلى بيع المنتجات بعشرة أمثال تكاليفها بما في ذلك النقل ، فإنجلترا مثلا بعد أن قضت على التمرد الكبير في الهند سنة ١٨٥٨ ، وتبينت أن المقاومة الحقيقة للاستعمار البريطاني تمثلت في مقاومة المسلمين له وخاصة سلاطين دلهي وخلفائهم رجال نظام حيدرآباد . استقر رأيهم على إعلان الحرب على الإسلام الهندي ، خاصة أن الإسلام يحرم الربا ويدينه ، فيما زالت تؤيد الهندوسية والشيخ والروخيللا وما إليها من العادات الوثنية حتى تمكنت من القضاء على المقاومة الإسلامية ، ولم ينفعها في هذا المجال شيء كما نفعها الربا ، لأن نظام حيدرآباد ورجال دولته ظنوا أنهم ينفعون دولتهم إذا هم اقتضوا المال من المصادر الانجليزية لتمويل الجيوش ، فخاب ظنهم لأن صناع السلاح وتجاره كانوا - وما زالوا - أحلاف المراibين والاستعماريين . والبندية التي كان ثمنها إذ ذاك خمسة جنيهات انجليزية يبيت للمسلمين بخمسين مفترضة من تلك إنجلزى ، وفي وقت من الأوقات توقف بيع الذخيرة أصلا فأصبحت البنادق والمدافع بلا قيمة ، من ثم فقد افتتح الطريق أمام التدخل الاستعماري دون مقاومة . ولو أن سلاطين دلهي تنبهوا للأمر وذكروا تحريم الإسلام للربا وفعلوا ما فعله اليابانيون واشتروا بمالهم مصانع السلاح لما حاق بهم البلاء واستطاعوا المحافظة على الهند بلدا إسلاميا عزيزا كريما .

وفي إيران إلى شرق الهند كانت دولة القاجاريين تعانى من تنافس الانجليز والروس على البلاد ، ولكن القاجاريين لم يكونوا إيرانيين بل كانوا أتراكا . فكان شأنهم مع شعب إيران شأن آل محمد على مع شعب مصر ، والشاه أحمد ميرزا آخر القاجاريين لم يتتبه إلى أن البترونول الذى اكتشف فى غربى بلاده كان كفىلا

يتوفر أى مال يريد . فتسرع واقترض المال بالربا الفاحش لبني القصور ويرضى شهواته ويشتري السلاح ليذل شعبه ، فلجلأ الإنجلizer - طمعا في السيطرة على ميادين النفط- إلى صول في الفرقة الشمالية من الجيش الإيراني يسمى محمد رضا ، وشجعوه على الهجوم على طهران والاستيلاء على العرش وإقامة الدولة التي سميت بالبهلوية على أنقاض الدولة القاجارية . ومن ذلك العhin إلى قيام الثورة الدينية الخمينية في إيران كان أباطرة الأسرة البهلوية عارفين في معاملات الغرب الربوية وما يتبعها من فساد وخمر وبهرج . وشاه إيران الأخير كان من أكابر المرابين ، وأمواله في مصارف الغرب كانت تفرض المال لإيران نفسها بأفحش الربا ، وقد باع نفسه وضميره وقلبه في سبيل المال ، فمحقه الله محققا ، وصارت به الأيام حتى وجد نفسه يدفع مئات الآلاف مما جمع بالربا ليجد مكانا يموت فيه بعد عزله ، وأوته مصر وأتاحت له فرصة الموت - لا الحياة - في سلام .

وفي كل حالة من هذه نجد البلاء كله جاء من أن بعض أولياء الأمر من المسلمين غفلوا عن أن الله سبحانه عندما حرم الربا كان يريد لعباده المسلمين أن يتوجوا بأنفسهم من لعنة الربا وتواجهه من الخمر والميسر والفساد وما يتبع ذلك كله من ذلة واستعمار .

والله سبحانه وتعالى عندما حرم الربا رسم للمسلمين شرعة تعامل مالي سليم من شأنه أن يبارك كل مال لهم ، ويجعل مكاسبهم حلالاً تطيب بإخراج الصدقات ، والله جل جلاله يمحق الربا ، ويربي الصدقات .



الفصل الخامس

قيام دولة الربا

آيات «الربا» في القرآن الكريم درسها وفسرها أدق تفسير
شيوخنا الأجلاء من أهل الفقه والفتوى ، ولكنهم لم يدرسواها من
حيث مغزاها ومراميها التاريخية ، وهذا هو الذي نتولاه في هذه
الدراسة ، وبالله التوفيق .

ولكى يتبيّن الأمر على وجهه ، أضرب مثلاً بهذا السؤال الذى
تلقيته فى ثالث رسائل مما يفضل به القراء فى مجال الحوار بين
الكاتب والقارئ ، وكل مقال أو كتاب ذى قيمة إنما هو فى
الحقيقة حوار بين من يكتب ومن يقرأ ، والكاتب لا يكون كاتباً
صادقاً إلا إذا كان قارئاً صادقاً ، وكذلك القارئ الليب لابد أن
يكون فى الوقت نفسه كاتباً مجيداً .

أما السؤال : فهو : «كيف تحرمون علينا الأرباح على ودائنا
فى المصارف وأنتم تعلمون أن قيمة العملة دائماً فى نزول ، فإن
الجنيه الذى أملكه اليوم ستهبط قوته الشرائية بعد عام ، أى أنه
سيصبح أقل من جنيهه ، أى أنى سأخسر لو لم أتقاض على ودائنى
ريحا لأعوض ولو جزءاً من الخسارة» .

وسؤال القارئ بدا لي وجيه ، فرأيت أن آخذ فيه رأى فقيه صديق من أهل
العلم والفهم ، فقال لي دون تردد : الربا محرم . كثيرة حرام وقليله حرام ،
وصاحبك لا تحل له الفائدة بحال ، واعتدل فى مجلسه وممضى يؤيد رأيه فقال :
قال ابن حجر وقال الدارقطنى .. وروى الحافظ ابن عساكر بسنده حديث جابر
ابن عبد الله الذى يقول ... إلى آخره ، ولم يقنعني كلام الفقيه ، ولكن لأنه بدا
لي وكأنه رد سابق التجهيز أو رد مغلب كأنه سرددين لا سبيل لي إلى نقه أو

مناقشه ، لأنه فقيه والغالبية العظمى من فقهائنا اختارت أن تقف بعلمها عند القرن التاسع الهجرى - الخامس عشر الميلادى على الأكثـر ، ولهذا فإن صوتهم دائمـاً هو صوت الماضي ، وليس بغرـيب ، والحالـة هذه - أن معظم من يشهـدون صـلوات الجـمـع في المسـاجـد لا يـسـتـطـيعـون مـغـالـبة النـومـ والـخـطـيـب يـخـطـبـ ، وـهـمـ مـعـذـورـونـ وهو أـيـضاـ معـذـورـ ، أـمـاـ عـذـرـهـمـ فـهـوـ أـنـ هـذـاـ خـطـيـبـ لـاـ يـخـاطـبـهـمـ ، بلـ يـخـاطـبـ أـجـدـادـهـمـ الـذـينـ عـاشـواـ قـبـلـ الغـزوـ العـشـانـىـ لمـصـرـ (٩٢٣ـ هـ - ١٥١٧ـ مـ) بـقـرـنـينـ ، وـأـمـاـ عـذـرـ الخـطـيـبـ فـهـوـ أـنـ هـذـهـ طـبـيـعـةـ تـرـبـيـتـهـ وـعـملـهـ، لـيـسـ عـنـهـ غـيرـ ماـ قـالـ ، وـإـذـاـ أـرـدـتـ أـنـ تـخـرـجـ عنـ هـذـاـ النـطـاقـ الـفـقـهـىـ ، فـلـابـدـ أـنـ تـسـأـلـ فـقـيـهـاـ لـهـ عـقـلـ الشـيـخـ مـحـمـدـ عـبـدـهـ وـلـمـ يـخـلـقـ اللـهـ سـبـحـانـهـ إـلـاـ مـحـمـدـ عـبـدـهـ وـاحـدـاـ .

وـصـادـفـناـ فـيـمـنـ اـسـتـفـتـيـاهـمـ فـيـ هـذـاـ مـوـضـوعـ أـسـتـاـذـاـ مـسـاعـداـ لـلـتـفـسـيرـ فـيـ إـحـدىـ الـكـلـيـاتـ الـجـامـعـيـةـ يـؤـلـفـ لـطـلـابـهـ كـتـبـاـ مـنـ النـوعـ الـذـىـ يـسـمـىـ بـالـكـتـبـ الـجـامـعـيـةـ أوـ الـنـشـرـ الـجـامـعـيـ ، وـيـتـفـقـ مـعـ النـاـشـرـ عـلـىـ أـنـ تـكـوـنـ لـهـ سـتـوـنـ فـيـ الـمـائـةـ مـنـ ثـمـنـ بـيعـ الـكـتـابـ ، وـيـفـرـضـ الـكـتـابـ عـلـىـ الـطـلـبـةـ وـهـمـ أـلـوـفـ بـعـدـ أـلـوـفـ كـلـ عـامـ : وـبـتـلـكـ الـصـورـةـ بـيـعـ صـاحـبـاـ أـلـوـفـ النـسـخـ فـيـ الـعـامـ ، وـكـتـبـهـ بـهـذـاـ ضـيـاعـ أـوـ عـزـبـ أـوـ خـطـوطـ اـنـفـتـاحـ . وـهـذـهـ مـنـ أـفـحـشـ صـورـ الـمـراـبـاـةـ ، لـأـنـاـ - نـحـنـ الـذـينـ لـنـاـ صـلـةـ بـصـنـعـةـ الـنـشـرـ - نـعـلـمـ أـنـ أـقـصـىـ مـاـ كـانـ يـتـقـاضـاهـ أـدـيـبـ مـثـلـ بـرـنـارـدـ شـوـ أوـ إـيـرـنـسـتـ هـمـنـجـوـيـ اـنـ كـانـ عـشـرـةـ فـيـ الـمـائـةـ أـوـ خـمـسـةـ عـشـرـ مـنـ ثـمـنـ الـغـلـافـ فـكـلـ مـاـ فـوقـ ذـلـكـ يـحـمـلـهـ الـنـاـشـرـ عـلـىـ الـقـارـئـ ، وـصـاحـبـاـ أـسـتـاـذـ الـمـسـاعـدـ يـرـغـمـ الـنـاـشـرـ عـلـىـ سـرـقةـ تـلـامـيـدـهـ ، وـالـكـتـابـ يـتـكـلـفـ فـيـ الـطـبـاعـةـ جـيـهـاـ ، وـلـكـنـ الـتـلـمـيـدـ يـدـفـعـ فـيـهـ سـتـةـ ، وـمـثـلـ هـذـاـ أـسـتـاـذـ يـنـبـغـيـ أـنـ يـكـوـنـ اـسـمـ الشـيـخـ لـيـفـيـ آـبـفـلـيـاـوـ ، وـقـدـ كـفـفـنـاـ عـنـ سـؤـالـهـ طـبـعاـ .

وـعـرـضـنـاـ الـمـوـضـوعـ عـلـىـ أـسـتـاـذـ اـقـتصـادـ جـامـعـيـ فـلـمـ يـرـ بـأـيـةـ نـسـبةـ مـنـ الـرـبـاـ مـادـاـ الـأـمـرـ يـتـمـ بـمـوـاقـعـةـ مـنـ الـمـصـرـ أـوـ اـسـتـجـابـةـ لـدـعـوـةـ مـنـهـ لـلـإـيـدـاعـ عـنـهـ وـقـالـ : إـنـ الـبـنـكـ لـاـ يـرـغـمـكـ عـلـىـ إـلـيـدـاعـ عـنـهـ . بـلـ هـوـ يـنـشـرـ إـعـلـانـاتـ يـدـعـوكـ فـيـهـاـ إـلـىـ إـلـيـدـاعـ عـنـهـ ، وـيـعـرـضـ عـلـيـكـ نـسـبـةـ الـرـبـعـ الـتـىـ يـعـطـيـكـ إـيـاهـاـ ، فـلـيـسـ هـنـاـ اـسـتـغـلـالـ أـوـ إـرـغـامـ أـوـ ظـلـمـ ، وـقـلـنـاـ لـهـ : وـلـكـنـ لـاـ تـعـرـفـ يـاـ سـيـدـيـ لـمـاـذـاـ يـعـرـضـ الـمـصـرـ عـلـىـ الـمـوـدـعـينـ عـنـهـ نـسـبـاـ مـنـ الـفـائـدـةـ تـصـلـ إـلـىـ خـمـسـةـ عـشـرـ فـيـ الـمـائـةـ ، إـنـهـ يـأـخـذـ

مالك وفرضه للمحتاجين والمعسرين بعشرين في المائة وأكثر ، فأنت عندما تودع المال فيه فأنت شريك له في الربا الفاحش .

قال : هذا ليس شأنى بل هو شأن المصرف ، فإذا كانت فى ذلك مخالفة للشرع فإن المصرف نفسه هو المسئول ، أما أنا فما ذنبي ؟ . ولم نتعجب من هذا المنطق ، فهذا رجل درس الاقتصاد الغربى ، وكله قائم على الربا ، فلا سبيل إلى إقناعه بما سوى ذلك ، ومشكلته الأساسية هي أنه لا يفهم الطبيعة الربوية لكل الاقتصاد الغربى ، ولو أنه تبع تاريخ الاقتصاد الغربى إلى أصوله وهى نفس أصول النظم المصرفية . لما عسر عليه أن يتبيّن أن أساسه كله الربا والمتجارة العنيفة التي لا تعرف الرحمة أو الإنسانية ، وكذلك المتجارة بالمال أى اعتباره سلعة تشتري وتبيع ولا جناح فيها . وهذا محرم في الإسلام ، لأن فيه ربا أو شبهة ربا . قال رسول الله ﷺ «الذهب بالذهب مثلًا بمثل ، والفضة بالفضة مثلًا بمثل ، والتمر بالتمر مثلًا بمثل ، والملح بالملح مثلًا بمثل ، والشعير بالشعير مثلًا بمثل ، فمن زاد أو استرداد فقد أربى بيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يدا بيد ، وبيعوا الشعير بالتمر كيف شئتم يدا بيد »، والعبرة هنا هي في قوله ﷺ يدا بيد أى في الوقت نفسه لأن الوقت أو الأجل هو أساس الضرر في الربا وهو علة تحريمها ، لأن الربا المحرم في الإسلام ، ولا خلاف بين علماء المسلمين على أن الزيادة في الدين في نظير الأجل ربا ينطبق عليه الحكم القرآني ، لأن الإنسان لا يرضى بإرجاء السداد في مقابل زيادة قدر الدين إلا إذا كان عاجزا عن الأداء في الوقت الراهن ، فيضطر إلى قبول زيادة في مبلغ الدين في مقابل إمهاله ، ولهذا فإن الإسلام لا يحرم تأجيل الأداء إذا لم يكن ذلك في مقابل زيادة مبلغ الدين . بل إن هذا مندوب ، وهو القرض الحسن . وقد كانت بعض أجيال السابقين علينا تودع أموالها في المصارف وترفضأخذ القائدة عليها ، وهذا كان خطأ لأن المصادر الأجنبية التي كانوا يتعاملون معها كانت تستغل هذا المال وتوظفه لمصالحها ، أو قد تفرضه للمحتاجين أى ترابي فيه ، إذن فما العمل ؟ هل نتوقف تماماً عن الأعمال المصرفية أو المالية جملة ؟ تلك مشكلة كبيرة عرضت للمسلمين حتى في أيام الصحابة . ولأنسامة بن زيد وعبد الله بن عباس وزيد بن أرقم وعبد الله بن زيد وغيرهم آراء فيها ، وذلك لقول النبي ﷺ فيما رواه البخاري وأحمد وغيرهما من المحدثين

أن النبي ﷺ قال : « إنما الربا في النسيئة » ، أى لا ربا إلا في تأجيل الأداء مقابل زيادة رأس الدين . وهذا هو المسمى ربا البيوع ، وهو مشكلة تحير فيها رجال من طبقة عمر بن الخطاب . فقد روى عنه أنه قال : « ثلاثة وددت لو أن رسول الله كان عهد إلينا فيهن عهدا ننتهي إليه : الحد والكلالة وأبواب من الربا » .

وقد حسب بعض الفقهاء أن ربا البيوع لا يكون إلا في العروض أو الأصناف التي وردت في الحديث الذي ذكرناه . وأن تبادل الشيء بمثله بالأجل جائز فيما عدا الأصناف الواردة في الحديث ، وهؤلاء هم الظاهريون الذين لا يقررون القياس . أما بقية المذاهب وأصحابها فيرون أن ربا البيوع كله حرام ؛ لأنه مدخل إلى الاحتكار والإضرار بالناس برفع الأسعار عليهم دون وجه حق .

ولا أدخل بالقارئ إلى مسائل فقهية لا أجيئ لنفسي أن أدخل فيها لقلة علمي بالفقه وأدواته ، ولكنني أقول هنا إن الله سبحانه حرم الربا لأنه استغلال لحاجات الناس ساعة الضيق أولاً ، ثم لأنه كسب دون عمل ، فإن المرادي يحل لنفسه أن يدع أمواله تربو في أموال الناس وهو قاعد مرتاح . وفي عصرنا هذا وهو عصر الربا المدمر الذي أصبحت فيه كل أنواع التبادل التجاري ربا قائمة على إذلال الناس ، في عصرنا هذا ملايين يعيشون بهذه الصورة ، أى بدون جهد . إنما هي أموالهم تعمل وكل ما عليهم أن ينفقوا ناسين أنهم بذلك يستعبدون الناس ويستغلون جهودهم أو حاصلاتهم تحت ضغط الحاجة . أو خداعا لهم يدفعهم إلى شراء أشياء لا يحتاجون إليها فعلا ، كما رأينا في ديون الخديو سعيد (سنضرب أمثلة أخرى لذلك) وكما نرى في اندفاع بعض من حولنا في شراء السيارات الغالية أو إنفاق الأموال في شراء بيوت وعقارات أو فنادق أو شركات هم في الحقيقة عاجزون عن إدارتها ، فهم يشترونها ثم يعهدون في إدارتها لنفس أصحابها القدامي ، أو استبدال إدارة بإدارة ليجدوا في النهاية أنهم لم يشتروا إلا المتاعب ، ولم يخدموا إلا اللصوص ، وأعرف من هذه الحالات حالة موسى عربى اشتري فندقا صغيرا في إحدى المدن الإيطالية ، والذين حسّنوا له الصفقة زينوا له أن يحول الفندق الصغير إلى فندق كبير ، ففعل وأنفق في ذلك مالا كثيرا ليجد في النهاية أنه مسروق ومنهوب . وقد حكى لي بعض من يعرفونه أنه قيل له : إن مدير الفندق

وجماعته يسرقونك فقال : أعرف ذلك ولكنهم ياسيدى كلهم لصوص ، وهذا المدير يعطينى شيئاً من الربح على أى حال . فهو أحسن من غيره .

وأزيد فأقول . إنك لا تستطيع أن تنشيء اقتصاداً إسلامياً صحيحاً في عالم كله ربا ، وأن الطريق السليم لل المسلمين هو أن ينشئوا نظاماً اقتصادياً كاملاً جديداً مستقلاً بنفسه لا يقوم على الربا ، وهذا ممكן لو فكرنا جادين وكنا راغبين فعلاً في ذلك ، ولكن المصيبة أننا - في أعمق أنفسنا - غير راغبين أو عازمين على إقامة نظام اقتصادي إسلامي خالص ، ولو أردنا لفعلنا . فإن اليابان اقترنت على ذلك ، فهي لم تفترض من الغرب ولا هي اندعوت بحيلة المصارف الغربية وإنما أخذت العلم الغربي وملكته وسيطرت عليه وأنشأت عليه صناعة يابانية وعلى أساس الصناعة اليابانية المتقدمة أنشئوا اقتصاداً يابانياً غير ربوى ومصارف يابانية لا تستبعد الناس بالمال ، فليس من الممكن لأى ياباني أن يفترض ويرهن داره أو مزرعته ولا يجوز له أن يبيع ملكه لكي يسترث تفاهات غربية ، وإنما الإنسان هناك محكم في تصرفاته المالية بغيرته وجهة عمله فموظفو الحكومة أو الشركات إذا أراد الاقتراض لن يتيسر له ذلك إلا بإذن الجهة التي يعمل فيها ، وبعد سؤال أصحابه وجيرونه عن وجه الحاجة إلى الاقتراض ، فإذا أجازوا له الاقتراض تم ذلك من مصرف الشركة أو الجهة التي يعمل فيها بضمان عمله وسمعته ودون فائدة إلا نفقات المصرف نفسه . وهذا نظام ابتكره وطبقه أولئك الناس العقلاء الذين تبهوا منذ الوهلة الأولى إلى أن الإنسان الغربي بطبعه إنسان أناقى متسلط، واسع الحيلة يغلب عليه حب المال والسيطرة والولع باحتزار الفقراء والجهال والأغبياء ، وهذا أيضاً هو الذي تنبه إليه وقاله كارل ماركس ، وجعل ينادي بأنه لا سعادة للأرض وأهلها إلا بإسقاط النظام الرأسمالي الربوي كله ، لأنه يقوم من بدايته إلى نهايته على نهب أموال العاملين واغتصاب خيرات المستعمرات وسرقة جهد العامل بأبخس الثمن .

★★★

وقبل أن أصل إلى الكلام على ما أراه من فكر اقتصادي إسلامي خالص أستاذن القارئ في أن أدرس معه طبيعة الاقتصاد الربوي الغربي عن طريق الدراسة التاريخية ، فأنا لست اقتصادياً ولكنني مؤرخ عربي مسلم أسير في طريق ابن

خلدون ، وابن خلدون في مقدمته وتاريخه معاً درس كل وجوه الحضارة دون أن يخرج عن نطاق مجاله الحقيقي وهو التاريخ .

فالنظام الاقتصادي (والاجتماعي) الغربي كله يقوم على البنوك ، والبنوك الغربية كلها تقوم على الربا أساساً ، فكيف حدث ذلك مع أن المسيحية أو قل كتابها وفقها لا يبيحون الربا ، أما اليهودية فتحرمه بين اليهود ، أى أن اليهودي لا يجوز له ديناً أن يرابي على يهودي آخر ، ولكنهم لا يرون بأنّ يربى اليهودي ماله في أموال كل من ليسوا على دينه . وكان اليهود في العصور الوسطى مسيطرين على العملات المصرفية في الغرب حتى منتصف القرن الرابع عشر الميلادي ، لأن الكنيسة كانت تحرم الربا والتجارة في المال . وجنى اليهود من ذلك مالاً طائلاً كانوا يخفونه في مخابئ في حاراتهم . ولما كانت الحكومات وأفراد الطبقات الغنية المسيطرة على بلاد الغرب في حاجة دائمة إلى المال والأقراض فقد كان اليهود يقرضونهم ما هم بحاجة إليه من أموال في مقابل أرباح ربوية مرتفعة النسبة بضمان الأراضي أو القصور . وشيئاً فشيئاً تبه اليهود إلى أن عمليات الإقراض الربوي للملوك والأقوياء يمكن أن تستخدم سلاحاً لتغيير أوضاعهم المهيأة في الغرب ، فاتجهوا إلى السيطرة على الحكم ومصائر البشر عن طريق الإقراض بالربا ، واليهود كما نعلم هم أول من استخدم المال للسيطرة والقوة . وعن هذا الطريق وصلوا إلى مركز القوة الذي يحتلونه في عالم اليوم ، بعد أن نجحوا في أن يحولوا الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد ربوي مشين لا يفيد منه فعلاً إلا اليهود . والكثيرون جداً من يتعجبون من السلطان الذي لا يصدق ما تمارسه إسرائيل على الولايات المتحدة ، ولكننا نجد هنا – في دراستنا عن المجتمع الربوي – جانباً من الجوانب عن هذا السؤال ، وهو أن المال يحكم الأميركيين والعقل الأميركي بصورة لا يمكن أن نجد لها في أي مجتمع آخر . والبنوك تسيطر تماماً على المال في أمريكا ، واليهود يسيطرون على البنوك الأمريكية ، واليهود يرون ويشعرون أن إسرائيل هي رمز قوتهم ، وهي دولتهم التي يرتفع عليها علم دافيد ، وهي بالنسبة لهم مرآةً من وصلت إليه سفيتهם بعد أن خاضوا خلال تاريخهم كله بحارة من العواصف ، وكل شيء في الدنيا يهون عليهم إلا إسرائيل ، تلك

الأرض التي لا يشعرون أنهم غصبوها من أهلها ، ويريدون إخراجهم منها جمِيعاً حتى تصير أرض اليهود دون غيرهم ، لأن تجاربهم التاريخية تقول لهم إن الدنيا كلها ظلمتهم وأهانتهم وسلبتهم حقوقهم ، وهذا التصور أو قل تلك الحالة النفسية تحول بينهم وبين أي شعور إنساني نحو الفلسطينيين ، حتى اسم فلسطين – وهو اسم علم جغرافي لا دخل له في الخلاف بين العرب واليهود – حتى هذا الاسم لا يطيقونه ويسمون فلسطين المحتلة أرض الجليل وسماريا . وهذا كله يعيننا على إدراك حقيقة العقدة الفلسطينية ، فهي – في نهاية الأمر – لن تحل الحل العربي إلا بانهيار النظام الرأسمالي الربویالأمريكى كله بمصارفه وبمن فوقها من اليهود ، أي باختصار لن تتحل القضية الفلسطينية بالصورة العربية العادلة إلا إذا انهار البنيان المالي والاجتماعي – والسياسي بالتالي – للولايات المتحدة كلها . فما دامت هناك ولايات متحدة فهناك إسرائيل .

أقول إن اليهود ظلوا مسيطرین على أعمال الصيرفة والإقراض بالربا كلها في الغرب حتى نهاية القرن الثالث عشر الميلادي ، عندما دخلت جماعات من أهل التجارة والمال في الغرب سوق الصيرفة والربا .

و قبل أن انتقل إلى الكلام على بدايات النظام الربوي الرأسمالي وتطوره في الغرب أريد أن أواصل كلامي عن الرأسمالية الأمريكية ، ولماذا سيطر عليها اليهود هذه السيطرة الشاملة في حين أنهم لم يصلوا إلى مثل هذا السلطان في فرنسا أو إنجلترا أو هولندا ، مع أن نسبة اليهود في هذه الأخيرة أعلى بكثير من نسبتهم في أمريكا . واليك القصة باختصار لكي تكون على بينة من أمرها .

★★★

لقد هاجرت جماعات من اليهود إلى أمريكا ضمن جموع المهاجرين التي انتقلت إليها من الغرب بعد استقلال الولايات المتحدة سنة ١٧٧٦ . وهذه الجماعات اليهودية القليلة تميزت عن غيرها بتماسك عنصرى لا نجد له عند أي جماعات أخرى من جماعات المهاجرين إلى العالم الجديد ، فالهاجرون الإنجليز مثلاً (بعد الاستقلال) كانوا يهاجرون إلى أرض يعتقدون أنها أرضهم لأن الذين أنشئوها إنجليز ، فهي دولة أنجلو سكسونية بالأصل واللغة والتقاليد ، فكان

المهاجرون الانجليز ينتشرون في نواحي البلاد دون تماستك عنصري ، وكذلك كان الابيرلنديون والالمان والفرنسيون والإيطاليون والبولنديون وغيرهم كلهم كانوا يهاجرون إلى هناك طلبا لفرص الغنى وجمع المال ، فتفرقوا جماعات صغيرة في كل ناحية . أما اليهود فقد تركوا منذ البداية في نيويورك . وإلى جاليتهم هناك كانت تهاجر جماعات اليهود من كل نواحي أوروبا . حقا إنهم ظلوا أقلية في أمريكا ولكنهم كانوا دائمًا أكثرية في نيويورك .

هناك تنبه اليهود إلى أنهم يعيشون في مجتمع جديد أكبر أحلامه الغنى والمال ، وأن الشيء الأكبر الذي كان يحتاج إليه المهاجر هو رأس المال الذي يبدأ به ، فالمهاجرون كلهم فقراء لا يملكون إلا القوة البدنية وإرادة الغنى والذكاء . والأرض شاسعة مليئة بالخيرات . وأى شاب أو رجل طموح كان يمكنه أن يحصل على ألف فدان أو أكثر إذا أراد دون مقابل تقريبا ، فالأرض كلها كانت للهنود الحمر ، ولكن الحكومة الاتحادية أباحت للمهاجرين الغربيين أن يستولوا عليها حتى لو كانت من الأرضي التي خصصتها اتفاقيات للهنود المنهزمين ، وهذه الأرضي كانت قليلة الخصب ، ولكنها كانت كل ما رضي الغالب أن يتربكه للمغلوب . تلك هي الأرضي المحجوزة للهنود Indian Reservations . ولكن المهاجرين طمعوا فيها واغتصبوا منها أجزاء شاسعة تحت سمع الحكومة وبصرها ، ورفع الهنود قضايا وحكمت لهم المحكمة العليا بحقهم فيما غصب منهم . وعندما بلغ خبر حكم المحكمة العليا إلى الرئيس ناشسترا آرثر (۱۸۸۱ - ۱۸۸۳) قال غاضبا : إن المحكمة العليا تتحدانا فلتبحث عمن ينفذ لها هذا الحكم .

والغاصبون يحصلون على الأرضي دون مقابل ولكنهم في حاجة إلى المال لتعميرها وزراعتها أو استخراج ما قد يكون في باطنها . والحكومة الفدرالية كانت فقيرة وحكومات الولايات أفقر . هنا يتقدم المرابي اليهودي بالمال للإقراض ، وسعر الفائدة هنا لا يهم ، لأنه مهما بلغ فلن يعدل جزءا من خيرات الأرض . واستقدم يهود نيويورك الأموال من يهود أوروبا . والحكومة كانت تحدد أعلى سعر للفائدة بعشرة في المائة على الأكثر ، ولكن المرابي اليهودي يوقع مع المدين عقودا خفية تصل بالأرباح إلى ۱۸ بل إلى ۲۵ في المائة سنويا . وفي الغالب ينجح المستدين في استغلال أرضه ويسدد الدين بأرباحه ويأخذ ألف فدان أخرى

ويقتضى . وتقدر قيمة الأموال اليهودية التي تسربت إلى أمريكا من أوروبا حتى ١٨٤٠ بمائة ألف جنيه إنجليزي ذهبي . وهذه الأموال قدرت في سنة ١٨٦٥ بأربعة آلاف مليون جنيه . ومئات البنوك اليهودية انتشرت في طول البلاد وعرضها وحققت أرباحاً كبيرة صبت كلها في بنوك يهود نيويورك .

وفي الوقت نفسه وجه اليهود أبناءهم لدراسة القانون والاقتصاد فاندفعوا إليها في تيار جارف لأن المرابي يعتمد في عصرنا هذا على المحامي . والقانون الأمريكي سليم وشامل ولكن الوظيفة الحقيقة للمحامي الأمريكي هي العثور على التغرات التي ينفذ منها ليهم القانون أو إحداث ثغرات في حيث لا ثغرات . ولهذا فإن مهنة المحاماة في أمريكا مهنة تلاعب وحيلة وتمثيل وخطابة . وحوالي سنة ١٩٠٠ كانت نسبة اليهود في كليات الحقوق والاقتصاد في أمريكا ١٢ % في حين أن نسبتهم إلى السكان كانت أقل من نصف في المائة . والمتخرجون من اليهود أخذوا أماكنهم في إدارات القضاء ودرجاته العليا وأنشؤوا في الوقت نفسه المكاتب القانونية وهي شركات محامين تجد في الواحد منها عشرة محامين وأكثر . و شيئاً فشيئاً اشتهر يهود أمريكا بقدراتهم القضائية ومهاراتهم في المحاماة ورأس المال اليهودي وراء ذلك كله ، يدفع القانوني اليهودي في سلك القضاة حتى يصل به إلى أعلى الدرجات ويعين الشبان على فتح المكاتب وإنشاء الشركات القانونية أو مكاتب المحامين المشتركة وكاتب اليوميات الأمريكية المشهور دولتر ليeman حكى في إحدى يومياته قصة رجل دخل في قضية مع مكتب محامين يهود وبلا من أن يكسب قضيته خسر كل أمواله وباع متجره وبيته ، وختم يوميته قائلاً : لقد مسحوه من الكرة الأرضية حتى أبعد نقطة في جوفها . وتقديم بنصيحة لقارئه خلاصتها أن رئيس الولايات المتحدة نفسه لو دخل في نزاع قانوني حول ١٠٠٠ دولار مع مكتب محامية يهودي لخسر الرئاسة .

هل عرفت الآن جانباً من سر القوة الرهيبة التي يمارسها اليهود في الولايات المتحدة ؟ وهل فهمت أن الربا في النهاية هو أساس تلك القوة ؟ وهل عرفت أين قامت في البداية دولة الربا ؟ .

الفصل السادس

لهاذا غرقا
في طوفان الربا

لم يكن ماقلته عن سيطرة اليهود على عالم المال في أمريكا استطراها خارجا عن صميم موضوعنا وهو الربا ، وإنما هو جزء من تاريخ تطور العمل المصرفي الربوي ، فإن تجارة المال -أى شراء المال وبيعه- كانت معروفة في الدنيا كلها من قديم الزمان ، وكانت لها تنظيمات وقوانين وأصول في الدولة الرومانية ، وعلى تجارة المال قامت أصلا قوة دولة فينيقيا القديمة فيما يعرف اليوم بـلبنان ، وظهرت قوة المال والمتاجرة فيه بصورة واضحة جدا في قرطاجنة ، وهي مؤسسة تجارية مالية ، أنشأها تجار الفينيقيين إلى الشمال الغربي من موضع مدينة تونس الحالية ، وهي اليوم ضاحية بحرية من ضواحي تونس العاصمة ، تعرف بالاسم الذي أعطاها الفرنسيون إياه في عصر الاستعمار وهو قرطاج ، ولابد من تصحيحه ورده إلى اسمه الأصلي ، ثم المغرب وهو قرطاجنة وهو تعریف «كارتاجينا» وهي ، منشأة تجارية تحولت بقوة الريح الفاحش - وهو الربا الفاحش- إلى قوة سياسية .

وكان قرطاجنة تاجر في كل شيء بمهارة بالغة ، وتحيل أرباحها إلى ذهب تدخره وتخزنه في مستودعات تحت الأرض ، ومنه تشتري عبida و تستأجر مقاتلين مرتزقة بالبر والبحر لحماية نفسها ، وسيطرت بقوة المال على تجارة البحر المتوسط ، ومدت سلطانها السياسي على صقلية ، وفي صقلية اصطدمت بالدولة الرومانية التي كانت في عصر توسعها الضخم السريع أمام الجمهورية ، فبدأ مايعرف بالحروب البونية ، التي استمرت نحو ثلاثة قرون ، وانتهت بتخريب قرطاجنة سنة (١٤٦) قبل الميلاد على يد القائد سيبسيون الأفريقي . ودخل الرومان

قرطاجنة، وخرابوها، ونهوا الذهب والفضة المخزونين فيها ، وهذا مصير مال الربا دائمًا أبداً ينتقل من ظالم لظالم ، وتلك كانت أول حرب رأسمالية يعرفها التاريخ ، وقد كتب تاريخ تلك الحرب الأستاذ الدكتور الفيلسوف توفيق الطويل ، في كتاب ممتع ظهر في أواخر الثلاثينيات من هذا القرن ، أيام كانت الكتب الجيدة سمة من سمات الحياة الثقافية المصرية .

وقد وقفت عند الحروب البوئية ؛ لأننا اليوم نشهد صراعاً مالياً شبيهاً بذلك ، فقد انتهى بالنسبة للعالم كله عصر الاستعمار السياسي العسكري ، ودخلنا في عصر الاستعمار الاقتصادي والمالي ، ونحن - أهل العالم الثالث في نهاية التحليل - مستعمرة لأهل العالم الأول ، (العالم الرأسمالي) ، ومطعم لأهل العالم الثاني (العالم الشيوعي) والثنان يتصارعان على رقبانا ، ولن نفلت منهما إلا إذا أقمنا اقتصاداً سليماً غير رأسمالي وغير ربوى ، يقوم على إنتاج صناعي وزراعي جيد ومتين ، يستطيع أن يثبت للمنافسة في السوق العالمية ، فربى بذلك رأسمال قومي ، تتحرر به من الاستعمار الرأسمالي الغربي من ناحية ، ومن الخوف من الاستعمار الشيوعي ، الذي يقوم على القوة العسكرية ، من ناحية أخرى .

وأحب أن أتبه إلى أننا إذا لم نفعل ذلك فلا خلاص لنا من الاستعمار قط . وقد آتى الله بعض دولنا العربية ثروة بترولية وغازية من وراء العقول ، وكان في استطاعتنا أن نستخدم هذه الثروة استخداماً عربياً ، يقوم على استغلال مواردنا البترولية المالية ، ومواردننا البشرية المتزايدة في بعض بلادنا مثل مصر ، ومواردننا الأرضية الشاسعة في بلد مثل السودان ، وإقامة صناعات وزراعات عربية قوية ، تستطيع المنافسة في السوق العالمية ، فتكون هذه الصناعات ومتافيهه علينا من ثروات صك تحريرنا - نحن العرب جميعاً - من الاستعمار الرأسمالي الغربي الربوي ، ومن الخوف من تهديد الاستعمار العسكري ، ولكننا نحن العرب أعداء أنفسنا .

والشيطان دائمًا يلقى العداوة والبغضاء في قلوبنا تجاه بعضنا البعض ، فأؤدّينا حصائل بترولنا وغازنا في مصارف الغرب خاصة الولايات المتحدة ، فجعلنا زمام أمرنا بيد غيرنا ، والأمريكيون الذين استخرجوا نفطنا ، أخذوه معهم إلى بلادهم

وأعطونا مكانه ورقاً أخضر يسمى الدولار ، ونحن اليوم لانستطيع حتى سحب
 أرصتنا من مصارف الولايات المتحدة ، التي يسيطر عليها اليهود أنصار إسرائيل ،
 واليهود الذي استولوا على أموالنا ، تجمعوا بعد ذلك ليأخذوا ثأرهم من كسرنا
 أنفهم بوقفنا صفا واحداً أثناء حرب (١٩٧٣) وما بعدها ، ورفعنا سعر النفط
 إلى المستوى الذي يستحقه ، فقرروا أولاً تحطيم هيبة الأوبرا ومما ينفع منها من
 الأوبرا ، حتى هبطت الأوبرا من عرشه وأصبحت اليوم تدافع عن حصتها في
 سوق النفط العالمية وهي الثالث ، فأصبحنا في الدنيا عزيز القوم الذي ذل ،
 واستحق الرحمة ، ودخل بلد بترولي عظيم - وهو العراق - في حرب مدمرة
 لامعنى لها مع بلد إسلامي بترولي آخر . والعراق ، الذي كان يخطو بنهايته
 الاقتصادية والمعمارية بخطوات جبار في أواخر السبعينيات أحرق أمواله وأموال
 إخوانه العرب في حرب الخليج التي لن يتصر فيها أحد من الجانبين أبداً ، وإنما
 هي ستتصفي وتتوقف من تلقاء نفسها ، عندما تأتي على ثروات العراق وإيران ،
 وجانب كبير من المال العربي ، وفي النهاية سنرتد جميعنا إلى دركات العالم
 الثالث ، وتزداد قبضة الغرب الرأسمالي الربوي على أنفاسنا . والأمل الأكبر الذي
 كنا نرجوه من وراء أموال النفط يتلاشى الآن فعلاً ويا وليل العرب من العرب !
 ولا حول ولا قوة إلا بالله .

★ ★ ★

يعرفون صاحب المصرف الربوي (ذى بانكير) بأنه الرجل الذى يتاجر فى
 الديون (The Banker has been described as dealer in debts) والديون
 دائمًا ناشئة عن متاعب الناس ؛ لأن أحداً لا يستدين إلا إذا كان متumba بصورة ما ،
 وإذا ذن فال المصرفي أو رجل البنك هو الرجل الذى يعيش على متاعب الناس ، ولا
 أظن أن هذا عمل يجلب المسرة أو السعادة ، ولكن أزيدك علمًا بحقيقة المصارف
 الربوية وطبيعتها ، أنقل لك بقية وصف عمل البنوك من المرجع الانجليزى الذى
 اعتمد عليه هنا ، وهو من أبسط كتب الصيرفة وأكثرها رواجاً (عنوانه : مبادئ
 الصيرفة بقلم د . هاروجيت) قال بعد العبارة السالفة الذكر : على خلاف
 الأعمال الأخرى . نجد أن الصيرفي (والبانكير) ، يملك موجودات قليلة ذات
 طبيعة ملموسة (يقصد أنه يعتمد على رأس مال قليل) ، وموارده تكون في الغالب

من الديون التي يفرضها للأفراد ، أو الهيئات ، أو المؤسسات ، أو الحكومات ، ولابد أن تكون لديه في الوقت نفسه مبالغ ضخمة من المال ، هي الودائع الجارية ، أو التي تودع لديه بآجال ، والودائع الجارية لابد أن تدفع نقدا ، فإذا ما طلبت ، حتى لو كانت هناك فترة سماح أو إمهال للدفع يحددها القانون ، فهي في كل حالة واجبة الدفع إذا ما طلبتها المودع . وإن ذ فموجودات البنك كلها لابد أن تكون محتملة الأداء، من الناحية النظرية على الأقل ، ولكن الذي يحدث في الواقع ، هو أن تكون المطلوبات من البنك في كل يوم قليلة نسبيا ، ولكن من الأساسي أن تكون موارد البنك وموجوداته كافية بالوفاء بأى طلب للدفع يقدم إليه من عملائه ، والمشكلة الرئيسية التي تواجه المصرف بصورة دائمة ، هي أن تكون موجوداته كافية لكل مطالب مودعيه » .

وخلاصة هذا الكلام ، هي أن أعمال البنوك الغربية الطراز كلها ربوية مركبة ، ونحن عندما نقلناها عن الغرب أضفنا إليها طباعنا ونقاءصنا ، فنحن في مجموعنا ناس لأنضبط ولاندقق ، ونحن نسير في كل أعمالنا على قواعد مدمرة ، مثل « كله زى بعضه » أو « ياسيدى ماتدقش » أو قاعدة « معلهش » ، التي اشتهر أمرها في الآفاق ونحن نحسب أنفسنا أذكياء وفهلوين ، ونحن في الحقيقة من (أعط) الناس ، وباستثناء أهل دمياط ، وأهل أسوان ، فنحن في الجملة ناس غير تجار ولا نحسن التجارة ، وكلنا نريد أن نكسب ولا أحد منا يتحمل الخسارة ، والتنتجة أننا نخسر على طول الخط . ربما لأننا في صميم أنفسنا-فلاحون ، والفالح متواكل بطبيعة وكسول بالخلقة ، فهو لا يعمل إلا الحد الأدنى ، وهو لا يعمل إلا مرغما ، ومادام يتحصل له ما يسد جوعه فهو راض ، ومع ذلك فالفالح أشد فهمًا مما يخطر على بالك ، والذين عاشوا في الريف يعرفون انقضاض الفلاحين على الطعام في الولائم ، وتراميهم على أي طعام لا يؤدون ثمنه . وهم أضن الناس بالمال ، وأطعمهم فيه ، وأكبر مؤرخى الرومان وهو تيتوس ليفيوس قال : إن الفلاح المصرى أضن أهل الأرض بالمال وأعدمهم أداء للضرائب ، وإنك مهما فعلت به فلن تأخذ منه إلا ما يريد هو أن يعطيك إيه وما أقله . وإذا أنت حسبت أن منظر بيت الفلاح وخلوه من أي شيء له قيمة راجع إلى فقره ، فأنت واهم ، بل هو نتيجة مكره ودهائه ، وقد تعود على العيش في هذا الوكر من الطين الذى

لا يرضي بالسكن فيه ضبع ، لكيلا يحصل منه أحد - حاكماً أو غير حاكم - على شيء ، وماذا عساك تأخذ من بيت كاب من الطين ، وليس فيه شيء يمكن أن يسمى أثاثاً ، ومظهر الفقر هذا-الذى ارتضاه الفلاح أو أرغم عليه - هو الذى يجعله أبعد الناس عن طبيعة التاجر لأن التاجر التاجر ؛ أى التاجر الذى يتاجر ويعرف أصول التجارة . ومثل هذا الطبع الفلاحى هو الفريسة الكبرى للمرابى ؟ لأن المرابى يدخل إليه من باب الطمع والكسب ، دون عمل أو بعمل قليل . وهذا الطمع الذى هو جزء من خلق الفلاحين كان المدخل الذى مكن للمرابين الأوروبيين من افراص الفلاحين افراضاً فى القرن الماضى ، فقد اندفع من ملك منهم أرضاً ، يترامون بين أيدي زبانية الربا طامعين فى الكسب أو المتابع ، وقد لاحظت الصين (أيام الكومنتانج أيام تشيانج كاي شيك) سذاجة الفلاحين وانخداعهم بحيل المرابين لرهن أراضيهم ، فأصدرت قانوناً يقضى بعدم قانونية أي رهن يقع على أراضى الفلاحين فتوقف هذا البلاء . وجدير بالذكر أن هذا الطبع الفلاحى الذى يجعل الفلاح يعامل أى شيء يزاوله ، كأنه زراعة ، يلازم الكثيرين جداً منهم إذا دخلوا أى حرفة أخرى بعيدة جداً عن الزراعة ، كالطب والهندسة والتعليم، لا يكاد ينجو من ذلك منهم إلا أبناء أثرياء الريف من أهل النعمة واليسار ، ومن تحصنهم النعمة من مساوىء الطمع ، فتجده طيباً أو مهندساً أو قانونياً محترماً مليئاً النفس . والطب مثلاً عند هؤلاء علم وفن لزراعة وحراثة . والمرضى . بين يديه يشكون الرفق والرحمة ، لاما حاصيل للحصد وكفى ، ولهذا فإنك تستطيع أن تقول : إن غالبية أهل الجشع من الحرفيين ، هم من نبات تلك الطبقات ، التى تأصلت فى نفوسهم طبيعة الفقر « القرارى » - كما نقول- لأن الفقر هنا لا يكون فقر مال بل فقر روح أيضاً .

والطبيب فى هذه الحالة ينظر إلى مرضاه ، على أنهم محاصيل يحصدتهم حصاداً . وكذلك المهندس الذى يدفعه الجشع من الحقل إلى الكلية ، تجده يمارس ما يقوم به من عمل دون نظر إلى إتقان ولا مراعاة رحمة ولا صبر .

والغرض الأخير هو تحصيل المال . وهذا الطراز من الناس ، هو الذى يدخل سلك التعليم بطريق الفلاح ، فتجده يعتبر التدريس - بل الأستاذية - زراعة والتلاميذ

محاصيل يحصدhem حصادا ، عن طريق ضرائب الكتب المفروضة بأسعار عالية ، والدروس الخصوصية إلى هذه من الشرور ، التي استشرت بيننا، وسببها . أنك أخرجت الطبيب من حيث لا ينبغي أن يخرج الطبيب ، والأستاذ من حيث لا يخرج إلا المتسلول ، وكل هذه شرور ترجع أولياتها إلى قلب الأوضاع ، وفتح أبواب الجامعات دون قيد أو شرط ، فاجتاحتها تلك الأصناف من البشر ، وعندما تعرف أن الجامعات في البلاد المتقدمة - التي تفهم - لاتقدم التعليم الجامعي فيها إلا لمن يصلح له عن موهبة رفيعة ، عند الشاب فيغان بالمنع ، وإنما مقابل رسوم عالية ، كأنها الأسوار فلا يستبي حمامها كل من هب ودب ، وهذه الأمم تعرف أن لكل شيء ملائكة لا يتخطى وحدودا لابد أن تراعي .

★ ★ ★

ولأننا لم نعرف هذه الحدود ، فاننا لانستطيع حتى تقليل أظافر البنوك الربوية فتعصف بنا عصفا ، وتلك هي نقطة الخطورة التي لابد أن أنبئها إليها في هذه الأحاديث عن الربا . وفي القرن الماضي عصفت بنا ونهبتنا وأسلمتنا للاستعمار البنوك والنظم الأجنبية . وفي عصرنا هذا تنزل بنا مصارفنا ونظمنا الربوية مثل هذا الأذى ، لأننا في أيامنا هذه لاتحفظ في الديون ، وقد قلت في هذه الأحاديث أكثر من مرة إن الأمر لا يقتصر على معاملات البنوك المصرفية ، بل يشمل نظام التعامل في العصر كله ، فالمصانع لاتقنع إلا بالربح الربوي الفاحش ، وشركات الطيران تقاضاك حوالي نصف دولار عن الكيلو متر الواحد ، فتدفع في المسافة من القاهرة إلى لندن حوالي (٦٠٠) دولار في الدرجة العادلة ، ودولارين في الدرجة الأولى ، وهي مضطرة إلى ذلك ، لأن شركات صناعة الطائرات تتبع الطائرة اليوم بما بين عشرين وخمسة وعشرين مليونا من الدولارات ، مع أن تكاليف صنعها بخامتها وكل الفن والصنعة والأجهزة التي فيها ، لاتزيد على مليونين ، فهي رابحة لو باعت الطائرة بستة أو سبعة ملايين مع ربح وفير جدا ، ولكنها لا ترضى إلا بأربعية أضعاف ذلك وربما أكثر . وهذه معاملة ربوية فاحشة وهو ظلم فادح ، ولكن الأفصح من ذلك هو أن ترفع سلطات مطارانا رسم المغادرة إلى نحو عشرين جنيها ، بعد أن كانت جنيهها ثم اثنين ثم ثلاثة ، وهذه الزيادة دون مقابل أصلا يعود عليك بشيء مسافرا كنت أم مودعا ، فمطارنا حال من أية بهجة أو راحة ،

وترجع منه في الليل إلى ميدان فسيح قروى لا يضيئه مصباح جميل ، ولا تجد فيه لافتات محترمة تدلّك على طريقك ، بل ولأنظاماً معقولاً لمواصلات المطار ، بل أنت متوكّل للذئاب . فلا فرار منها ولا فرار من رسم المغادرة ، وضرائب التذاكر الباهظة ، وهذا هو الربا الأفاحش من الفاحش ، لأنّه أخذ مال دون مقابل ، وذلك مظهراً من مظاهير العقلية الزراعية الفلاحية . والمحض هنا هم نحن الذين تعاملنا بعض جهات الحكومة وكأنّا محاصيل . وفوق كلّ الضرائب التي تجيء ، طالبوني في إحدى المصالح باشتئى عشرة ورقة دمغة « فئة » عشرين قرشاً دون أدنى مبرر ، ولو كانت هذه الضريبة في مقابل رفع مستوى الخدمة لقلنا سمعنا وأطعنا ، ولكن الموظفة المعصوبة الرأس ، التي تقف أمامي بوجه حديدي ، زادته رذالة الزوج وبلاوى الأيام صلابة تطلّبها إلى ، وأطيع وأخرج النقود فتقول : إن بائعة الطوابع في الحوش ، وأهبط لأجد امرأة بملاءة لف على الأرض وحولها أطفال ، وورقة الدمغة عشرين قرشاً ، ولكنها تبيعها بخمسة وعشرين وهذا ربا فوق أفحش الربا . وتلك المرأة تعتبرنا مزرعة . وهي تتقدّماني جنّيها فوق ثمن أوراق الدمغة ، وهي منبسطة وسط عفاريتها كالجاموس ، وأقصد لأجد المرأة الحديدية « محتسسة » في عملها ، وتناولني استماره (عشرين قرشاً) ، وتكتب اسمى في أعلىها وتقول لي : أكمل الاستماره وألصق الطوابع هنا ، وأنظر إلى اسمى فلا أستطيع قراءته ، فأنا إما حسن موسى أو حسين مرسى أو حنين حرجس ، والحقيقة أنّي أصبحت لاشيء أمام شابة شمطاء ، تخرجت في كلية التجارة دون أن تنفعني في الإعدادية . صدق أو لا تصدق .

★ ★ ★

والحقيقة أنّا ضعفنا وقدنا توازننا في هذا العالم الربوي العنيف ولم يعد لنا من نجاة إلا إذا تخلصنا منه ودخلنا في نظام تعاملٍ غير ربوي ؛ لكنّي نتفقد أمونا ونستعيد توازننا . فنحن فعلاً نعيش في عالم فقدنا فيه التوازن . فكلّ منا يسرق الآخر بل ينهبه ، وكلّنا في النهاية وفي حقيقة الأمر مفلسون ، الغنى مالاً مفلس أخلاقاً ، والفقير مالاً ضائع منهوب ومتسلّل بلا أمل . والسبب في ذلك أنّا دخلنا عالماً لانفهمه ولن نفهمه . والنظام الربوي قد ينجو من بعض شروره أهل الغرب ، لأنّهم نشأوا فيه فهم محصنون - إلى حد ما - ضده ، أما نحن فلا حصانة لنا

على الإطلاق . ولهذا فنحن في ضياع ورعبونا يحطمها صداع لايرحم ، وينطبق علينا هنا قول الله تعالى في سورة البقرة ﴿الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتبخذه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا ، فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ماسلف وأمره إلى الله . ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون * يمحق الله الربا ويرى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم﴾ .
فهل من طريق للعودة والنجاة !!

بلى ! ومهما ينزل بالإنسان من بلاء ، فإن ربك عنده ألف مفتاح للرحمة لمن آمن وصدق ، وألقى السمع وهو شهيد .



الفصل السابع

الذين ساروا في طريق
الربا والذين استمسكوا
بالعروة الوثقى

كان يستوقف نظرى وأنا فى أسبانيا أن أجد البنوك وفروعها تحتل
الغالبية العظمى من أركان الشوارع الكبرى في العاصمة وغيرها .
فحىثما تلفت رأيت بنكا ، ومن عشرين سنة قبل أن يحتاج الدنيا شر
جرائم السطو ، كنت تستطيع أن ترى زحام الناس داخل هذه
المصارف ، أما اليوم فأنت لا ترى شيئا داخل البنك في أوروبا ،
فقد أصبحت في الواقع حصونا من الزجاج والألومنيوم ، وأجهزة
الإنذار والأمان ، لأن المال الحرام يشير - فيما يدو - شهوات أبناء
الحرام .

ومشاهد البنوك هذه نلقاها كذلك في فرنسا وإيطاليا . وبصورة أقل في بريطانيا
وألمانيا . والذى أعرفه أن الصناعة والتجارة في أسبانيا قائمة أساسا على المصارف ،
فالبضائع ترسل من المصنع ، ومعها حزمة مما نسميه نحن بالكمبيالات ، ويسمونها
هناك بالليتراس ، ويوقعها التاجر كلها ، ويأخذها الصانع ويودعها مصرفه ،
والمصرف يقوم بالتحصيل . أما البيع نقدا فنادر ، والمطالبة المالية ترسل وعليها
ربع ستة شهور (في حدود عشرة في المائة) ، فأنت في ذلك البلد تأكل ربا
ولاتعامل إلا بالربا ولافكاك فهذا نظام .

ونحن لم نصل بعد إلى هذا المستوى الربوى ، لا لأننا لازمدين ، بل لأن
المطالبات المالية ليست لها هذه القوة عندنا ، والتاجر عندنا يتراخى في الأداء
شهورا دون أن يصييه شر ، والدائن مرغم على الانتظار حتى تطلع روحه مرتين ،
وهذا من أكبر أسباب ركود الأعمال في مصر : لقد استأنسوا القانون ووضعوا
الأحكام ، ونحن ياأخى قوم عجب : لأنسير إلا عوجا ولانكف عن الشكوى من
اعوجاج الآخرين .

وإذا كنا نريد الخروج من قبضة هذا العالم الربوى ، فذلك ممكн لأن الدين رسم لنا الطريق ، ولكن علينا أولاً أن نصحح نفوسنا وعقولنا ، ونؤمن بأن الطريق المستقيمة موجودة ، ولكن السير فيها لا يتيسر إلا لذوى الاستقامة ، فإن الطريق لاستقيم أبداً إذا كان الماشى عليها أعوج . وعندما آن الأوان ، وشاءت قدرة الله أن تبدىء عصراً جديداً في تاريخ البشر ، أرسل الله محمداً صلوات الله عليه بنور الهدى ودين الحق ، وما في كتاب الله كلمة إلا وهى حق ونور وخير للناس ، وفي سورة آل عمران آيات بivas لوقرأها قراءة فهم وعملنا بما فيها ، لما انتكس حالتنا إلى ما نحن فيه ، ولا يتسع المجال هنا لإيراد تلك الآيات كلها ، ولكنني أسألك أن تفتح المصحف الذى تحفظه فى دارك ، وتعتبره زينة وتحفة ، فأنت تحفظه فى علب القطيفة المحلاة بالذهب ، ولو وعيته فى صدرك كان منها جا لحياتك ونعمة عليك وبركة ، فلهذا أنزله الله على نبيه ، ولهذا أبلغك إياه النبى فاقرأ هداك الله ابتداء من الآية المائة من سورة آل عمران ، وقف عند الآية (١١٨) واقرأ : ﴿ يَا يَهُوا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخْدُوا بَطَانَةً مِّنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُوا مَا عَنْتُمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تَخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ يَبْيَنَا لَكُمُ الْآيَاتِ إِنْ كُتُمْ تَعْقُلُونَ * هَأَنْتُمْ أُولَاءِ تَحْبُونَهُمْ وَلَا يَحْبُونَكُمْ وَتَؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلَّهِ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلُوا عَضُوا عَلَيْكُمُ الْأَنْعَامُ .. ﴾ ولنذكر هنا أن التحذير من التعامل مع كل من ليسوا على الدين ليس مطلقاً بل من « طافقة » منهم فحسب ، لأن منهم الكثيرين أهل صدق ومروعة . فهو لاءٌ منا وعليينا ، وخاصة من كانوا من أبناء وطننا فهو لاءٌ إخوتنا وشر كاؤنا في الوطن ، وقسماؤنا في الخير والشر . ولكن الكلام هنا على الأغراب عنا وعن وطننا ، ومن يهمهم – بل من صالحهم – أن تكون في حالة سيئة لتأكد سعادتهم ويستمر رخاؤهم ، وأى صالح لهم في أن تتخلص من متابعينا ونحل مشاكلنا وننطلق في طريقنا لندركهم ؟ إن متابعينا وتأنقنا رأساً لهم ، ولقد رأيت بعض مافعلوه بنا في القرن الماضي ، فلماذا يتغير حالهم معنا اليوم ؟ وأنا أفتح جريدة يوم (٢٦/١٢/٨٥) وأقرأ تحت عنوان « أسرار مذهلة يكشف عنها تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات ، عن دور المكاتب الاستشارية الأمريكية في الصرف الصحى بالإسكندرية ، وأقرأ أن المكتب الاستشارى الأمريكى W. W. E. G. أضاف حوالى (٨٧٣) مليون جنيه على التكالفة المقدرة للصرف فى الصحراء ، وخصم مبلغ (٥٣) مليون جنيه من تكالفة

الصرف في البحر .. وذلك لكي نأخذ بما فيه صالح الأمريكيين من الصرف في البحر ، وصدقني إنتي لا ألوهم في ذلك ، فهم ليسوا مكلفين بخدمة مصالح مصر ، بل بخدمة أنفسهم وببلادهم ، وما الذي يرغهم على أن يخلصوا لنا ؟ ولماذا يوفرون لنا الأموال وهي كلها قروض منهم بالفائدة العالية ؟ وما أكثر مسائل نفسى ، هل اتعظنا من تجارب القرن الماضي ؟ هل فهمنا أن القروض الخارجية لأنأتينا بخير أبدا ؟ وأى مشروع لا يتم إلا بفرض خارجي لسنا في الحقيقة بحاجة إليه ، وهو لن يعود علينا بخير في النهاية ، وإلا فلماذا حرم الله علينا التعامل بالربا كل هذا التحرير ؟ ولو كانت هناك مواقف يجوز فيها التعامل بالربا وموافق لا يجوز لبينها الله في كتابه ، لأن التشريع القرآني محكم .

لقد حرم الله الربا تحريرا واضحا في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم: الأول في الآية (٣٩) من سورة الروم : ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبْوَةٍ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يُرْبِوْعُ عَنْهُ اللَّهُ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةً تَرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضَعُوفُونَ﴾ وفي هذه الآية وجه واضح من وجوه تحرير الربا ، وهو زيادة حجم القرض في مقابل الأجل ، لأن الذي يقرضك مائة ليأخذها مائة وعشرة بعد عام مثلا ، يأخذ هذه الزيادة من جهدك وتعبك وهو قادر مستريح ، فهو يربى ماله في مالك أى أن الدائن يستغل جهد المدين دون وجه حق . وفي العصر الحديث ابتكرروا الربح المركب . يجعلوا الزيادة أو الفائدة تنضم إلى رأس المال ، وترتفع هي الأخرى كأنها قرض . وماهى بفرض . وزادوا في ذلك وأسرفوا حتى أصبح رأس الدين يتضاعف في خمس سنوات . فإذا كان الدين ألف جنيه أصبح ألفين في نهاية سنوات خمس ، وهذا الألفان يربحان مرة أخرى ، فتضاعف الألف وتصبح أربعة آلاف في نهاية سبع سنوات ونصف ، وتصبح ثمانية الاف في نهاية عشر سنوات . وهنا تتبين لنا بشاعة الربا ، فإن الله سبحانه يحرم الأشياء بسبب أضرارها المتراكمة ، فلو أن شأن الإنسان مع الخمر شربة ثم تنتهي ، لما كان للتحرير كل هذه الدوافع ، وإنما التحرير جاء من أن الإنسان إذا شرب مرة عاد إلى الشراب مرة بعد أخرى ، حتى يصبح عادة وإدمانا وهذا يبين الضرر . وهنا تتضح لنا حكمة التحرير كاملة ، وسنقص عليك بعد قليل قصة دين آخر من ديون مصر في القرن الماضي ، تضاعف رأس الدين فيه فوق الأضعاف العشرة في سنتين ، وزاد في

هذا البلاء أن الدين كان برهن مرفق من مرافق البلد ، فلما عجزت الدولة عن الدفع ، تملك الدائتون المرفق وتحكموا في أرザق الخلق واستذلوهم .

ومن أتعجب خنوعنا للفكر الربوي بكل مساوئه - أن لوائح حكومتنا تبيح استعباد الناس أو قهرهم ونهب أموالهم بسبب المال ، وانظر مثلاً كيف يكون للحكومة عندك عشرون جنيها ، فتستبيح بيع بيت المواطن وإلقائه في الطريق في مقابل عشرين جنيها ، وفي مأموريات الضرائب إدارات تسمى إدارات الحجز ، وظيفتها الحجز على سكن المواطن المتأخر عن الدفع ، وبيع أثاث بيته أو بيع البيت نفسه ، إذا كان مملوكاً للمواطن ، وهم ينسون أن البيت في هذه الحالة لا يكون ملك المدين وحده بل ملكه وملك امرأته وأولاده ، فإذا جاز عقاب المدين المماطل ، فكيف يجوز عقاب امرأته وأولاده ؟ لقد أنساهم الفكر الربوي قول الله تعالى : ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ فاطر - آية ١٨ ، وإذا كان الله سبحانه قد حرم الربا رحمة بالناس ورفقا ، فإنه - ولاشك - لا يبيح عقاب الطفل بذنب أبيه ، ولا يأخذ المرأة بجريرة زوجها .

ولو كنا نفكيراً إسلامياً لحدفنا كل عقوبات الحجز على البيوت والعقارات بسبب الدين : لأن كرامة الإنسان - أو قل إنسانيته - فوق كل مال ، ومع ذلك فإن الذين يرسلون لك خطابات التهديد بالحجز والبيع ، هم أنفسهم يستنكرون ما كان بعض الملاك الزراعيين يلجمون إليه من بيع بقرة الفلاح أو جاموسه في سداد الإيجار ، ويرون أن ذلك كان متنه قلة الإنسانية ، ويقولون : كان إقطاعاً غاشماً مع أنه - مهما بلغ - لا يصل إلى إقطاع الحكومة ، التي تستبيح مصادرة بيت الأسرة في مال متاخر ، مع أن الحكومة لن تفلس إذا أنت لم تدفع لها ديها ، ولكن مالك الأرض قد يخرب ملكه إذا لم يسدده له المؤاجرون الإيجار .

وأقلام القضايا التي لا عمل لها إلا الحجز على أموال المواطنين ، هي في حقيقتها إدارات جهنمية أسوأ من أكثر البنوك الربوية جشعًا ، ولا أنسى قصة واحد من أصحابي اشتري سكناً عليه سلفة عقارية ، قدرها ألفان وثمانمائة جنيه ، وقام بسدادها مع أرباحها ، فدفع ثلاثة آلاف وخمسمائة ، وشطب الدين في الشهر العقاري ، وبعد عشر سنوات يصله خطاب من إدارة التنفيذ في البنك ، تطالبه بأداء هذا الدين مع أرباحه المركبة لعشر سنوات ، أى قرابة ستة آلاف وثمانمائة جنيه ،

والخطاب يسمى إعذارا ، ومعناه تهديد بالحجز والبيع ، وبعد لأى استطاع صاحبى إثبات أنه سدد الدين مع أرباحه من سنوات ، ولم يكلفوا خاطرهم بالاعتذار ، بل كل ما سمحت به قلوبهم الربوية أن قالوا : حدث لبس بخصوص المطالبة التى أرسلناها إليك بتاريخ كذا ، ورقم كذا فنرجو اعتبار هذا الخطاب كأن لم يكن . يا سبحان الله ! يكونون على وشك أن يخربوا بيته ، ثم يقولون : إن الأمر كله كان ليسا وذلك لأن قلوبهم تحجرت ، وعقولهم قد غشيتها غاشية الربا ، فلم ترض بالاعتذار ، أو بكلمة ترضية ، كبراء منها وعتوا .

★ ★ *

وهذه العقلية الربوية القاسية هي التي تجعلنا نرى الآن بلا دا مدينة بألف بليون دولار ، وأخرى بثمانمائة ألف مليون ! وهذا كله كذب واحتياط ، لأن هذه الألف بليون إذا فحصتها وجدتها لا تزيد في حقيقتها على ألفى مليون أو ثلاثة ، والباقي أرباح ومصاريف وخدمة دين ، وما إلى ذلك من وجوه السرقة . وعندما خرجت المكسيك من ثورتها في أواسط الثلاثينيات من هذا القرن ، أعلنت سقوط كل ديونها لأنها كلها ديون ربوية ، وأرباح مركبة ، واحتياطات شريرة ، ثبت أن المكسيك دفعت من أرباح الدين أضعاف رعوس الأموال والمصاريف ، والهيئات الدائنة استعادت رعوس أموالها أضعافا مضاعفة فيما إذا طالب ؟ بأموال النهب والاحتياط الذى جعلوها اليوم قانونا ؟ ومن نحو عام قال فيدل كاسترو : إن أمريكا اللاتинية المدينة من حقها أن تقول : إنها دفعت ديونها أضعافا ، وتطلب التحقيق فيما أخذت وما أعطت ، ليتبين أنها لم تأخذ ربع مادفعت . وجدير باللاحظة أن جماعة الماليين الكبار الدائنين اجتمعت فى جنيف من نحو ستة شهور ؛ لتدارس أمور تلك الدول الغارقة فى الدين ، وبدلا من أن تقرر التوقف عن إقراضها حتى تسدد ماعليها ، قررت فتح اعتمادات جديدة لإقراض البلاد نفسها ؛ لكن تستطيع التغلب على مصاعبها المالية وسداد ديونها ، والحقيقة أن أولئك الماليين ، يعلمون علم اليقين أن تلك البلاد المدينة سددت قدر ما استدانت أربع مرات أو خمسا ، وأن ماتطالب به لصوصية ، ولهذا : فهى تعرض فتح الباب للاقتراض من جديد ، حتى تزداد البلاد المدينة غرقا فى الدين ، ونحن فى مصر فى موقف نفسه ، فإن مبالغ الديون الضخمة التى يقولون : إنهم يدينوننا بها إنما هي أرباح أرباح .

وقصاري جهتنا اليوم أن نسد الفوائد ومن عشر سنوات ، ونحن نسد الفوائد والديون مع ذلك تزداد ، ولو أن القائمين على أمور المال عندنا – في مجموعهم – رجال مال فعلاً، أو لو أن لهم الربا غير مسيطر على عقولهم ، لتخلصنا من الديون اكتفاء بما دفعنا من أرباح ، فتحن نحرق أنفسنا لكي يزداد المرابون غنى . وقد قرأت في إحدى المجلات الألمانية أن رجلاً من أوائل المرابين – ويسمونهم بانكيرز – زار كوريا ونزل في فندق يتضمن مائة وخمسين دولاراً في الليلة ، وأهلك الناس بمطالبه وقال : إن مثلى متعدد على مستوى أعلى من هذا في الخدمة ، فجن جنون مدير قسم الخدمة في الفندق وقال له : وما هو ياسيدى هذا المستوى الرفيع من الخدمة الذي تعودت عليه ؟ لقد نمت في جناح لا يوجد في الأرض أكثر منه جمالاً وترفاً ، وطلبت أطراف ألسنة العصافير في طعامك ، وأتيناك بها وشربت خمراً زجاجته بسبعين دولاراً وطلبت أفلاماً قدرة (بورنو) وأتيناك بها ، وهذا أقصى ما تستطيع حيالك ، أما مالم أستطع أن أوافيك به فهو امرأة تدفع عظامك الباردة ، فما زال عندي من الكرامة ما يمتنع من موافاتك بمثل هذا الطلب ، فلتذهب إلى الشيطان أيها السيد ؛ فإنك عجوز وقبح لا تستحب ، وهذه استقالتي بين يدي مدير الفندق . وبهت هذا العجوز الذي يرى نفسه فوق مستوى البشر ، وطلب مدير الفندق ولكن مدير الفندق قال : آسف ياسيدى فإن مدير الخدمة عندي لم يخطيء في حقك بل أنت أخطاء في حقنا كلنا ففضل بمعادرة فندقنا ، فهذا فندق محترم وليس ماخوراً مبتذلاً ..

وهذا هو والله وجه صاحب الربا الكالح ! فكل عيشه حرام وهو لا يشعر ، بل هو يرى أن يستذل كرامات الناس ، وهو في الواقع الأمر أذل من خنزير . وهذه هي العقلية الروبوية المجردة من الإنسانية والكرامة .

وأقرأ السطور التالية عن رجل حسب أنه يفيد من القروض والديون ، فوجد في النهاية أنه باع نفسه للشيطان فعلاً ، وحاول بعد أن اكتشف حقيقة مافعله بنفسه أن يتخلص من الشيطان ، فانتزعه الشيطان من ملكه وألقى به إلى المنفى . هذا الرجل هو إسماعيل باشا خديبو مصر من (١٨٦٣ إلى ١٨٧٩) . فقد تولى هذا الرجل أمر بلد طيب فياض بالخير ، وشعب كريم عانى من الظلم مئات السنين ، وكان في أشد الحاجة إلى حاكم عاقل عظوف يحس – ولو نصف إحساس –

بمسؤوليته عن شعبه . وشعب مصر شعب في جملته طيب القلب ، نزاع إلى الخير مقبل على العمل إذا أحس أن عمله سيعود بالخير عليه وعلى أولاده ، المصري يحب أولاده جدا عميقا جدا ، حتى ل تستطيع القول إن المصري لا يولد ليعيش بل يولد لينجب أولادا يعيش لتربيتهم ثم يموت . وكانت مصر أيام اسماعيل مصدرًا عظيما للخير والمال ، فقد كانت - باستثناء الولايات المتحدة - أعظم بلد زراعي في الدنيا ، وأرضها الطيبة كانت تخرج مقدار هائلة من المحاصولات التي تدر المال : القمح والقطن والقصب والبصل والكتان ، لأن معظم البلاد الزراعية المعروفة اليوم في أفريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبية ، لم تكن قد دخلت ميدان الإنتاج الزراعي الضخم ، فكانت محاصيل مصر أغلى المحاصيل في الدنيا ، ولو أن اسماعيل تنبأ إلى هذه الحقائق ، واعتمد على شعبه وأنصافه ، وعدل في حكمه وتعاون معه ، لأصبح دون شك - من أقوى حكام الدنيا في عصره ، ولاستطاع أن ينهض بجيش بلاده ، ويعتمد على ولاء هذا الجيش في الاستقلال عن الدولة العثمانية ، التي حصل ثالث رجالها على نحو ستين مليون جنيه ذهبي ، من مال مصر ما بين جزءة ظالمة لامحل لها ولا معنى ، ورثا وهدايا بلا نهاية ، وليت هذه الأموال صارت للشعب التركي ، فهو - مهما كان - شعب شهم موهوب مخلص للإسلام ، ولكن لصوص باشوات الدولة ، وكبار موظفيها، استأثروا بهذا المال ، ولم ينفعوا الشعب التركي منه بشيء .

والشعب التركي الذي كان يعمل وينتج ويشقى ، في سهول الأناضول وهضابه وجباله ، كان لا يقل تعاسة عن الشعب المصري . وقد تعودنا أن نقول : إن الأتراك سرقونا وظلمونا ونهبونا وهذا خطأ بالغ وتضليل مصدره الأوروبيون ، والحقيقة أن الشعرين - التركي والمصري - كانوا معا ضحية عصابة من المحتالين والفاشيين ، ما بين أتراك زيف وأفقيين محتالين مجرمين من الأوروبيين ، وعلى رأس أولئك المحتالين كان رجال البنوك . وجدير بالذكر هنا أن كل العمليات المصرفية الحديثة كانت في بدايات أمرها في الغرب والولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر ، وفي كل مصائبنا المالية لا تجد ذكرًا لبنك إنجلترا أو بنك فرنسا أو بنك الولايات المتحدة . إنما نحن هنا دائمًا مع أفقيين في ثياب رجال مال ، ونصابين في مظاهر رجال الأعمال ، وأنت تجد نفسك تقرأ أخبار ديون مصر في القرن الماضي مع

أوبنهايم (العم وابن أخيه) وشايير وشركاه ، والبرتى وشركاه ، وساكس ماينجن وشارلس جوسن ، وإدوارد فرولنج ، وهذه كلها كانت أسماء مشبوهة ، معظم أصحابها كانوا يهودا ، خرجوا من حارات فيينا وفرانكفورت ووارسو ، لاصطياد المال بأى ثمن ، ووجدوا في مصر مرتعا خصيا ، لأن ولى النعم - أو قل ولى المصائب - فيها كان رجلا من طرازهم ، إلا أنه كان غيا قليل العلم لا يحسن قراءة كشف حساب أو كتابة خطاب ، وكان مفتونا بمظاهر الحياة الغربية . يعتقد أن مجالسته لأولئك المحتالين تعطيه شرفا وقيمة ، وتجعله يبدو في نظر الغرب رجلا مستينا ، وكان يطرب إذ يقول : إن بلادى قطعة من أوروبا ! وهى عبارة سخيفة تدل على جهل تام بأوروبا ودعائم حضارتها ، وهو لم يسأل نفسه قط : وما الضر فى أن تظل مصر كما خلقها الله قطعة من أفريقيا وجزءا من عالمها العربي ؟

وفي النهاية ، عندما تنكر الأوروبيون لإسماعيل ، بعد أن أكلوه لحمه ولفظوه عظما ، وبعد أن وقعت الفأس في الرأس ، وأحس أن أوروبا أخذت منه كل ما عنده ، ولم يبق لديه ما يؤخذ ، ارتد إلى شعب مصر ، ولعب لعبة مجلس شورى النواب ، أو مجلس الأعيان ، لكن يوهم الغرب بأنه رجل ديموقратي . وقد اعتبر إسماعيل هذا المجلس ورقة يلعب بها ، ولكن شعب مصر تلقفها وأخذها مأخذ الجد ، وعرف كيف يجعل منها بداية لتاريخه القومي في العصر الحديث . ومن مجلس شورى النواب ، وعلى الزمن الطويل - تخلصت مصر من الاحتلال الإنجليزي ، ومن ثالث الأجانب ، وصدقوا الدين ، ومعركة الامتيازات الأجنبية ثم - في النهاية - من أسرة محمد على ، الذي حسبت فيه مصر طوق نجاة ، فأبى واستكبر وظل يعتبر نفسه تركيا ، وعلى آثاره سار أولاده ، فكان لابد أن يتخلص منهم شعب مصر ؛ لكن يجد طريقه في الحياة .

★ ★ *

والسبب ؟

الربا ، فإن أولاد محمد على غرقوا في بحر الربا ، وبدلا من الالتفات إلى الفلاحين والأرض ، والانتفاع بهذين الكنزين لتبلغ البلاد أوجا لا يخطر لهم على بال التفتوا إلى المرابين ، وثقوا فيهم وتعاملوا معهم ورهنوا لهم الأرضي . وموارد

الدخل كالجمارك ، وإيرادات الدلتا ! لقد استبدل أولئك السادة الحرام بالحلال ، والخيث بالطيب ، والضلال بالهدى ، فإنهم عندما دخلوا عالم الربا ، دخلوا أيضا عالم الخمر وعالم الفساد ، لأن أبواب الشر أوان مستطرقة ، وأبسط مظاهر ذلك أنك تجد جميع أولئك الذين جمعوا الأموال من غير وجهها ، في أيامنا هذه ينشئون في بيوتهم البارات ، ويقيمون حفلات الرقص ، ويطلقون الحبل على الغارب للزوجات والبنات .

وأختتم هذا القول بالإشارة إلى ملك عربي معاصر ، سار في الطريق السوي ، فلقى من عون الله وتوفيقه وخирه فوق الذي أمل . هذا الملك هو عبد العزيز آل سعود ، الذي خرج من ملجمه في الكويت مع أربعين رجلا فحسب ، وفي قلبه إيمان بالله - والإسلام يهد الجبال - وثقة في شعبه العربي ، مكنته له من أن ينشيء المملكة السعودية المعاصرة : لم يؤمن يوما لرجل من غير دينه ، ولا هو تعامل يوما مع مرأب أو بنك ربوى ، ولا هو تخلى يوما عن جادة الإسلام وصراطه المستقيم ، فانظر كيف كان توفيق الله إيه ، وكيف كان كرمه معه ! لقد رزقه الله وأسع عليه . فجعل مارزقه الله خيرا على أهل بلده وعلى المسلمين أجمعين ، وأنت اليوم إذ تذهب إلى الحجاز حاجا أو معتمرا ، يمتليء قلبك بياء الحرمين ، وتسعد نفسك بما يحيط بك من الأمان ، وترى خيرات الدنيا حيثما ألمست بصرك ، فاذكر أن هذه كلها ثمرات جهد رجل اعتصم بحبل الله فعصمه الله واستمسك بالعروة الوثقى ففتح الله عليه ، فجعله الله مثلا للحاكم المسلم . كيف يكون وبركة على كل مسلم حيث كان .



الفصل الثامن

البحث عن أسلوب
إنساني غير ربوى
لشمير المال

قضيت معظم سنة (١٩٥٠) أستاذًا زائرًا في جامعة بيل في مدينة نيويورك في الولايات المتحدة . ولأول وصولي واستقرارى قالت لي زوج أستاذى رالف تيرنر : أين تودع مالك ؟

قلت : في البيت ، إنه كما تعلمين مبلغ صغير . المنحة كلها عشرة آلاف دولار ، أنفقنا منها في السفر وبعض شئون البيت نحو الألفين .

قالت : فالباقي ثمانية آلاف وهو مبلغ صغير فعلا ، ولكن لماذا تتركه في البيت . إن أخي يدير مصرفًا صغيراً متخصصاً في الإيداعات الصغيرة . وأنصحك بأن تذهب إليه بنقودك من الغد ، فسيدللك على طريقة تحفظ بها هذا المبلغ في أمان ، مع طريقة لتنميته بعض الشيء .

ومن الغد كنت في مكتب الرجل . وجدت أن أخيه قد أبلغته بأمرى فاستقبلنى الرجل حفيماً ، كأننى سأودع عنده ألف ألف . وأحالنى إلى أحد المسؤولين فى المصرف ، واسمه « فرنند شب فاند » أى مال الصدقة ، ويرمزون له بحرفى F. F. ، وفي حديثى مع الرجل ، عرفت أنهم فرقة من البروتستانتية ، تؤمن بما قاله مارتن لوثر فى شأن المال ، فقد كان مارتن لوثر يرى تحريم الربا ، ويرى أن الأرباح المركبة سرقة ، ويرى أن المال كله لله ، وأن الإنسان فيه مرتفق أى متتفع على مذهب الإمام الشافعى ، الذى كان يقول : إن المال كله لله فى أيدي العباد ، ومهما ملك ابن آدم من مال فهو من الله وعائد إلى الله ، والله محاسبه على ما فعل به ، وأموالكم أمانات ونعمات فى الدنيا ، فلا تجعلوها نقمة عليكم فى الآخرة .

قال الرجل : نحن لسنا بنكا بالمعنى المعروف ، إنما نحن خزانة أصدقاء ، كل عمالتنا ناس لا يملكون أكثر مما تملك ، وهم يودعون المال عندنا ، ويصبحون بذلك شركاء لنا ، ونحن نستثمر المال المودع عندنا ، في وجهه يرضى عنها الله فيياركها ، ونحن نعطيك على قدر مانكسب . والكثيرون من مودعينا يموتون دون وريث ، ونحن نوقف هذه الأموال التي تبقى عندنا دون وريث ، لمساعدة عمالتنا بقروض صغيرة دون فائدة ، فنحن نفرض لترميم البيوت ، وإنشاء مشروعات صغيرة يتعيشون منها . وإذا غلق الدين على واحد منهم ، وعجز عن السداد أحلاه الأمر إلى مجلس الأصدقاء ، فإذا اتضح أن المال نفد منه لغير ذنب جناه ، أمهلناه إلى ميسرة . وصدق أو لا تصدق : لم يضع علينا من دين الصدقة هذا إلا نحو أربعين حالة من ثلاثة آلاف .

وأودعت المال القليل عندهم ، فوجدت أنه ينمو ويزيد . ويقول لى الصراف يوما : إنى أراك دائما سائرا فى الطريق ، ألا سيارة لك ؟ !

- لا والله ، ولم يبق من مقامى هنا إلا أربعة أشهر ، وهى لاستحق سيارة قال : إن لنا مخزنا كبيراً جنوبى البلدة . هناك ، نودع ما يختلفه الأعضاء لنا من ماعون البيت والسيارات ، ولك أن تذهب إلى هناك فستجد فى الفناء سيارات مستعملة فخذ منها واحدة ، واستعملها فترة مقامك دون مقابل . وهناك كذلك ثلاجات وغسالات وأفران وسخانات ومواوح وأشياء أخرى كثيرة ، ولك أن تأخذ منها ما تريده لفترة لا تزيد على ستة أشهر ، على أن تعده لها في نفس الحالة التى أخذته عليها .

وذهبت وأخذت سيارة وجهاز تدفئة وأشياء أخرى صغيرة . ووجدت عندم غرفة حافلة بالكتب تأخذ منها ما تريده مما تمس إليه حاجتك فعلا ، ولك أن تعده أو لا تعده ، فالامر فى هذا كله متروك لضميرك ، وتلك المكتبة دائما فى زيادة ؛ لأن معظم الأعضاء إذا اشتروا كتابا وقرعواه ولم تعد بهم حاجة إليه وهبوا للمكتبة .

وقلت لنفسى : - وأنا عائد إلى بيتي ذات يوم فى السيارة التى أعارنى إياها البنك : أليس هذا التصرف فى المال إسلاميا ؟ ناس يدخلونك معهم شريكا بما يتيسر لك ، ويشركونك فى الربح والمسئولية . والخسارة معهم مستبعدة لأنهم

لا يميلون إلى المغامرة بالمال ، ولا يدخلون في عملية مالية غير مأمونة العاقب ، وهم يرون أن المال يعني أن يستخدم استخداما فاضلا ، فقد كان أحد عملائهم يملك ملهمي ليلا ، وعندما مات أوصى للبنك بالملهمي ؛ لينفقوا من إيراده على المسنين المرضى ، لأنه هو نفسه أصابته علل كثيرة عانى منها على الكبير . فاستشاروا المساهمين والمودعين في الموضوع ، فكانت الغالبية ضد الاستمرار في إدارة النادى الليلي ، فباعوه بمبلغ طائل ، واشتروا بالثمن أرضا على البحيرة أنشئوا فيها منتجعا للمسنين ، وجعلوا المنتجع دار حضانة للأطفال ، والمسنون وجدوا العناية بالأطفال تسلية ومتعة وإجازة فراغ ، وتقاضوا على ذلك أجرا . وهذا المنتجع أصبح اليوم يدر من الربح أضعاف ما كان يمكن أن يدره الملهمي الليلي . إن هؤلاء الناس يمتعون بما اشتهر به الأميركيون من حسن إدارة الأعمال . خذ مثلاً مسألة النظافة وخدمة المكاتب ، فكلها هنا بيد أرامل من المودعات وغيرهن يحتاجن إلى العمل ، إما حاجة مال وإما حاجة تسلية . ومبني البنك عشرة أدوار ، ومديرة الخدمة والنظافة في كل دور سيدة من الأرامل أو المسنات المودعات ، فما لها يكسب في البنك ، وهي في الوقت نفسه تستغل فيه فضل وقتها ونشاطها ، بل هنا إدارة صغيرة للعناية بالمرضى من المودعين في بيوتهم ، وتقوم بذلك سيدات من المودعات لقاء أجر طبعا . وهنا كذلك قسم استشارة طبية ، فيه أطباء يكتشفون على المودع ، ويوجهونه الوجهة الصحيحة للعلاج .

هذه كلها وجوه جميلة من وجوه استخدام المال وتحميره في جوانب الخير بعيدا عن الربا ، وأنا برأسمالى الضئيل مشمول معهم برعاية إنسانية وصحية لا تقدر بمال ، ولدى منهم سيارة طيبة جداً ، تنتظرنى خلف البيت أذهب بها مع أسرتى يوم الأحد إلى مقهى ومطعم لهم على البحيرة يسمى سفن روكس ، فنجده أنفسنا بين أصدقاء وعارف ، وابتلى الصغيرة تجد أطفالاً كثيرين تلعب معهم ولعباً كثيرة ، وهناك سيدات من المودعات وظيفتهن رعاية الأطفال بأجر أو بدون أجر ، وفي كل عام يتوفى من عملاء البنك ناس دون ورثة مختلفين مالهم للبنك ، تعيراً عن شكرهم وإيمانهم ب فكرة استخدام المال للخير .

طبعاً ، كل هذا النجاح يعتمد على حسن الإدارة ، فهؤلاء ناس يعرفون كيف يديرون الأعمال ، وهو أمر ينقصنا مع الأسف الشديد ، فتحن - لأدرى لماذا -

لأنحسن الإدراة ، أو لا يحسنها هذه الأيام ، كان جيل أى يحسن الإدراة، وإدارات الحكومة كانت معهم أفضل ألف مرة مما هي عليه اليوم . وكلما كثرت كليات التجارة ومعاهدها عندنا زادت خيبتنا الإدارية .. ومتخرجات مدرسة السكرتارية في زيورخ - ومدة الدراسة فيها ثلاثة سنوات بعد الإعدادية - يعرفن من شئون إدارة الأعمال أضعاف مايعرفه حملة البكالوريوس عندنا ، والواحدة منهن لايجاوز عمرها العشرين عاماً ، وهى مع ذلك تدير محللا « يحتاس » فيه عشرة بالبكالوريوس عندنا . فكلهن يجدن الآلة الكاتبة واستخدام الإلكترونيات . وفي مدخل مطارنا مكتب للاستعلامات ، يعمل فيه نحو عشرة ، وفي أى وقت تمر عليه لاتجد فيه موظفين ولاستعلامات ، وعندك فى مبني محطة زيوريخ مكتب استعلامات لشركة الطيران السويسرية ، تعمل فيه امرأتان تقumen لك بكل استعلام ، وحجز فى ثوان ، والإبتسامة لاتفاق الوجه . وفي المركز الرئيسي لأحد بنوكنا الكبرى قاعة هائلة تعص بالنساء كأنها ملجاً عوائس . وأقف ذات مرة أطلب خدمة . وتمر دقائق والنسوان فى حديث بعضهن مع بعض ، وأنادى إحداهن فتقبل متأففة وأقول لها : إننى أريد طلب تحويل . وتقول إن طلبات التحويل انتهت ونحن فى انتظار دفاتر جديدة ، وأرجوها أن تكتب الطلب على الماكينة لأنها تعرف صيغته ، والموظفة المحترمة التى تزن ضعف الوزن وتقف أمامك مدثرة من الرأس إلى القدم ، كأنها زكيبة مشحونة على جمرك السبوتية ، تناولنى ثلاثة ورقات ودبوسا وقطعتين من ورق الكربون وتقول لي : اكتب طلب التحويل بأى كلام تريده ، وتمضى لكى تستكمم التهام ساندويتى بطاطس بالفرن فيما أظن ويجهىها الفراش بکوب شاي ، تحس من بعيد أنه غسل فى جردن مسح بلاط ، وهذه ياسيدى إدارة بنوك ! وهذا البنك بدلاً من أن يتقن الإدراة ، يملأ الصحف إعلانات عن وداع ذات سحب ، وودائع دولارية ، وأخرى ذات جوائز ، وثلاثة ذات حواجز ، بالخط العريض يكتبون لك سعر الفائدة $11\frac{7}{8}$ ، وفي آخر السنة تجد أن الهيصة كلها انتهت إلى سبعة أثمان ، والعمل كله ربا وإقراض على المكسوف بأسعار تدعى إلى الكسوف لمؤسسات قطاع عام ، مثلقة بموظفات من طراز زكائب جمرك السبوتية المشار إليها أعلى . والواحدة منهن تجيء إلى المكتب لتأكل وتعود إلى البيت ، لتنجب وتتمام وتسود عيشة بعلها الشهيد ، ولها ياسيدى حق من الحواجز والعلاوات والمكافآت معلوم شبيه بحق السائل والمحروم . والمحروم فى كل حالة هو أنا

وأنت ، ومن يبتليه القدر بحاجة بين أيديهن . وهكذا تكون إدارة الأعمال وخدمة مصالح الجماهير ، وإذا لم يعجبك فعندك ألف حائط تخطي فيه رأسك . وهذا حق من حقوقك ، والإدارة على هذا النحو حرام ، وهي أسوأ من الربا ، فهي إهدار لأموال الناس وكراماتهم دون رحمة .

* * *

فلننظر إذن إلى تشريع الإسلام في شأن إدارة المال . ومرجعنا في ذلك هو القرآن . والقرآن في كل تشريعه يضرب المثل وعليها القياس والتطبيق ، لأن منهج الله سبحانه في توجيه المؤمنين يكتفى بالإشارة أو المثل الواحد ، ويترك لعقلك وضميرك مجالاً واسعاً للتصريف في النطاق المرسوم لك ، ولو شاء الله سبحانه أن يضع تشريعاً لكل حالة لفعل ، وهو فيما يتعلق بالحيوان الأعجم ركب في طبعه غريبة تقوده وتوجهه في كل حالة ، وهو يتکفل بزرق الدابة لأنها دابة ﴿ وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ﴾ - سورة هود ٦/١١ . أما نحن فقد أهداناً المنهج والطريق القويه ، هـ القرآن ، ووكلنا بعد ذلك إلى عقولنا . قال سبحانه في سورة البلد : ﴿ ألم يجعل له عينين * ولساناً وشفتين * وهدinya النجدين * فلا اقتحم العقبة * وما دراك ما العقبة * فلك رقبة * أو إطعام في يوم ذي مسفة * ييئماً ذا مقربة * أو مسكيناً ذا متربة ﴾ ٩٠ / ٨ : ١٦ لقد أعطاك العقل والقرآن وأمامك النجدان أو الطريقان : طريق الخير وطريق الشر ، طريق السعادة وطريق الشقاء . فهلا عرفت طريق الخير بعقلك ، فتقتحم عقبة السعادة ، وهي إطعام الفقير ، وعون المحتاج وإطعام الجائع يوم الجوع ، وتحرير العبد والأسير ؟

لقد اختار الله من شئون المال موضوعات شتى منها الدين ، فانظر كيف أحكم سبحانه تشريع الدين ، ودقق في أمره ليكون ذلك مثلاً لنا في الدقة والإحكام في كل تعامل له صفة التعاقد ، كالبيع والشراء والاحلف وعقد الزواج . فلنورد آية الدين وهي أيضاً آية حدث على كتابة كل شيء وإذا كانت فاتحة سورة أقرأ ، هي آية القراءة فإن آية الدين هي آية الكتابة ، وهي حدث صريح على ضرورة كتابة المعاملات ، وإذا أنت تأملتها ملياً تجد أنها حدث لكل مسلم على ضرورة معرفة الكتابة . قال سبحانه في الآية (٢٨٢) من سورة البقرة ، وهي أطول آيات القرآن وأكثرها تفصيلاً وفي الآية التالية لها :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَافَعُونَ إِلَى أَجْلٍ مُسَمَّى فَاكْتُبُوهُ وَلَا كُتُبْ تَيْنِكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبُ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلِمَهُ اللَّهُ فَلَيَكْتُبْ وَلَا يُمْلِلَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحُقْقُ وَلَيَتَقَرَّرَ اللَّهُ رَبُّهُ وَلَا يَخْسُدَ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحُقْقُ سَفِيهًّا أَوْ ضَعِيفًّا أَوْ لَا يَسْتَطِعُ أَنْ يُمْلِلْ هُوَ فَلِيُمْلِلَ وَلَيُثْبِتَ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنَ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنَ فَرَجُلٌ وَامْرَأَيْنَ مِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضَلَّ إِحْدَاهُمَا فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَأْدُعُوا وَلَا تَسْمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًّا أَوْ كَبِيرًّا إِلَى أَجْلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَدَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجْرَةً حَاضِرَةً ثَدِيرُونَهَا يَتَكَبُّمْ فَلَيَسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَيَّنَتْ وَلَا يَضَارُ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ إِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَأَتْقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيهِمْ * وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرَهُنْ مَقْبُوضَةً فَإِنْ أَمِنْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلَيُؤَدِّيَ الَّذِي أَرْتَمْنَ أَمْتَهَةً وَلَيَتَقَرَّرَ اللَّهُ رَبُّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَدَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ ءَاثِمٌ قُلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيهِمْ ﴾ ٢٨٣، ٢٨٢

بهذه ثلاثة وعشرون حكما في موضع الدين ، شرعها الله ضبطا للمعاملات وحفظا لحقوق الناس . والتقوى وخشية الله ومراعاته هنا جزء من العقد . وعند الإماء على الكاتب ، يقوم المدين بالإماء لأنه لن يزيد على نفسه ، ثم إن الله يأمره بأن يتقيه سبحانه ولا ينقص من قدره شيئا . وحتى السفيه يحفظ الله حقه ، وحكمه حكم الضعيف ، كالمريض الذي لا يستطيع الإماء أو القاصر الذي لا يحسن . وعلى وليه أن يكتب أو يملل بالعدل . والعدل هنا معناه الدقة .

وهذا معنى من معاني العدل في القرآن ، نجد له موضحا في مثل قوله تعالى : ﴿ وَتَمَتْ كَلْمَةُ رَبِّكَ صَدِقًا وَعَدْلًا لَا مُبْدِلَ لِكَلْمَاتِهِ ﴾ الأنعام ١١٥ فالعدل هنا هو الدقة التامة والإحكام البالغ ولا تبدل لكلمات الله . والشهادة واجبة مع الكتابة ؛ لأن العنصر الإنساني أساس في كل تشريع إسلامي . فالكاتب ينبغي أن يكون من أهل الإتقان والدقة ، وهو مصون لا يجوز الإضرار به وكذلك الشاهد . وإذا لم يكن هناك شاهدان فشاهد وامرأتان ، لا لأن المرأة أقل ذكاء من الرجل بل ، لأن النساء إذا

حضرن مجلس الإماء والشهداء ، لم يندسسن بين الرجال ، بل هن دائمًا على مسافة من الرجال ، ولهذا يخشى ألا تسمع إحداهم حق السمع فتذكرها الأخرى . وكل تزوير أو تغيير في الكتابة أو إساءة للشهادة فسوق ، وهو العصيان والخروج عن أمر الله .

وإنما أوقفنا الله هذه الوقفة الطويلة عند أمر الدين ، تنبئها منه سبحانه إلى أهمية المال ، وتعلق قلوب الناس به ، ووجوب الدقة في التعامل به صوناً لعلاقات الناس بعضهم ببعض ، وقد لاحظنا أن الآيات لاتزال تنبئ إلى أهمية الجانب الخلقي في المعاملات المالية ، فلا بد من الإيمان والذمة والضمير ، ومراعاة الله سبحانه في كل تعامل بالمال ، ومهما يبلغ الناس من الضبط في التعامل بالمال ، فإنه لا يصح إلا مع الذمة والأمانة وسلامة الضمير .

★ ★ ★

ولقد كتب الشيخ الجليل محمد أبو زهرة رسالة لطيفة في تحريم الربا ، بين فيها أن كل زيادة في رأس الدين في نظير الأجل ربا ، وهو هنا على حق ، وهو على حق أيضاً عندما يقول : إن الأساس الذي يقبله الإسلام للتنظيم الاقتصادي هو الأساس التعاوني ، أي أن المسلم الذي يريد أن ينجو من شر الربا ، يستطيع أن يستثمر ماله في شركة أو جمعية تعاونية ، أي في هيئة تقوم بتشمير الأموال في وجوه مشروعية على أساس الاشتراك في الربح والخسارة ، وهذا مذهب حسن ، وهو الذي تقوم عليه نظرية البنك الإسلامي ، وقد ثبت التجارب أن المساهمين والمودعين في المصارف الإسلامية ، يحققون من الأرباح أكثر مما يتحقق المساهمون أو المودعون في البنوك الربوية ، والسبب في ذلك هو أن البنك الربوي يقوم أساساً على تحقيق الربح بأي طريق ، فلا إنسانية هنا ولا ضمير ولا رحمة ، وقد قلت لك إن عماد المؤسسات الربوية جميعاً هي إدارات القضايا أو الشئون القانونية ، التي لا تتوρع عن خراب البيوت في سبيل أقل دين ، وقد ضربت لك مثل المصرف الذي رد المدين إليه دينه مع أرباح شائنة ، ثم عادت إدارة الشئون القانونية وما يتبعها من إدارة التنفيذ تطالب بالدين مع أرباحه المركبة لمدة عشر

سنوات ، وألفان وستمائة جنيه أصبحت ستة آلاف وثمانمائة ، والمطالبة أتت للمددين في صورة إعذار أي مقدمة إنذار بالحجز ، ولو لا أن الرجل كان يحتفظ بكل أوراقه سليمة وأناهم بكل إثباتات السداد لخبروها بيته ، ولقد عملت في مطلع حياتي مترجمًا من الفرنسية في بنك التسليف الزراعي ، وكان إذ ذاك بنكًا ربيويًا دوليًّا ، وكل ميزاته كانت أنه يفرض بسعر فائدة قليل ، وكانت أعرف رئيس قلم القضايا في هذا البنك وكان يزهو بنفسه ويقول : إننا لانخسر قضية أبداً ، لأننا نرفع القضايا على فلاح فقير مفلس يأتي بمحام « كحيان » لايساوي ثلاثة تعريفة ، ونحن نواجهه بجيشه من المحامين والإداريين وظيفتهم الأساسية كسب القضايا ، وهذا كان كلامه وأمثال أفلام القضايا هذه كانت تدمى بيوت المصريين ، حتى ألغت الامتيازات والمحاكم المختلطة ، والفالح المسكين المدين ، كان يذهب إلى المحكمة ليحضر قضيته ، وقضيته يصدر فيها الحكم وتبيض أرضه وهو لا يدرى ، ولم أقل ماقلت عن الإدارات القانونية في البنوك لومًا لمن يعملون فيها ، بل إن العيب الأكبر في روح القانونين التي يتعلمونها في كليات الحقوق ونصولها ، فأساسها كلها القانونان المدنيان الفرنسي والبلجيكي ، وهما قانونان يجعلان المال والمادة أساس كل قيمة ، فالإنسانية والشرف والضمير تجيء فيها بعد المال أو الضرر المادي ، فلو أن رجلاً اعتدى على حريم رجل آخر ، فلا سبيل إلى مقاضاته إلا إذا تعلم المعتدى عليه بشكوى ، فإذا لم يشك فلا سبيل على الزاني والزانية ، وإذا رفع المعتدى عليه شكوى إلى السلطات ، ثم تنازل عنها سقطت القضية ، لأن الأساس في التشريع هنا هو الضرر المادي الذي يعترف به المعتدى عليه ، ولو أنك قلت لـ« الإنسان » : أنت جاهل ! أنت جاهل ! فلا جناح عليك لأن أي إنسان منا لا يسلم أن يكون جاهلاً بشيء أو بأشياء ، فلا ضرر في هذه الحالة ، أما إذا قلت لـ« المهندس » مثلاً : أنت جاهل بالهندسة فهنا يكون وجه للمقاضاة ، لأنك هاجمت الرجل في مصدر رزقه ، وهنا قد يصييه ضرر يقتضي منك التعويض أو الاعتذار أو ما يشاء المعتدى عليه . والوظيفة الأساسية للمحامين في التنظيم القانوني الغربي ، هي التماس الثغرات في القانون ، والنفاذ منها لأكل حقوق الناس ، وفي أوروبا وأمريكا محامون ومكاتب متخصصة في تخطي القانون ، ومن عجائب قضايا التضليل والنهب التي خسرناها في القرن الماضي ، قضية مطالبة شركة قناة السويس بالحق في ملكية الأراضي التي كانت ترويها ترعة

الإسماعيلية ، وترعة الإسماعيلية حفرت على نفقة الحكومة المصرية ، ولكنها بعد أن تمت ، زعم ديليسبيس أنها ملك لشركة القناة وكذلك مياها والأرض التي ترويها ، وطالب بوضع البند على الأرضي وحق الشركة في بيع الماء لل فلاحين ، وهي مطالبة فادحة لاتصدر إلا عن رجل بلا ضمير مثل ديليسبيس وإسماعيل باشا ، الذي كان الأوروبيون يعاملون معه على أساس أنه رجل جاهم ساذج مزهو بنياشين الصريح التي كانت على صدره ، ظن أنه يضع القضية في يد أمينة إذ رضى بتحكيم إمبراطور فرنسا نابليون الثالث ، وكان رجلا سخيفا قاتل الرأى في كل شيء ، وأمرأته يوجيني كانت أسبانية غرناطية اسمها اوينيجيا دي مونتيخو ، وكان هناك نسب يربطها بأمرأة ديليسبيس والإمبراطور العظيم ، قضى بأن تدفع مصر لشركة القناة ثلاثة ملايين من الجنيهات ، تعويضا عن الأرضي التي ستتازل عنها ، وبهذا الحكم الجائر يبلغ مجموع ماسرقه ديليسبيس من أموال المصريين في أيام إسماعيل ، ثمانية ملايين من الجنيهات .

والحقيقة هي أن المجال المتروك للأ đạoيات في القوانين المدنية الغربية مجال ضيق جدا ، وأى محام ذكي لسن ماكر ، يلغى وجود الأخلاق تماما في القانون ، ومن هنا فإن المعاملات على أساس القوانين الغربية ، لا يمكن أن تكون إلا ربوية .. ولا سبيل لنا في علاج هذا الشر إلا العودة - فيما يتعلق بالمعاملات المالية التي ، تعنينا هنا - إلى الأساس الإسلامي ، فكله أخلاق وإنسانية وخير ، وهذا الأساس يسمى الصدقات وماطن أن أحداً درس موضوع الصدقة والصدقات وفلسفتها . فلتكن الصدقة أساس البحث عن العلاج في دراستنا هذه : الصدقة ومعانيها والصدقات وفلسفتها .



الفصل التاسع

**الصدقة والصدقات
أساس إسلامي
لمعاملات سليمة فاضلة**

بدأت في الفصل السابق بحديث عن بنوك الصدقة ، وبينت
كيف أن من الممكن أن يكون البنك مؤسسة إنسانية ، كيف يكون
المال رابطة إنسانية ومركزًا للتعاون والخير ، ففي خلال الفترة التي
تعاملت فيها مع « الفرنز شوبفاند » لا أذكر أني أخذت أرباحا
تذكرة ، ولكنني كسبت أضعاف ما كان من الممكن أن آخذ من الربح ،
وأذكر أني كنت مرة في نيويورك ، وأشتريت كتابا وأشياء لأولادى
واحتاجت إلى من ينقلها لي إلى نيوهيفن حيث كنت أقيم ، فاتصلت
بالتليفون برئيسة فرع صغير من فروع البنك يسمى اليد المعينة
(هلينج هاند) لأسأل عن شركة نقل في نيويورك يعرفها البنك
لأنحصل على سعر معقول .

فقالت السيدة : من أين تتكلّم ؟ فأخبرتها . قالت : ابق مكانك خمس دقائق . أعطني رقم تليفونك وسأتصل بك . وبعد سنت دقائق اتصلت بي وقالت : إن السيد فلان عميلاً موجود الآن في نيويورك ، وسيبارحها إلى هنا بعد ساعة ، فإن كنت تستطيع انتظار هذه الساعة حيث أنت ، فسأرجو أن يمر بك ليأخذك معه ! فنظرت فإذا أمام الدكان كافتيريا اسمها هرمان كورنر ، قلت لها : سأنتظر في الهرمان كورنر أمام الدكان كافتيريا اسمها هرمان كورنر ، قلت لها : سأنتظر في الهرمان كورنر أمام بجبي ستورز في الشارع الرابع عشر ، وماعلى العميل الذي ذكرت لي اسمه إلا أن يذكر اسمى لعاملة الخزانة ! وبعد أقل من ساعة مر بي الرجل وأنخذنا الطرد وعدنا معا . وسعدت بالرحلة مع هذا الرجل ، وفي الطريق تغدينا في محطة بنزين يملكونها رجل من علماء البنك ، وفي المحطة تعمل زوجة الرجل الذي حملني وحمل متعايني ، والغداء كان عائلياً وتتكلف فيما ذكر فوق الدولار بقليل ، فانتظر كم فائدة عادت على من نظام التعاون والصدقة ، الذي كان هذا البنك ، يعمل به ، وهذا مثل من مثاث من الأمثلة التي شعرت فيها أن المبلغ الصغير الذي أودعته في هذا البنك كان عربون صدقة ومودة ورباطاً عائلياً بيني وبين عشرات الناس من علماء البنك .

وقد ختمت بالإشارة إلى الصدقة والصدقات . والصدقة مفهوم إنساني أو جده الإسلام بتشريعه البديع ، وقد تحدث عنها الفقهاء من زاوية الفقه وأفاضوا ، وأحب أن أضيف إلى ما قالوا ما يخطر على بالى من المعانى الإنسانية والاجتماعية للصدقة ، وما سأقوله هنا جديد إذ هو وحي العصر وصداه ، وإذا نحن استثنينا الأوامر والتواهي الصريحة الواردة في القرآن والحديث ، وخاصة ما يتصل منها بالعبادات ، فإينى - عن نفسي - أفسر الإسلام تفسيراً عصرياً ، أى يتفق مع طابع العصر ، وأقول الصدقة من الصدق . ونقرأ في لسان العرب لابن منظور : الصدق (بفتح

الصاد) الكامل من كل شيء . يقال رجل صدق وامرأة صدقة . قال ابن درستويه « وإنما هو بمنزلة قولك رجل صدق وامرأة صدق (بفتح الصاد) فالصدق (بكسر الصاد) هو الصدق بعينه ، والمعنى أنه يصدق في وصفه من صلابة وقوه وجودة ، ومن هنا نعرف لماذا سميت الصدقة صدقة ، فهى ما يخرج من المال لكي يصبح المال صادقا . والصدقة هي الزكاة ، ولكن الزكاة تطلق على القدر المطلوب إخراجه من المال لكي يزكى ، أى يظهر الباقى ، أما الصدقة فهى كل ماتجود به نفسك شاملة الزكاة وما فوقها ، فأنت تزكى مالك عندما تخرج الزكاة المقررة منه ولكنك تزكى نفسك ، أى تطهرها ، إذا أعطيت كل ماتجود به نفسك ، بل إن كل فعل خير يصدر عنك يمكن أن يكون صدقة ، فالكلمة الطيبة صدقة ، ورددك التحية بأحسن منها صدقة ، وعطفك على اليتيم صدقة ، وزيارتك لأخيك المريض صدقة ، وابن منظور عندما قال في اللسان ، والصدقة كل ماتصدق به على الفقراء ، والصدقة ما أعطيته في ذات الله للفقراء . والمتصدق الذي يعطي الصدقة ، والصدقة ماتصدقت به على مسكين ، يضيق من نطاق الصدقة ، فالصدقة قد تكون على الغنى كما تكون على الفقير ، لأنها - في لبابها الإسلامي - كل تصرف عنك عن صدق ومحبة وإيمان نحو أخيك ، فلو أنك تعمل عند رجل غني وتقوم بواجبك على أكمل وجه ، فأنت تتصدق عليه وعلى نفسك أيضا ، وانظر إلى قوله تعالى : ﴿والجروح قصاص، فمن تصدق به فهو كفارة له﴾ (المائدة ٤٥/٥) أى أن أحدا من الناس إذا أصابك بجرحة - أى بجرح صغير أو كبير - فإن لك الحق في أن تقتضي لنفسك ، ولكنك إذا عفوت وتنازلت عن حملك في القصاص ، جعله الله كفارة عن ذنبك . وانظر إلى قول إخوة يوسف عليه السلام : ﴿قالوا يأيها العزيز مسنا وأهلاها الضر وجئنا ببضاعة مزاجة فأوقف لنا الكيل وتصدق علينا . وفي سورة البقرة نقرأ : ﴿ وإن تبتم فلكم رعوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون * وإن كان ذو عسرة فنظره إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون ﴾ (البقرة ٢٧٩ / ٢٨٠ ، ٢٧٩) أى أن صاحب الربا قبل أن يحرمه الإسلام إذا تصدق أى إذا تنازل عما بقى له من الربا ، كان ذلك خيرا له .. ومن جميل مانقرا في سورة المجادلة (١٢/٥٨) : ﴿ يأيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ذلك خير لكم وأطهر فإن لم تجدوا

فإن الله غفور رحيم ﴿ لأن مناجاة الإنسان لرسول الله ﷺ فضل من الله عظيم ، فينبغي على المؤمن إذا أراد أن ينادي الرسول أن يظهر نفسه بشيء من الصدقة . وأبوبكر الصديق عندما أزمع الهجرة مع رسول الله ﷺ وسلم أخذ معه ماله كله لينفقه في سبيل الله ، وقد قال هذا الإمام الغزالى في إحياء علوم الدين ، وأضاف : إن خير المتصدقين عثمان بن عفان الذي أتى الرسول عند غزوته العسرة بعشرة آلاف دينار ومائة بعير .

★ ★ *

وعندما ذكر الله سبحانه مصارف الزكوات سماها الصدقات ، لأن الزكاة هي القدر المفروض ، أما الصدقة فكل ماتخرجه من مالك ، تطهيراً لنفسك ، وتقرباً إلى الله ، ومساعدة لأخوانك في الدين . ولهذا فإن مصارف الصدقات تتضمن وجوهاً كثيرة من الخير للأمة في مجدها ، وعندما تقرأ آية الصدقات في سورة التوبة (٦٠/٩) ينبغي أن نضيف لتفسيرها الفقهى معانى الإنسانية والقومية ، فلتقرأها معاً ؛ لتنتبه إلى هذه المعانى العظيمة .

﴿ إنما الصدقات للقراء والمساكين ﴾ فأما الفقير فهو القليل المال ، وأما المسكين الضعيف فهو التعيس أو المريض أو القلق أو الخائن ، إنه المحروم من السعادة ، فقد يكون الإنسان غنياً ومسكيناً في نفس الوقت ؛ لأنه يعاني مرضًا يتعرّض له يستحق الصدقة ، والصدقة قد تكون هنا العلاج ، وقد تكون زيارة . وقد تكون الكلمة الطيبة ، وقد تكون الدواء النافع ، وكل هذه صدقات . (والعاملين عليها) وهم الذين يعملون في تنظيم إخراج الزكوات أو الصدقات وتجيئها في مصارفها ، وهم العاملون في خدمة الأمة بأى صورة من صورة الخدمة ، ومن هنا سمي حكام الولايات وكل الموظفين بالعمال ، عندما قامت الدولة الإسلامية ، وأنخطا المؤرخون القدامى ، فظنوا أن رسول الله ﷺ كان له عمال ؛ لأنهم تصوروه حاكماً وحاشاً أن يكون كذلك ، فهو رسول الله ، وهو الشاهد والمبشر للتذير والداعي إلى الله بإذنه وهو السراج المنير ، أما أن يكون رئيس دولة فحاشاً ، وهو أرفع من ذلك وأعز مقاماً ، أما عمال رسول الله فهم المشرفون على عملية أداء الناس للزكوات والصدقات ، وإرشادهم إلى مصارفها أو نسبها وما إلى ذلك . فهم معلمون وليسوا حاكاماً .

(المؤلفة قلوبهم) وهنا أيضاً نجد أصحابنا القدامى ، يقصرون عبارة المؤلفة قلوبهم على ذلك النفر من العرب الذين دخلوا الإسلام يوم فتح مكة ، ويعتبرونه استثناء لقلوبهم ، لأنهم كانوا يؤمّنون بالمادة ، وقلوبهم كانت جامدة لا يصل إليها الإيمان ، فيكون العطاء المادى سبيلاً للنفاذ إلى القلوب المتحجرة . والمعنى أوسع من ذلك ، فالمؤلفة قلوبهم في أيامنا هذه ، يكونون الوثنيين الذين ندعوا للإسلام بينهم ، ونشيء لهم المدارس والمستشفيات ، ونقدم لهم العلاج ؛ ليروا أن الإسلام خير ، فإذا هم دخلوا فيه أحسوا بحلوته وخирه ، ويستقر الإيمان في نفوسهم . ومن عجب أن النصارى أدركوا هذا المعنى بعقولهم ، ونحن لم ندركه مع أنه وارد في قرآننا ، وقد طبّقه الرسول صلوات الله عليه . فأظهر للكافار من الإنسانية والمودة والكرم ماحبه إلى قلوبهم ، وأزال خوفهم من الإسلام ونبيه ، ونحن اليوم إذا أخرجنا الصدقات أى أفقنا في سبيل الله أموالاً نستعين بها في الدعوة الإسلامية ، فحن في تقديري نفسـر قوله تعالى : ﴿وَالْمُؤْلَفَةُ قُلُوبٌ﴾ أحسن تفسير .

★ ★ ★

﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ أى في تحرير العبيد والأرقاء ، أيام كان هناك عبيد وأرقاء ، أما في أيامنا هذه وحضارة الغرب تقول : إنه لارق ولا استعباد أو عبيد ، فما أكثر العبيد ! وماحوج معظم البشرية اليوم إلى أن نتفق فيها مال الصدقات !
ونحن إذا ذهبنا اليوم إلى البلاد التي تسودها الوثنية ، فحن نجد أنفسنا في الحقيقة أمام جماعات من أرقاء الجهل والفقر والمرض ، وماحوجهم إلى أن نتفق فيهم أموال الصدقات .

وفي بلادنا من الجهل الذين يملكون المال ولكنهم جهال بالحياة وشئونها ، فتكون الصدقة عليهم هي العلم وتتوير الأذهان ، ولقد رأينا في (التلفاز) من أيام ناساً يسكنون خرائب أو بيوتاً متداعية أو أكواخاً لاماً فيها ولا مراافق ، ومع ذلك فإن أحد هم عامل ميكانيكي يكسب في الشهر ما يعين ستمائة وسبعمائة جنيه ، وأخر يعمل في شركة طيران عربية يكسب مثل هذا القدر . وبقية سكان تلك الحالات البائسة يكسبون أكثر منك ، ولكن الذي ينقصهم هو العقل والتدبير والتعليم ،

فهؤلاء الناس لا يعرفون شيئاً اسمه تدبير المال ، وهم ينفقون كل ما يصل إلى أيديهم ، وعلينا أن نعلمهم أن ادخال المال قوة وخير ، وما مدنا لأنعلمهم تدبير المال وتدير شئون حياتهم بالعقل والحكمة ، فسيظلون فقراء وجوبيهم غنية بالمال ، وهنا تكون الصدقة هي التعليم والتدريب والقيادة السليمة ، والغالبية العظمى من القراء في بلاد الإسلام ، إنما هم فقراء علم وفكر ومعرفة ، وأعرف بعض هؤلاء ينفقون أكثر من مائة جنيه في خروج ليلة يأخذون فيها نساعهم وأولادهم ويدخلون مسرحاً أو سينما ، ولا يرون فيه ولا يسمعون إلا كل ما يؤذى السمع ، ويدخلش الحشمة ، وتذكرة الدخول هنا ياسيدى لاتتكلف أقل من خمسة عشر جنيهاً وتصل إلى ثلاثين ، وهم يأكلون في أثناء الفرجة شطائر ومطاعم هم وأهلوهم لاتتكلفهم أقل من عشرين أو ثلاثين جنيهها ، ويعودون إلى بيوتهم فى تاكسى لكي يناموا خمسة في حجرة ، ودورات المياه في بيوتهم خربة ، وبعضهم يخوض الماء القذر إلى بيته ، والمال مليء جيوبه فأى ناس هم أحوج إلى الصدقة من هؤلاء ، والصدقة هنا هي العلم والفهم وتشغيل الذهن .

(**والغارمين**) أى المثقلين بالدين ، وكل بلاد الإسلام اليوم غارقة في الدين إلا بعض الدول التي أكرمتها الله بشيء ، طارئ مثل النفط ، وأصحاب عائدات النفط الضخمة يتذرون أموالهم في بلاد الربا ، ولو استخدموها نصيباً منها في عون الغارمين من المسلمين في عالمنا المعاصر ، لكانوا أقرب إلى روح الإسلام .

وإنه لمن العجيب أن تسمع أن بلداً إسلامياً عزيزاً لأريد ذكر اسمه هنا- مراعاة لشعور أهله - سيموت منهم في الشهور القادمة مابين أربعة ملايين وخمسة من إخواننا المسلمين نتيجة للقطط وقلة الغذاء . والذين ينادون بضرورة تدبير المال لعونهم ليسوا مع الأسف الشديد من المسلمين ، بل من أهل الغرب الذين لم يقرعوا كتاب الله ولن يقرعوا ، أما نحن الذين نقرأ الكتاب ونفخر بالإسلام ، فإننا لانحس نعمته ، ولا نفك في إخراج الصدقات واستخدامها لإنقاذ إخواننا من الغارمين . وبدلاً من ذلك يستحب بعض أصحاب النفط من إخواننا المسلمين ، أن ينفقوا أموالهم في أسلحة وأدوات إهلاك ودمار ، يضعونها في أيدي مهاويش أو مجرمين ، يسعون إلى خراب الأرض وقتل الأبرياء ، ومن عجيب ما تخرج له اليوم أن العرب

جميعاً أصبحوا مشبوهين في كل مطارات الدنيا ، فما أتعسنا بعقولنا التي لا تفكّر
وقلوبنا التي لا تؤمن ، ومشاعرنا التي لا تحس !

﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ وبالأمس كان الناس يحسبون أن الإنفاق في سبيل الله هو إعطاء المسؤول ، وليس في الدنيا إنسان هو أقل استحقاقاً للصدقة من محترف للتسول صفيق الوجه ، يقف على باب مسجد أو في ركن شارع ، ومن أعجب من ترى من أصناف المسؤولين ، من يتظرون المسلمين الخارجين من صلاة الجمعة ؛ ليطالبوهم بشيء قويٍّ في سبيل الله .

إنهم لا يصلون ولكنهم يزعمون أن لهم حقاً في أموال المسلمين . وأغبي منهم هم المصلون الذين يعطونهم المال . يحسبون هذا العطاء إحساناً وهو إساءة وتشجيع على قلة الصلاة . وقد كان في قريتنا متسول صفيق لحوح ، لا يزال يجوب الحواري متسولاً وهو في خرق بالية ، فدبرت مع اثنين من أصحابي .. أن نغسله بالماء والصابون إذا مر بنا ، وأمسكنا به وقيدنا يديه ، وأخذناه إلى فناء البيت وزرعنا عنه ملابسه ، وغسلناه غسلاً جيداً بالماء والصابون ، وهو يستغيث كأنه يضرب ، ثم أعطيناه ثوباً نظيفاً وقلنا له : هذا هو الإحسان الذي تحتاج إليه ، ومن الآن ابحث لك عن عمل ، وإن لم تجد فلدينا لك ألف عمل ، وإياك أن نراك بعد اليوم متسولاً في أسمال بالية ، وحرضنا عليه أهل القرية ، فانضموا إلينا في هذا النوع من الصدقة ، وقد ألقع الرجل عن التسول ، وصار يعمل عند الناس في الحقوق ، ولكنه لم يكف ساعة عن الدعاء علينا ، لأننا فيما قال خربنا بيته وقطعنا رزقه .

﴿وَابْنُ السَّبِيل﴾ وهذا مصطلح قرآنى كان عظيم البركة على أمّة الإسلام ، وأثره في تاريخنا الحضاري عظيم ، فإن ابن السبيل هو الأخ المسلم المسافر الغريب الذي يحتاج إلى العون والإيواء والأنس وهو في سفره الطويل ، وإذا أنت قرأت رحلة ابن بطوطة ، فلتتعلم أن العمل الحضاري العظيم ما كان ليتم لو لا عنابة الله بابن السبيل ، وحثنا على أن يكون له نصيب من أموال الصدقات ، فإن الناس في نواحي عالم الإسلام كلهم أكثروا من بناء التكايا والخانات وأسبلة الماء لأن السبيل وفتحوا المساجد بالليل لإيواء ابن السبيل ، وابن بطوطة خرج من بلده طنجة

وطاف بعالم الإسلام كله خمساً وعشرين سنة وتزيد ، يدرس أحوال عالم الإسلام بعد انحسار أخطار الصليبيين والتار والمغول ، ثم جلس بعد عودته إلى وطنه ، فكتب لنا تقريراً عن عالم الإسلام ، يعد من أبدع آثارنا العلمية والفكيرية سماه « تحفة الناظر » .. وهو رحلة ابن بطوطة ، ونرى من خلال كلامه كيف تلقاء المسلمين في كل مكان حل به بالإكرام ، لأنه ابن سبيل ، وهو لم يتسلل طعامه أو مقامه فقط ، لأن ابن السبيل لا يمكن أن يكون متسولاً . وإنما هو ضيف أمة الإسلام كلها . والله سبحانه وتعالى ، عندما جعل لابن السبيل حقاً معلوماً في أموالنا قد أيقظ في قلوبنا عاطفة الأخوة الإسلامية ، أشعرنا بأن المسلم المسافر الغريب له علينا حق الرعاية ، والكثيرون جداً من رجال قوافل الحج ، التي لم تتوقف قط على مدى التاريخ ، كانوا - إذا حاجهم الطعام - وجدوا الطعام والمأوى عند إخوانهم المسلمين ، لأن الله حث على إيواء الغريب المنقطع على الطريق ..

﴿ فريضة من الله والله عالم حكيم ﴾

أجل هذا فرض علينا ، وأمأرونه من فرض ، إنه فرض إنسانية وفرض أخوة وفرض حضارة ، فرض فيه توجيه رفيع لاستثمار المال في أحسن وجهه ، لأن الله يربى هذه الصدقات كلها ، أى يبارك فيها ويزيد بها ، ونحن إذا تصرفنا في المال على ضوء هذا التوجيه الكريم ، أى إذا اعتبرنا فوائض أموالنا كلها صدقات وأنفقناها في مصارف الصدقات وعلى فلسفتها ، حلت علينا البركات وكنا أغنى أهل الأرض جميعاً ..



والقرآن حافل بالآيات التي تحض المؤمنين على الإنفاق في سبيل الله ، وليس المراد هنا أن تفرق المال على الناس وتقعد بعد ذلك فقيراً ، وإنما المراد أن تفهم أن إنفاق فائض المال في وجوه الخير يزيده بركة ، وإذا كانت كل إيداعات البنوك فوائض أموال فمن عجب أن نودعها في البنوك الربوية لكي يتحققها الله محققاً ، ولا نستخدمها في الصدقات ليربيها الله . ولقد طالما تحيرت في قول الله تعالى في سورة الإنسان (٨/٧٦) ﴿ ويطعمون الطعام على جهه مسكوناً ويتيم وأسيراً ﴾ و كنت أقول في نفسي : فاما المسكين فقد عرفناه ، وأما اليتيم فلا يجهل

أمره أحد ، فمن ياترى هو الأسير ؟ أهو أسير الحرب فحسب ؟ وهانحن أولاء في أيامنا وليس هناك أسرى ، فكيف يوصى الله بإيقاف المال على فئة انقطعت بتطور الزمان ، وكل أحكام الله لها صفة الدوام ، فلا بد أن يكون للأسير معنى أو معان أخرى غير أسير الحرب ، حتى اهتديت إلى أننا جميعاً أسرى أصناف شتى من المتاعب ، فهناك أسير المرض ، وأسير الخوف، وأسير الظلم ، وأسير الهموم ، وأسير الجهل ، وكلنا على هذا المعنى أسرى على صورة أو أخرى ، ولكننا لهذا لنا نصيب في الصدقات ، فإذا كنا كلنا نؤتي الصدقات فكلنا نستحقها ، ويكون مال المسلمين كله مالاً واحداً ، أو هو مال الله يعطى منه من يشاء ، وليس لصاحب في الحقيقة منه إلا حق الارتفاع ، وهذه هي فلسفة المال في الإسلام ، وهي أيضاً فلسفة الصدقة والصدقات .

★ ★ ★

وإذا ذكرنا أن مصدر الكسب المشروع الوحيد هو العمل ، وأن كلاً منا يستطيع إذا شاء ، واستخدم عقله-أن يكسب فوق حاجته ، تبيناً أن أمّة الإسلام إذا عملت بأمرها الله به ، وهو العمل الصالح ،-تبيننا أنّ أمّتنا تستطيع أن تكون من أغنى الأمم إذا شاءت . لأن المعنى الحقيقي للمعنى ليس الشراء ، وملك الأموال الضخمة والعقارات الكبير ، لأن معناه الحقيقي هو الاستغناء بكسبك عن الحاجة ومسألة الناس ، فأنت لو لم تكسب إلا ما يسد حاجاتك وحاجات أهلك فأنت غني عن أموال الآخرين . وأى إنسان عاقل يملك حرفة ، يستطيع أن يكسب شيئاً فوق حاجاته ، وهذا الفضل إذا هو استشره على معنى الصدقة وفلسفة الصدقات زاد ورباً . وقد قضيت سنوات من عمرى في بلد لا يملك من موراد الثروة إلا العمل وإرادة الكسب من الوجه الحال . وهذا البلد هو سويسرا ، وهو لا يملك معدن ولا مزارع واسعة . وأرضه كلها جبال وهضاب ووهاد ، ولو كان السويسريون أفقر خلق الله لقام لهم عذر بفقر بلادهم ، ولكنهم آمنوا بثلاثة أشياء : الدين . فهم من أكثر أمم الأرض تمسكاً بأديانهم وأخلاقياتهم ، حتى إن علم بلادهم ، يحمل رسم الصليب ، وهم يؤمّنون بالعلم ، وأنا لا أعرف من أهل الأرض شعباً هو أصدق وأصح علماء من السويسريين ، ولقد درست في بلادهم فوجدت أنهم يقصدون دائماً إلى العلم النافع الصحيح ، وهم لا يعرفون نصف العلم ولاربعه ، وإنما العلم عندهم هو العلم الكامل ، ويهتمّهم

العلم الصغير ، كالكتابة على الآلة الكاتبة ، كما يفهم العلم الرفيع ، كالأدوية والكيميائيات والتكنولوجيا العالية . والمهم عندهم هو أن يكون علمك بما تعلم صحيحًا لازفنا ، وسكرتيرة المدير الكبير التي تكتب له على الماكينة ، وترد على مكالماته ، وترتب له أوراقه تتقاضى ثلث راتبه ، مادامت محسنة متقدمة مواظبة . وبفهمهم آخر الأمر العمل ، والعمل عندهم هو العمل الكامل المتقن ، العمل الذي يؤدى بضمير سليم ، والشىء الذى لا يعرفه الكثيرون عن السويسرين ، هو أنهما يجرؤون فى التصرف فى المال فيما بينهم على فلسفة الصدقه والصلقات ، مع أنهم من أكبر صيارة الدنيا !



الفصل العاشر

نظامنا المصرفي كله في
حاجة إلى إعادة إنشاء

في حديث عن الصدقة والصدقات بنت صورة من صور وظيفة المال في المجتمع الإسلامي ، فإن المال - إسلاميا - لا يمكن أن يكون غاية في ذاته - وإنما هو وسيلة لتحقيق المنافع للناس ، وهذا يلفت نظرنا إلى ناحية من نواحي حكمة الله في تحريم الربا ، لأنك إذا استعملت مالك استعملا ربويا ، أى إذا أقرضته للمحتاج في نظير فائدة ، أى نسبة مئوية من المال المقرض يؤديها المدين ، فأنت تستغل حاجة المحتاج وتستحلل ماله وجهده وأنت قاعد مرتاح ، وهذا في ذاته عمل غير أخلاقي ، فإن الأمر هنا لا يقف عند استحلال مال الغير ، بل يتعداه إلى الإذلال لأن المرادي لابد أن يرتهن شيئاً يملكه المدين ضماناً لوفاء ديه .

فإذا هو لم يرد الدين في وقته مع أرباحه أضيفت هذه الأرباح إلى رأس الدين ، وحسبت عليها أرباح ، وإذا استمر عجز المدين عن الدفع استمرت زيادة رأس الدين حتى تصبح أضعاف الدين نفسه ، وفي النهاية يلجأ الدائن إلى الاستيلاء على الشيء المرهون وفاء لدینه ، أو يبعه بيعاً جبراً للحصول على ماله ، وفي هذه الحالة نجد العقار الذي يبلغ ثمنه عشرة آلاف جنيه مثلاً يباع بخمسة يستولى الدائن منها على أربعة آلاف ولا يبقى للمدين إلا ألف جنيه هي على وجه التقريب قيمة المال الذي اقرض . وقد رأينا في حياتنا أمثلة كثيرة من ذلك ، أوضحتها وأبشعها ماحدث للبلاد الإسلامية التي وقعت فريسة الديون في القرن الماضي ، وقد انتهى الأمر في معظم الحالات باحتلال أراضيها واستغلالها لمصلحة الشعب المستعمر الدائن ، وإذا نحن قدرنا مجموع ما اقرضته مصر في القرن الماضي بخمسة وثمانين مليوناً من الجنيهات تبيناً أن أولياء الأمور في مصر باعواها للإنجليز وخلفائهم بهذا الثمن البخس ، واللورد كروم يفخر في كتابه « مصر الحديثة »

بأنه استطاع خلال السنوات التي حكم مصر فيها (١٨٨٢ - ١٩٠٦) أن يصلح مالية مصر ويمكّنها من سداد ديونها ، وهو ينسى أن متوسط قيمة إنتاج مصر الزراعي خلال المدة التي حكمها - وهي أربع وعشرون سنة - بلغ في مجموعه مائة وعشرين مليونا ، لأن مصر بعد الاحتلال البريطاني واستقرار الأحوال فيها بعد القضاء على الثورة العرابية ، أصبحت تتبع ماقيمته عشرة ملايين من الجنيهات في السنة ، وكانت إنجلترا وشركاؤها في الاحتلال يشترون هذا الإنتاج بنصف ثمنه أي بخمسة ملايين من الجنيهات في السنة ، ومعنى ذلك أنهم كانوا يسرقون نصف إنتاج مصر أي خمسة ملايين من الجنيهات في السنة ، أما الخمسة الباقي فكانوا ندفع منها مليونا في السنة مرتبات موظفين إنجلز وغير إنجلز كانوا يعملون في الإدارة المصرية ، و مليونا آخر نصيب مصر في نفقات جيش الاحتلال . (!) وكنا نشتري كل حاجتنا من البضائع المصنعة من أوروبا بما يعادل مليونين في السنة فلا يبقى لنا بعد العنااء إلا مليونا من الجنيهات كانوا ينفقون منها مائة ألف جنيه مرتبات الموظفين المصريين وثلاثمائة ألف على المرافق والمنشآت ، والأسرة المالكة كانت تتكلفنا مائة ألف مخصصات ورواتب ، وكانوا يدفعون للدولة العثمانية أربعين ألف جنيه جزية سنوية (!) ولا يبقى لمصر بعد ذلك إلا نحو أربعين ألف جنيه مدخلات توضع في البنك الأهلي الذي كان فرعا من بنك إنجلترا وبنك إنجلترا ، يستعمله في خدمة الاقتصاد الانجليزي ، ومع ذلك النهب كله افتخر اللورد كروم على بعد عزله بهذه الأربعين ألف جنيه التي زعم في مقال طويل نشره في مجلة « سفير البريطانية » أنه دبرها لنا وأغنانا بها !

وهذا مجرد مثال واحد من الخراب الذي ينشأ عن الربا في المجال الواسع أي مجال الدول ..

أما خرابه على النطاق الفردي فلا أظن أن واحداً منا لا يعرف حالات كثيرة من بيوت انهدمت تحت معول الدين ، وأنا شخصياً أعرف خمس حالات على الأقل من أبناء قريتنا وبعض أقاربنا اقترضوا من البنوك الأجنبية مبالغ في حدود أربعين ألف جنيه أو خمسين ألفاً ، وانتهى الأمر ببيع أراضيهم التي ورثوها أو بيوتهم التي كانوا يسكنون فيها وأفسروا تماماً وانتهوا إلى صفوف الفقراء المعدمين ، وفي حالة

منها يبعث أراضي المدين وأخرج من بيته وأصبح في عداد المعدمين ، وكان لابد أن يخرج من القرية بعد هذه الفضيحة ، فترقص بالدائن الذي خرب بيته وهجم عليه وأطلق يديه على رقبته ، ولم يدعها حتى خر المرابي ميتا . ومن غرائب ما يذكرون أن أحدا من الناس لم يتقدم لإنقاذ المرابي من يد المدين الذي خرج عن وعيه إنما هم أحاطوا بالاثنين وجعلوا يصيحون بالمدين المفلس الذي فقد وعيه : حرام عليك يا بهجت راح تودي نفسك في داهية من أجل كلب ! وبعد أن ارتى المرابي على الأرض جثة هامدة هرب بهجت وقضى خمس عشرة سنة مختبئا في بيوت الناس في المنصورة ، ولا الحكومة جدت في طلبه ولا أحد من الناس وشى به ! وفي ذات مرة عرف ابن الدائن المرابي القتيل أن بهجت يعمل في مصنع ألبان تحت اسم مستعار ويجلس في المقهى بعد الخروج من المصنع فذهب وأتى برجال الشرطة ودلهم عليه ليقبضوا عليه ، فقال الضابط وكيف أعرف أن هذا بهجت ؟ اتى بالدليل أولا ، ثم تقدم من بهجت وفتح له علبة سجائمه وقال له : تفضل سيجارة يا أخي عباس !

وقد بلغ من تأثرنا بنظام البنوك الربوية أن معظم الرسائل التي وصلتني تتساءل عما إذا كان من الممكن إنشاء بنك غير ربوي . وفي مناقشة مع رجل من رجال الاقتصاد قال الرجل إن الربا محروم إذا أخذناه على وجه الإرغام أى إذا نحن استغللنا حاجة أحد من الناس إلى المال فأقرضناه بالربا ، أما إذا نحن أودعنا مالنا في بنك ربوي يعلن أنه مستعد لأن يدفع لموعديه كذا في المائة فلا ضير في ذلك ، لأن البنك هنا يعطينا جزءا مما يربح طواعية منه ، بل هو يشكّرنا على ذلك . وأنا من ناحية البدأ حر في فهمي للدين ، ومadam الله سبحانه قد حرم الربا إطلاقا فهو حرام إطلاقا ، والبنك الذي يعلن أنه سيعطيك عشرة في المائة في السنة ربحا على مالك سيعطيك فعلا هذه النسبة طواعية ومن غير إكراه منك له ، ولكنك لأنتعلم من أين يعطيك هذا الربح ، والذى أعلمك وأستطيع قوله على قدر علمي هو أن الجانب الأعظم من أرباح البنوك العاملة في مصر اليوم تأتي في الغالب من القروض التي تأخذها مؤسسات القطاع العام ، وتسعون في المائة منها لتحقق أرباحا ، وهي مرغمة مع ذلك على دفع رواتب موظفيها وإعطائهم علاوات وحوافر (لكى تخسر أكثر) وهى كذلك لا تستطيع أن تفصل موظفا أو توقف له علاوة ، وعليها

-إلى جانب ذلك-أن تستوظف كل من تطلب إليها الدولة توظيفه سواء عن طريق القوى العاملة أو من تشاء الدولة توظيفه عندها من الضباط المحالين على التقاعد ، وهؤلاء جميعاً يعينون على وظائف عالية ذات مرتبات ضخمة وامتيازات وسيارات . وهم يشغلون وظائف لخبرة لهم فيها ، والت نتيجة هي سوء الإداره وتزايد الخسائر ، وفي مقابل ذلك تسمح الحكومة لهذه الشركات بأن تسحب المرتبات كل شهر من المصادر على المفتوح ، والمصارف تفرضها مبالغ المرتبات لأن في ذلك ضماناً للأمن ، والبنوك .. في هذه الحالة تتضاعف أرباحاً عالية تصل إلى ١٥ في المائة ، والحكومة تسدد مبالغ الأرباح ، ويظل أصل الدين يتراكم على المؤسسة والحكومة هي التي ترغم البنوك على دفع هذه القروض وبالأسعار العالية وتدفع الأرباح . وهذه عمليات ربوية ولاشك .

وإلى جانب ذلك فهناك شركات القطاع الخاص ، والكثير منها مؤسسات على غير أساس مالي سليم . ومعظمها ينتج أشياء كمالية ولكنها مطلوبة في السوق ، أو أساسية يضطر الناس إلى شرائها بالسعر الذي تقرره الشركات لشدة الحاجة إليها وخلو السوق من منافس لها ، فهي تستدين من البنك بسعر متوسطه ١٥ في المائة ، وتبيع منتجاتها بربع يصل إلى مائة في المائة من التكاليف ، فهي تكسب والبنوك تكسب والخاسر الوحيد هو الجمهور . وهذا كلهرياً فاحش نمارسه دون أن نحس ، والمدين الخاسر هنا هو الشعب ، وهو الذي يسد الأرباح .

وهذه كلها عمليات مالية وصناعية غير سلية ، ولكنها شائعة ، أما شركات القطاع الخاص فالقليل منها ثابت ومضمون ، وفي حالات كثيرة جداً تقوم الشركة وتنشر الإعلانات الواسعة وتستمر في السوق سنوات قليلة ، فإذا أحسن أصحابها أنهم ربحوا أضعاف ما استثمروه في إنشائها أقفلوها بحجج انعدام قطع الغيار أو صعوبة الحصول على العمالة المدرية بأجور معقولة . وفي كثير من الحالات يكون أصحابها على حق فيما يتصل بالعمالة . لأن قانون العمل الفردي عندنا قانون مجحف بالعمل مضى بالإنتاج ، فهو قانون يضمن للعامل راتبه أو أجراه وعلاوته وحوافره ولكنه لا يلزم بالقيام بواجبه ، وإذا كانت المؤسسات لا تستطيع فصل عامل أو إنقاذه راتبه يوماً ، فإن العامل يستطيع أن يتلاعب ويتراخي ويتغير كيف شاء ، وله أيضاً أن يترك العمل في المؤسسة ويعرضها للخسائر الجسيمة دون أن يخشى أي عقاب .

ونتيجة لتلك الأوضاع غير السليمة كلها تعيش البنوك الربوية رغم هشاشة بنيانها الفنى واضطراب إدارتها ، وهى تعيش لأنها ربوية ، ومادامت هناك شركات قطاع عام عاجزة عن دفع رواتب موظفيها ، ومادامت هناك شركات قطاع خاص تبيع إنتاجها السسىء بالسعر الذى تحدد فستعيش هذه البنوك وتحقق أرباحا طائلة ، ونحن فى بلد لا يتحقق تسعون فى المائة من سكانه دخولا تكفى حاجاتهم الضرورية ، ولكن نسبة الذين يحصلون على رواتب ومكافآت وامتيازات تصل إلى عشرة آلاف جنيه فى الشهر تزيد على نسبة أمثالهم فى بلد مثل فرنسا أو ألمانيا .

وكل هذا ناتج عن الربا ، ولو أن البنوك تعيش على قروض تقدمها لشركات قطاع عام عاجزة عن كسب رواتب موظفيها ، ولو أن هناك شركات قطاع خاص شيطانية الإنشاء والعمل والإنتاج تعتمد فى قيامها أصلا على القروض من البنوك ، لما عاش من هذه البنوك واحد ، لأنها فى الحقيقة ليست بنوكا بل هي مؤسسات إقراض ربوى فاحش قامت لتكمل دائرة اقتصادية سيئة . والكثير منها بنوك شخصية تعتمد فى حياتها على معاملات مع أفراد معينين ، ودفاترها لهذا لا يمكن أن تكون سليمة ، فهى بنوك ملاكى إذا استقام هذا التعبير مثل البنك الذى افتحه أحد الأخوة العرب فى مصر - ولغرابة والحالة هذه-أن نجد بينها يختلس منه أحد عملائه عشرة ملايين من الجنيهات دون أن يتأثر البنك ، لأن الأعمال فى هذه البنوك سرية شريرة لا يعلم بها إلا أصحابها والكثير منها يقرض لناس معينين ملايين الجنيهات دون ضمان .

وهذا كله يبين لك خطورة المعاملات الربوية على بلادنا ، فنحن أساسا لسنا رجال أعمال ولا تميز بكماءة إدارية ممتازة ومعظم إدارتنا سيئة أو فاسدة ولهذا فإننا نسىء استخدام نظم الربا ، في حين أن الأوروبيين يعرفون كيف يستخدمونها لأنهم بطبيعتهم يحسنون إدارة الأعمال والمنشآت ، ويعرفون كيف ينشئون الشركات التى تنتج الإنتاج الجيد وتعيش . وإدارات الشركات فى أوروبا وأمريكا أدق وأضبط من إدارات الحكومة . والدنيا كلها تعيش على إنتاج الشركات الغريبة ، وأضراب لك أمثلة واضحة من شركات السيارات والمakinat التي تعد من أعمدة الحضارة الراهنة . ويكتفى أن نذكر أن مئات الطائرات التي تملاً الفضاء وتكون أكبر وسيلة للاتصال فى عالمنا المعاصر ، كل هذه من إنتاج ثلات شركات

أمريكية وشركتين إنجليزيتين وشركة فرنسية ألمانية إيطالية . ولو توقف العمل فيها يوما واحدا لاضطربت أمور الدنيا ، فتصور لو كانت هذه الشركات تدار على الطريقة المصرية !

وفي الولايات المتحدة نحو عشرين شركة فنادق يملك بعضها ما بين ٢٠٠ و ٢٥٠ فندقا في شتى نواحي العالم ، والمديرون يديرون هذه الشركات من مراكزها في أمريكا وأوروبا إدارة ناجحة رابحة ، ونحن لدينا شركة فنادق واحدة غالبا تملك نحو عشرة فنادق ، كلها خاسرة سيئة الإدارة .

★ ★ *

والسبب الأكبر في هذه الفوضى المالية والإدارية يرجع إلى أمرتين ، أولهما قانون العمل الفردي ، وثانيهما البنوك الربوية . فأما قانون العمل الفردي فلا دخل له في موضوع هذه الدراسة ، ومع ذلك فقد سبق أن أشرت إليه ، وأما البنوك الربوية فهي صميم موضوعنا هنا . وهذه البنوك والمؤسسات الربوية لا تكفي عن إلقاء الشائعات حول البنوك الإسلامية تشكيك في سلامتها وإدارتها بل في إسلاميتها أو قدرتها على الثبات ، وهذه كلها تدبيرات وأعمال غير أخلاقية .

ولكي أذلك على أن مؤسسات المعاملات الإسلامية يمكن أن تكون ناجحة ومرجحة فعلا آتيك هنا بفقرات من نشرة أذاعها أخيرا واحد من أكبر البنوك السويسرية وهو اتحاد البنوك السويسرية (يونيون دي بالنك سويس U. B. S) وبالألمانية شفايتشر بالنك فارآين) . والبنك يقول فيها في أسلوبه العربي الركيك مترجمًا عن الإنجليزية : « للبقاء على متطلبات العدد المتزايد من المستثمرين المسلمين ابتكر يونيون بالنك أوف سوتسلاند صندوق الاستثمار الإسلامي (يو - بي - اس) بالإنجليزية The U B S Islamic Investment Pool » عبر هذا الصندوق تناح لعملائنا فرصة المساهمة في استثمارات تتم وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية » وتحت عنوان « طريقة المساهمة » تقول النشرة : « يساهم العميل بشراء وحدات سهمية مع غيره من المستثمرين في صندوق مشترك يتعهد به يو - بي - اس بإدارته وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية » .

وتحت عنوان : « أنواع الاستثمارات » نقرأ : « لا يحق لمصرفا الاستثمار في عمليات بفائدة معينة . ولا في أي نوع من الاستثمارات التي تقدم عائدات مضمونة سلفا ، كما لا يجوز الاستثمار في صناعات مخالفة للدين الإسلامي كصناعات الكحول والأسلحة والكازينوهات (صالات القمار) إلخ . لذا فسيكون منهج استثماراتنا الرئيسي كالتالي : الأسهم القابلة للتداول أو غيرها من الوحدات السهمية المتداولة في شركات موافق عليها وسندات حق الشراء لمثل تلك الوحدات والمؤسسات الاستثمارية القابضة للأسهم والعقارات والمعادن الثمينة مثل الذهب وشراء السلع المختلفة وتداول العقارات » .

وإلى هنا أقف بالقليل من نشرة ذلك البنك لأقول : إن مجرد تفكير بنك أوربي كبير مثل هذا له خبرة مالية بالاستثمارات العالمية في إنشاء فرع للمعاملات الإسلامية يدل بوضوح على أن مؤسسات المعاملات الإسلامية عملية مربحة . ولابد أن تكون مربحة مادامت تجري على الأساس الإسلامي المبين في القرآن والسنة . وبطبيعة الحال لم يدخل هذا البنك سوق المعاملات الإسلامية حبا في الإسلام أو خدمة لأهله ، وإنما هو يدخل فيه حبا لبلاده سويسرا ورغبة في الاستيلاء على أكبر قدر من أموال العرب والمسلمين . وهو لم يفتح هذا الصندوق لصغار المودعين ، فإن الحد الأدنى للإيداع فيه سهم واحد ، وقيمة هذا السهم مائة ألف دولار أمريكي ، وهو مبلغ ضخم لا يقدر عليه كل الناس . وهذا هو المنتظر من بنك ضخم كهذا ، فهو يدخل ميدان المعاملات الإسلامية ليعمل « على تقيل » .

وهدفه الأول والأخير هو وضع اليد على أكبر قدر يمكنه الحصول عليه من أموال المسلمين واستثمارها - على الأساس الإسلامي كما يقول - ليخدم بذلك المصالح المالية لسويسرا وأوروبا ، ولابد كذلك أن هذا البنك قد قام بدراسات مستفيضة قبل أن يتخذ هذا القرار .

وإذا كان هذا هو موقف بنك من أكبر البنوك الأوروبية من المعاملات الإسلامية ، فكيف نشك فيها نحن . ونقول إن أعمالها أعمال ربوية تحت شعار إسلامي ؟

أليس الأولى بنا أن نستمر نحن أموالنا في بلادنا ولصالح أولادنا بدلاً من
تركها للأخرين يستغلونها لصالح بلادهم؟

★ ★ *

حقيقة أن تجربة المؤسسات الإسلامية تجربة جديدة علينا ، ونحن مازلنا في بدايات التجربة . وهذا كلام الدكتور أحمد عبد العزيز النجار مبتكر البنك الإسلامي وأكبير داعية لها . فهو يقول إن مؤسسات المعاملات الإسلامية لم تبدأ بعد ، وهو على حق ، والذى يريد أن يقوله هو أن هذه المؤسسات ولدت فعلاً وأصحابها يجربون ويدرسون ولا بد أن يصلوا إلى نتائج باهرة مع الزمن . ولكنها جريمة في حق بلادنا واقتاصادها أن نجئ اليوم ونهاجم مؤسسات المعاملات الإسلامية ونحضر الناس منها ، بل هناك من يحذرون حكومتنا منها ويزعمون أنها ضارة بالمصالح القومية العربية والإسلامية . وما يؤسف له فعلاً أن يجيء هذا الهجوم من ناحية رجال المؤسسات المصرافية الربوية التي عرفناها بأمرها ومصادر أموالها وطرقها في تحقيق الأرباح التي تعلن عنها . وقد استثنينا من هذه البنك أربعة فحسب غير البنك المركزي .

وتحتفل مصارفنا المالية في جملتها عن بنوك العالم المتقدم بأنها جامدة غير متطرفة ، فتسعون في المائة من عملها هو الإقراض بالربا ، بينما تجد المصارف الغربية - في أوروبا وأمريكا - تقدم لعملائها وللمجتمع أيضا خدمات متعددة غير الإقراض بالربا ، فمن المستحيل هنا أن تجد إنسانا في البنك الذي تعامل معه تعرض عليه مشكلة مالية تواجهك وتتجدد لها حلا ، بينما لا يخلو بنك - أو فرع بنك - في الغرب من إدارة أو موظف على الأقل وظيفته الاستماع للمشاكل المالية للعملاء ومعاونتهم على حلها . وهذه الإدارة تسمى « خدمة العملاء » (كلينت سيرفيس) وهذه الإدارة تأخذ مشاكل العملاءأخذ الجد وتعمل على حلها بروح الإنصاف دون نظر خاص لمصالح البنك . وأنا شخصياً عندما كنت في مدريد كنت أحصل بإدارة خدمة العملاء في البنك الذي كنا نتعامل معه لاستشيره في المسائل المالية التي تعرض لي ، وفي كثير من الأحيان كانوا يرسلون لي موظفاً متخصصاً ليناقش الموضوع معى ، أما هنا فلا أثر لهذا التعاون بين البنك والعملاء

إلا فيما يحدث بين المصارف الشيطانية وعملائها من علاقات خاصة يتضح مع الزمن أنها ضارة بمصالح البلاد .

والظاهرة الثانية في بنوكنا هي قسوتنا مع العملاء الذين يتأخرون في السداد حتى لو كان التأخير راجعا إلى ظروف قاهرة ، وهنا لارحمة ولا انسانية وأوراق العميل المسكين تحال إلى المفتى وهو هنا الإدارة القضائية ، وقد شهدنا من سنوات مأساة وقعت لسيدة أرملة على يد البنك الذي كان زوجها يتعامل معه ، ومات الزوج قبل أن يفى بثلاثة أقساط من الدين وطلبت الأرملة مهلة لتدبير أمرها فلم يسمع البنك لرجائهما وبدأ في اتخاذ الإجراءات القضائية ، بل طمع رجال إدارة القضايا في اغتصاب البيت الذي تسكنه الأرملة ، وأحسست السيدة أن محاميها يتراخي في الدفاع عن حقوقها لأنه طمع في أن يتزوج بها ليحصل على البيت ، ولجأت المسكينة إلينا ونحن جিئناها تطلب المشورة ، فأشرنا عليها بأن تبيع ماتملك من مصاغ وأثاث بيت لكي تحتفظ بيتها ، وبقي عليها مائتا جنيه فتعاونا في جمعها فيما بيننا وسدلت السيدة الدين ، وكان من أعجب مرأيت أن رجال البنك يماطلون في تسلم ما باقى لهم من مال على أمل اغتصاب العقار لولا أنها هددناهم ، وهذه المأسى تحدث كل يوم من جانب بعض بنوكنا .

وأمر آخر شائع في معظم هذه البنوك ، وهو قلة كفاية الموظفين وتأخر أساليب العمل فيها ، وهذا موضوع كبيرتناوله بالدراسة في فصل قادم يرينا أن نظامنا المصرفي كله في حاجة إلى علاج وتغيير ، والعلاج والتغيير لا يكونان بإلغاء بنوك ربوية وإنشاء أخرى مثلها ، بل يكون بالتتوسيع في المؤسسات المصرفية الإسلامية .



الفصل الحادى عشر

**آفاق شاسعة
لنشاط المؤسسات
المالية الإسلامية**

لأمر ماأشعر بشيء في نفسي من عبارة بنوك إسلامية ، أن تكون إسلامية ، لأن « البنك » الذى اقبسنا فكرته وأسلوب عمله وطبيعته من الغرب ، وظيفته الرئيسية هي الأقراض بالربا ، وكلما كان الربا أضخم وأفحش كان البنك أقوى . وقد سبق أن ذكرت أن التعريف المتفق عليه في الغرب لرجل المصارف أو البنكير ، هو أنه الرجل الذى يتعامل في الديون .

ونتيجة لذلك لايمكن للمؤسسات المصرفية الإسلامية أن تسمى بنوكا ، لأنها لا تتعامل في الديون الربوية . ولهذا فإني أقترح أن تعاد تسميتها كلها بالمؤسسات المالية الإسلامية، أو أى تعديل في هذا المعنى .

لهذا فإني أقترح على سمو الأمير محمد الفيصل وهو الراعي الأكبر للمؤسسات المالية الإسلامية ، وعلى الدكتور أحمد عبد العزيز النجار - الداعية الأكبر لتلك المؤسسات ، وهو دون شك عبقرية مالية عالمية - أن ينظرا في تسمية جديدة لهذه المؤسسات ، لأننا في الحقيقة على أبواب انقلاب - أو اعتدال بتعديل أصبح - مالي اقتصادي شامل سوف يغير صورة بلادنا العربية والإسلامية تغييرا تاما ، وأفضل في هذا الفصل والذى يليه كيف تستطيع المؤسسات المالية الإسلامية أن تفعل ذلك .

* * *

وقد نبهنى زميلى الأستاذ محسن حسنين ، إلى ظواهر جديدة خطيرة ظهرت فى أسواق المال عندنا ، فقد تقطعن بعض الأذكياء إلى أن المصرىين بطبيعتهم

لا يتمتعون بنصيب كبير من الذكاء أو حسن التصرف في شئون المال والأعمال ، وأن المصري « العبيط » بطبعه مستعد أن يقاتل في سبيل جنيه . ولكنه - وبكل سذاجة - يعطي مدخلاته إلى إنسان يزعم له أنه صاحب ماليسى بشركة توظيف أموال أو موظف فيها يعده بأن يعطيه عما يودع لديه من أموال أرباحا سنوية تصل إلى ما بين ثلاثة وخمسة وثلاثين في المائة ، ومع أن إعطاء مثل هذه النسبة للأرباح غير معقول لأن صاحب هذه الشركة العجيبة إذا كان سيعطيك هذه النسبة فلا بد أنه هو نفسه يربح مثل ذلك على الأقل ، ومعنى ذلك أنه - أو شركته - يوظف ماله في أعمال تربح سبعين في المائة أو أكثر ، وهذا غير ممكن في الممارسات المالية القانونية ، ولكن المصري طماع ، خاصة أن معظم المودعين في هذه المؤسسات يكونون في العادة من أواسط الناس أو من دونهم من أتيحت لهم الفرصة لكسب مبالغ كبيرة نسبية من المال ويريدون أن يضاعفوها بسرعة ، والسبب الرئيسي في ظهور هذه الشركات الوهمية هو أن الحرفيين ارتفعت أجورهم أو أتعابهم بصورة غير عادية في الآونة الأخيرة ، وهم بطبيعتهم ليسوا على علم يذكر ، هذا بالإضافة إلى أن فرص العمل في البلاد العربية أثاحت للكثيرين جدا الفرصة لادخار مبالغ لا يأس بها من المال ويريدون توظيفها .

ومن الواضح أن توظيف المال بهذه الصورة فيه مخاطرة بلا شك ، فإن المواطن العادى لا يستطيع شيئا حيال هذه الشركة إذا أضاعت ماله ، حقا إنه يستطع أن يلجأ إلى القضاء ، ولكنه فى هذه الحالة لن يصل إلى نتيجة إلا بعد وقت طويل نظرا لبطء المحاكم فى الفصل فى القضايا ، وربما كانت المحاكم مغذورة لأننا من أكثر الناس ولها برفع القضايا ، ولو نظرت فى تسعين في المائة من القضايا المنظورة أمام المحاكم لتبييت أن معظمها واهي الأسباب أو واضح الادعاء ، والمحامون عندنا يشجعون الناس على رفع القضايا ، ومنهم من يؤكّد لك أن قضيتك رابحة قبل أن تفرغ من كلامك .

وهذه الظاهرة تدل على أمرين : الأول هو فوضى سوق المال عندنا ، والثانى هو أن المال كثير في البلد ، وهناك عدد ضخم من الناس يملك الملايين ، وهناك عدد كبير جدا من الحرفيين صغارا وكبارا يملكون مبالغ محترمة من المال ،

والحرفيون عندي يশملون السلم الحرفي كله من الأطباء إلى عامل البناء المبلط أو حامل قصبة الأسمنت ويقضى يومه صاعداً هابطاً بها على سقالات خشبية خطيرة ، وأظن أننى لا أبالغ - أو لا أفضى سراً - عندما أقول إن بعض أطبائنا يكسبون مابين ثلاثة وخمسة آلاف جنيه يومياً ، في المتوسط ، والطيب العادى الذى تطل لافته عيادته من نافذة بيت متهالك فى حارة بير المش لا يكسب أقل من مائة جنيه فى اليوم ، إذا كان باطنياً ، أما إذا كان جراحًا فإنه لا يكسب أقل من مائتين فى اليوم ، وتسعون فى المائة من المهندسين المعمار عندنا مقاولون ، وباستثناء المهندسين فى الحكومة ، وهؤلاء يدخلون فى زمرة الغلابة والمساكين ، باستثناء هؤلاء ونفر قليل من المهندسين رغم أنفهم - أى الذين أدخلهم كلية الهندسة رغم إرادتهم - فإن بقية المهندسين عندنا أغنياء أو أغنياء كبار ، وفي نهاية سلم الحرفيين يقف صغار عمال البناء وصبيان الحرف : المبلط وحامل القصبة ، ولا يقل أجر الواحد من هؤلاء عن عشرة جنيهات فى اليوم ، أما النجار والميكانكى والسباك والترازى والحالاق فدخلهم الشهري يتراوح بين خمسمائة جنيه وألف أو مازيد ، وعامل الفلاح الذى يعمل بالليومية (ولا يشغل قط أكثر من ساعتين فى اليوم) يأخذ ستة أو سبعة جنيهات أجراً فى اليوم ، وهو فى الغالب يأتى بابن أو ابنة يتقاضى عن كل واحد منها ثلاثة جنيهات فى اليوم ، وبعضهم يأتى بأمرأته وبنت أو انتين من بناته أى أنه يأتى بعائلته كاملة ويتحصل على مابين خمسة وعشرين وثلاثين جنيهًا فى اليوم .

وهذا الطراز من الفلاحين لديهم فى البيت جهاز تليفزيون ملون وفيديو أحياناً ولكن سكنهم يخلو من دورة مياه .

البلد إذن حافل بالمال ولكن الذى يقصنا هو سياسة مالية للاستفادة من هذه الأموال ، وهذا وجه من وجوه فوضى سوق المال عندنا .

وليس هذا أسوأ مافى الموضوع ، لأن أسوأ مافيه هو فقرنا المدقع فى رجال الاقتصاد الحقيقيين ، ولا تغرنك مجالس الإدارات أو من يعملون فيها فى البنوك والشركات ، فمعظم هؤلاء لا يعرفون ألف باء الاقتصاد والإدارة ، والاقتصاديون

ال الحقيقيون عندنا أندر من الكبريت الأحمر ، وباستثناء عبد المنعم القيسوني ومصطفى خليل وحسن عباس زكي وزكي سعد وعدد قليل لأذكره ، فإن بقية المهيمنين على سوق المال عندنا وخاصة المديرين وأعضاء مجالس إدارات ، فله ترك مكانهم أو سكرتариاتهم أو سياراتهم ، ولا تسل عن أموالهم الظاهرة والمستور ، وغالبيتهم في الحقيقة ناس على باب الله من ناحية الاقتصاد والإدارة ، والواحد منهم يحمل بكالوريوس تجارة هو في الحقيقة نيشان صفيح على صدر من خشب فوقه رأس من حجر . ومسألة أخرى يفيض بها صدرى ، وأحب أن أفرج عن نفسي وأقولها .. هي أننا أصبحنا فعلا فيما يتصل بالاقتصاد ومؤسسات المال وراء الكثير من البلاد العربية بمراحل ، فالأعمال المالية في السعودية وكل بلاد الخليج تدار بكفاية أعلى بكثير من مؤسساتنا المالية المثلثة بخريجي كليات التجارة من لا يعرفون شيئا فوق أسس الحساب الأربعة وجدول الضرب ، والمسئولون عن البنوك هناك وموظفوها عارفون بعملهم ولهم كفايات إدارية حقيقة ، وهم يدخلون في أعمال مالية دولية لا يجرؤ رجل مال عندنا على الدخول فيها ، وقد حدثتك عن شركة فادقا الغلبانة العجرانة ، فأرجوك الآن أن تفتح مجلة تايم الأمريكية بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٨٦ صفحة ٣ لترى إعلانا بالألوان عن سلسلة فندق جالف وهى من أجمل وأكفاء الفنادق العالمية ، وقد نزلت فى أحدها وأستطيع أن أقر ذلك ، وهذه الشركة ملك لشركة طيران الخليج ، وهذه كلمة أهديها للسيد مدير شركة مصر للطيران دون أن أضيف حرفا ..

ويقول لي واحد من الذين لا يزالون يعيشون في عالم « مصر الرائدة » يقول : هذه المنشآت كلها يديرها أجانب .

وأقول له : يا سيدى هاتوا لنا أجانب يديرون شركاتنا ، لأن المهم أن تدار الشركة بكفاءة ، وأهم من ذلك أن تكسب هذه الشركات ، وما فرحتنا بالمدير المصرى الذى يكلفنا حوالي عشرة آلاف جنيه فى الشهر عدا السيارة والسائق وديكور المكتب والشقة الباهرة والطباخ والسوق بينما الشركة التى يديرها مدينة لشوشتها ، وعندما تتزوج بنت السيد المدير فإن حفل الزفاف لابد أن يقام فى فندق كبير ، وكل ذلك لم يأت من ريع عزبة أبي السيد المدير ، بل من مالى

ومالك ، والشركة مفلسة ورواتب الموظفين تسحب من البنك سلفة على المكشوف ، وكفاية بلاوى وبلاشكسوف .

* * *

وأنا أقول هذا الكلام حبا في مصر وصدق مع العرب والمسلمين أجمعين ، لأن مصر تعتبر فعلا ركنا هاما جدا من أركان عالم العرب والإسلام ، وإذا صحت مصر صاح عالم العرب والإسلام ، وإذا مرضت مصر ، وكل العرب المخلصين حزاني بسبب ما يجري لنا ، ويرغبون في أن تنتبه مصر إلى نفسها وتعود إلى الوقف ، وأنا لأقصد بمصر هنا الحكومة ، وإنما أقصد الشعب ، ومن شهور كثيرة أنا لأتحدث عن الحكومة أو أفقد أحد رجالها ، لأنني أوجزت رأي في هذا الموضوع في مقال شهته فيه الجهاز الحكومي بخرطوم إطفاء الحرائق « الدايب » أو موتور موتسيكل يريد أن يجر كاميون ، والحكومة معدورة ، والوزراء فيما يقال لنا يقعون صرعى وفرائس المرض من كثرة العمل . وأحب أن أقول لهم : ولماذا التعب ؟ اقعدوا أيها السادة في بيتكم ونحن نرسل لكم رواتبكم ونكون كاسبين في هذه الحالة !!

وهذا الكلام ليس خارجا عن موضوع كلامنا عن الربا بل هو صميده .

لأن معظم مشاكلنا المالية آتية من البنوك الربوية وقلة كفایتها .

فإلى يومنا هذا ورغم كثرة البنوك عندنا ، فإن هذه المؤسسات منذ وفاة طلعت حرب لم تنشيء أو تساهم في إنشاء أي صناعة أساسية ، وطلعت حرب في رأيي المتواضع هو الاقتصادي الحقيقي الوحيد الذي عرفه بلادنا ، فقد أنشأ نحو عشرين شركة أساسية من الغزل والنسيج إلى الطيران ، وبعده لم تفعل البنوك أكثر من إقراض الأموال لأى شركة يمكن أن تربع ، والشركات التي تساهم في إنشائها تستطيع أن تسميها شركات حلوة طحينة أو حلوة سمسمية ، وهي لهذا السبب ليست ركنا من أركان حياتنا بل هي عبء علينا .

وهذا هو الفراغ الهائل الذي ينبغي أن تسده المؤسسات المالية الإسلامية ، لأنها تستطيع بطبيعتها القومية والأخلاقية أن تساهم فعلا في بناء العالمين العربي

والإسلامي والخروج بهما من عنق الرجاجة .
وكيف ..

* * *

الجواب ياسيدى أن بلدا من البلاد لايمكن أن يكون مستقلا فعلا وقويا حقا
إلا إذا توافرت له الأساسيات التالية على الأقل :
– أن يطعم نفسه بنفسه أى ينتاج غذاء ، ومادمت تستدين في السنة ثلاثة آلاف
مليون جنيه لتأكل فإن رقبتك في يد من يفرضك .

وقد تنبه إلى هذه الحقيقة الملكان عبد العزيز آل سعود وفيصل ابنه وبعدهما
الملك فهد والسعودية اليوم تنتج طعامها وزيادة ودعك من «الكلمنجية» الذين يقولون
لك : ولكنهم ياسيدى يكلفون فدان القمح الذى يزرعونه أضعاف قيمة ماينتج ،
وجوابى فليكن ، المهم أنهم يتتجون طعامهم ، والمال الذى ينفقونه مالهم ، وهم
عندما ينفقونه فى إنتاج طعامهم يؤكدون استقلال بلادهم ، ولا يستطيع أحد أن
يفرض عليهم شيئا لأن أحدا لا يستطيع تجويعهم وهم ينفقون اليوم كثيرا لأنهم فى
مراحل الاستصلاح والإنشاء ولن يدوم هذا الإنفاق مع الزمن .

– أن تكون لديه المصانع الأساسية لقيام صناعة قومية ، وأساس ذلك صناعة
المotor والدينamo ، وأسبانيا التى يقولون إنها من أفقر بلاد أوروبا ، لديها نحو
عشرين مصنع موتورات ، وهم يصنعن بأيديهم موتور الكاميون والجرار والقطار
وموتور آلة التصوير وحجمه فى حجم عقلة الأصبع ، بل هم يصدرون المmotورات
لأمثالنا .

– صناعة السلاح بكامل أنواعه والذخيرة بكل مستوياتها ، وهذه والحمد لله
موجوده عندنا ومستواها عظيم جدا .

– صناعة القاطرات لأن القطار اليوم وسيلة المواصلات الكبرى ، ونحن أقدم
بلد خارج أوروبا عرف سكة الحديد ، ولكننا إلى يومنا هذا لانصنع قطارات ، إننا
نستورد كل الأجزاء الأساسية ونركبها هنا (تركيبا شيئا) ولكننا لانصنع المحرك
سواء كان محرك بنزين أو فحم أو ديزل أو بخار .

- صناعة السفن سواء أكانت سفن نقل بضائع أم ركاب أم سفن صيد ، لأن ثلث غذاء البشرية من البحر ، ونحن مع الأسف رغم أننا نشتري مراكب الصيد وأدواته عجزنا عن إنشاء شركة صيد سمك واحدة ناجحة .

- صناعة نسيج كاملة ، وهذه لدينا ولكن مستواها في هبوط ، لأن مستوى العاملين فيها من المهندسين إلى العمال في حالة لاتسر ، والإدارة « شوربة » ، وقد سبق أن أشرت إلى أننا لم تخلص بعد من عقدة العقلية الزراعية .

- أن يكون في البلد جهاز تعليمي صحيح فعال ، ومن المؤسف أننا في عصر الاحتلال قبل الثورة المباركة كنا ندير مدارسنا القليلة بكفاية عامة ، ومدرسة المعلمين العليا أخرجت مربين وعلماء تعجز جامعاتنا اليوم عن إخراج أمثالهم ، بل إن مدارسنا كانت لاتعجبنا فأنشأنا جهازاً تعليمياً هائلاً يسمى الجمعية الخيرية الإسلامية ، كانت هيئة أهلية ولكن مدرسيها كانوا أساتذة ، وكان للجمعية الخيرية في تاريخنا الفكري من الأثر ما لا يقل عما كان لجامعة القاهرة أيام عزها من ثلاثين سنة ، أما اليوم ولدينا آلاف المدارس فإن الجهل أصبح طبقات بعضها فوق بعض ، وكلما زاد عدد الجامعات عندنا انخفض مستوى التعليم الجامعي ، وفي سنة ١٩٥٦ أنشأت مشروع الألف كتاب ووجدت من العلماء والمؤلفين والمترجمين كباراً وصغراءً ما مكتنى من إخراج حوالي ٤٠٠ كتاب عظيم القيمة في سنتين ، ولكل ذلك على كفاية رجال العلم الذين تقضوا بمشاركتي في هذا المشروع أقول لك إن الكاتب الأمريكي المعروف جيمي أورويل أخرج كتابه الحال « ١٩٨٤ » سنة ١٩٤٨ وترجمناه نحن وظهر في سلسلتنا سنة ١٩٥٦ أي بعد ثمانى سنوات من تأليفه ، وكانت ترجمتنا العربية رابع ترجمة لهذا الكتاب بعد الفرنسية والألمانية والإيطالية . وهذا يدللك على أننا كنا في طبعة العصر علماً ، وجدير بالذكر أن ترجمة ذلك الكتاب وإخراجه في سلسلة الألف كتاب كانا من الأسباب التي اضطررتني إلى الاستقالة من إدارة الثقافة والعودة إلى الجامعة ، لأن بعض الوشاة ألقوا في روح وزير التربية إذ ذاك السيد كمال الدين حسين صبحه الله بالخير ، أن هذا الكتاب غير أخلاقي وخطر ، ولا بد من سحبه من السوق ولا بد من مؤخذاتي على إخراجه ، واستدعاني الوزير وعاتبني أشد العتاب على إخراج ذلك الكتاب ، ولم أفهم لماذا أستحق اللوم وأنا أضع بلادي في طبعة بلاد العالم

فكريا ، ومن يومها استقر في ذهني أنني لا يمكنني العمل مع هذه العقلية ، وبعد قليل تركت العمل في الوزارة فعلا وعدت إلى مكانى في الجامعة ، ولكنى – ومن تفضل بمعاونتى وتشجيعى وفي مقدمتهم الوزير الجليل الأستاذ أحمد نجيب هاشم ، والأخ العزيز أنيس منصور وكان أيامها شابا يتألق ذكاء ونشاطا ، وأخي الأستاذ مصطفى الشهابي مد الله في عمره – استطعنا أن نخرج فوق الأربعين كتاب في عامين .

وقد تحدثت أكثر من مرة عن تدهور أجهزة التعليم عندنا ولكنى سأتناوله فيما بعد ، وأين كيف أن مؤسسات المال الإسلامية تستطيع النهوض بها .
أن تكون في بلد صناعة ورق تسد كل حاجاته منه، لأن الورق أداة الثقافة والعلم الكبرى ، وليس هناك بلد محترم في الدنيا لا يصنع كل ما يحتاج إليه من أصناف الورق .

– وفي عصرنا هذا لابد أن تكون في البلد صناعة كيمائيات وأدوية وافية بكل حاجاته ، لأن الصناعة تقوم أساسا على الكيميا ، والصحة العامة لاستقيم إلا بالأدوية ، وإلى جانب الكيميا لابد من معاهد دراسات طبيعة وخاصة الكهرباء والمغناطيسية والالكترونيات بشتى أنواعها .

– ولابد كذلك من صناعة بلاستيك متطرفة ، وهذه موجودة عندنا إلى حد لا يأس به وإن كان ينقصها الكثير بل الكثير جدا .
ونحن نستطيع أن ننشيء في بلادنا العربية والإسلامية ذلك كله ، ولكن يحول بيننا وبين ذلك ثلا ثلاثة عقبات .

الأولى : هم السمسارة :

فكل صناعة من تلك التي ذكرتها يستورد بضاعتها وكلاء وسماسرة أقوباء جدا وخطرون جدا ، وهم يحاربون إنشاء أي صناعة منها في بلادنا لأن ذلك يمنع مكاسبهم ، وكل أصحاب البلايين الذين تسمع عنهم ولا تراهم سمسارة يكسبون مئات الآلاف من الاستيراد ويتقاضون الملايين من الشركات المنتجة الأجنبية لكي يحولوا دون إنشاء الصناعات عندنا ، والكثيرون منهم يتعاملون مع البنوك الربوية في بلادنا ، بل بعضهم يملكونها ، وفي عصر الانفتاح الذي نعيشه الآن (وقد أسانا

استخدامه تماماً) يعتمد كل بلد غربى مورد لأى صنف من هذه على بنك محلى يتبعه ، ولهذا ففى بلادنا اليوم بنوك أمريكية وإنجليزية وفرنسية وإيطالية وأسبانية ، واليابان تعتمد فى تعاملها معنا على بنوك أنشئت للتعامل مع الشرق الأقصى وهونج كونج ، وهذه البنوك المصرية ظاهراً الأجنبية باطنها تحارب الصناعات المحلية وتشكك فيها .

وقد جرى فى أحد المجالس نقاش حول صناعة الورق .
قلت : إن صناعة الورق صناعة استراتيجية مثل صناعة السلاح أى أننا لابد أن ننتاج الورق فى بلادنا كما ننتج السلاح حتى لو كان الورق الذى سننتاجه فى بلادنا أغلى من الورق الذى نستورده فإن الأمر يستحق ، لأننا لابد أن نملك صناعة ورق فى بلادنا .

فصاح رجل ضخم الجثة عالى الصوت : هل هذا معقول يناس ؟ الورق نستورده بثلاثة أرباع تكاليف صناعته فى بلادنا ، هل نرمى بفلوسنا فى البحر ؟ !

قلت : أولاً يمكن أن يكون الورق المستورد أرخص من الورق المنتج محلياً : وثانياً حتى لو كان أغلى فإن إنتاج الورق محلياً ينبغي أن يكون جزءاً من السياسة القومية لأن الورق سلاح العلم ، وهو مكمل لكل الصناعات المحلية لأنه أصلح مادة للتغليف وخصوصاً الورق المقوى المسمى كاردبورد .

وطالت المناقشة بيني وبينه ، وأخيراً همس فى أذنى صديق :
- هذا سمسار ورق وعضو فى لجنة استيراد الورق وربحه هو وحده من الاستيراد يصل إلى سبعة ملايين من الجنيهات فى السنة ، إنه هو وزملاءه مستعدون للقتل فى سبيل المحافظة على هذا الكوميسيون .
إذن فكيف نحصل على الأموال الازمة لهذه الصناعات كلها على المدى الواسع ؟

هناك خطواتان للوصول إلى ذلك ، الأولى أن نعمم إنشاء المؤسسات المصرفية الإسلامية حتى لا يخلو منها بلد إسلامي أو عربي ، وذلك لأن تلك المؤسسات ستندف خلطتها عن طريق شبكة أو أكثر من المنشآت المصرفية الإسلامية فى كل بلد عربي وإسلامي ، لأننا سنعمل على أساس أن العالم الإسلامي وطن واحد

متكملاً اقتصادياً ، وما لا يوجد في مصر يوجد في السودان وما لا يوجد في السودان يوجد في سوريا ، وإذا كانت السياسة تعرف الحدود بين بلاد الوطن الإسلامي فإن الإسلام لا يعترف بهذه الحدود ، فال المسلمين أمة واحدة ، ومال المسلمين مال واحد .



الفصل الثاني عشر

**نشر الوعي الادخارى
باب واسع
لنهوض الاقتصادى**

أكمل حديثي عن شيكات مؤسسات المال الإسلامية لأفرغ بعد ذلك للكلام عن الادخار ، قلت إننا ينبغي أولاً أن ننشر المؤسسات المالية الإسلامية في طول الوطن العربي والإسلامي وعرضه وأنا أعرف أن بيت المال الإسلامي له فروع في بلاد عربية وإسلامية كثيرة ، وكذلك بنك فيصل ، ولكنني أريد أن يكون التوسيع في هذه المؤسسات قائماً على خطة ترمى إلى أنه ينبغي لا تخloo مدينة عربية أو إسلامية كبيرة أو صغيرة من مؤسسة مالية حتى يتجمع المال في أوعية عامة تغطي العالم الإسلامي كله ، وتستطيع بعد ذلك الانطلاق للعمل الكبير من قاعدة إسلامية شاملة .

وعندما تتحدث بعد قليل عن الادخار سنرى أنه لابد من إنشاء فروع للمؤسسات الإسلامية المالية في كل قرية ، وفي كل حى من أحياe المدن لكي يتحقق الهدف الكبير المقصود ، والآن ننظر في موضوع الادخار .

في سنة ١٩٧٣ أصدر العالم الاسكتلندي آدم سميث Adam Smith كتابه المشهور « ثروة الأمم » الذي أصبح من يوم صدوره الأساس المتبين الذي قام عليه علم الاقتصاد الحديث وأدام سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠) لم يبدأ حياته العلمية اقتصادياً ، ولكنه بدأ فيلسوفاً أخلاقياً ، ثم اتجه شيئاً فشيئاً نحو الاقتصاد ، بعد اتصاله بجماعة من مفكري عصره من بناء الفكر الأوروبي الحديث من أمثال تورجو Turgot وألأمبير D. Alambert وأندريه موريليه Andre Morelet وهلفيتيوس وفرانسوا كيساي Francioi Quesnay المفكر العظيم الذي أقام نظرية الفيزيوس كرات التي تقول : إن الأرض وما يخرج منها هي أساس الاقتصاد كله ، وهو لاء

الذين ذكرت يعتبرون فعلاً واضعى أساس قوة أوروبا ، وإذا أضفت إليهم .. في ذلك العصر .. ديفيد هيم وجون ستيوارت مل ومالهما من أثر في تكوين الفكر الأوروبي تبيّن الحقيقة الكبرى التي لا نريد أن نؤمن بها في بلادنا ، وهى أن الفكر هو الذي يقود المجتمع وينبىء الحضارة ، ونحن مع الأسف نصر على التمسك بالقول إن قادة المجتمع هم السياسيون والعسكريون والإداريون ، ونحن في المجالس المتخصصة ومجلس الثقافة في مصر يبح صوتنا وتتحطم رعوسنا في الحديث عن حلول مشاكلنا ، ونرسل بالمذكرات والدراسات إلى رجال الدولة فلا يكفلون خواطرهم عناء قرائتها ، ويفضلون عليها المذكرات السطحية الخاوية التي يكتتبونها هم ويرفونها إلى الوزراء لتأخذ مكانها نحو التنفيذ ، وتنفق الدولة في ذلك الأموال - ثم يتضح - بعد خسائر مالية فادحة وضياع وقت ثمين - أنها لا تساوى شيئاً ، وهكذا يضيع الوقت ويضيع المال ، ونحن مكاننا لانتقام ، وعلى كثرة ما نسمع من كلام السياسيين والإداريين وأعضاء مجلس الشعب لم أجده إلا واحداً منهم فحسب يهتم بالفكر والمفكرين ، وهو السيد عبد المنعم عماره محافظ الإسماعيلية فهو فعلاً مفكراً يعمل بفكرة وقارئ حريص على مستوى الفكر .

أقول : إن آدم سميث الذي درس وتكون فيلسوفاً أخلاقياً كتب كتاب ثروة الأمم الذي كان له أعظم الأثر في تطوير الفكر الاقتصادي والعالمي ، وهو يفتح الفصل الأول من كتابه وعنوانه « تقسيم العمل والقيمة والتوزيع » قائلاً : « إن العمل السنوي هو الرصيد الذي يعتمد عليه الشعب أساساً في الحصول على ضرورات حياته ووسائل رفاهيته » وبهذا وضع هذا الرجل يده على الأساس الحقيقي لثروة أي أمة ، ولكن أعرفك بقيمة هذه الحقيقة أقول لك إن كل دولنا من بعد عصر الراشدين كانت تقيم ثروتها على الضرائب ، أي على اغتصاب ثمرات عمل العاملين ، والدولة الرومانية التي يبالغ الغربيون في تعظيمها - أقامت اقتصادها على الغزو والاستعمار ونهب الشعوب ، وعلى هذا الأساس أيضاً أقامت الدول الأوروبية اقتصادها في العصر الحديث ، والمستعمرات كانت رأسماً أوروبا الاستعمارية ، ورخاء بريطانيا في العصر الفيكتوري لم يقم على عمل الإنجليز بل على جهد العاملين في مصر والهند وبقية بلاد أفريقيا وأسيا ، وإلى حين قريب كانت الولايات المتحدة تقيم اقتصادها على نهب بلاد أمريكا الجنوبية والوسطى ، ونحن مع الأسف نقيم اقتصادنا اليوم على الديون والقروض والمنعن . وهذه الحقائق تكفى

لكى ترى كيف أن عبارة آدم سميث التى بدأ بها كتابه العظيم كانت تحدياً للفكر الاقتصادى والسياسى فى عصره ، وهذه الأفكار هى صميم ما أريد أن أقوله فى هذه المقالات .

ولكن الفصل الذى يهمنا من كلام آدم سميث بصورة أكبر هو الفصل الثانى ، وعنوانه : « رأس المال والادخار والاستثمار » وهو يتحدث فيه عن طبيعة رأس المال ، وتراته واستخدامه ، وهو لا يستخدم فى التعبير عن رأس المال لفظ Capital بل لفظ Stoch ، والـ « ستوك » عنده يشمل كل المال الدائر فى السوق : مال المنتج ومال المستهلك (أي الثروة القومية كلها) ولا يدخل فى ذلك مال الدولة أو مال الخزانة ، لأن المفروض فى بلاد الغرب أن الدولة لا تملك من المال إلا القدر الذى تحتاج إليه لدفع رواتب الموظفين والإنفاق على بعض المرافق الرئيسية وعلى رأسها الجيش والأسطول ، والأمة هناك هي التي تملك معظم المرافق وتديرها بخلاف ما جرينا عليه نحن من أن الدولة تملك كل الثروة القومية ، وكل المرافق وكل شيء بما فى ذلك الشعب نفسه ، فهو فى العرف العام عندنا ملك للحكومة ، وحتى الفقهاء يقررون مبدأ أن المال كله مال الدولة (١) ، وإذا نظرت فى أحسن كتب الأموال عندنا وهو كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام وجده يبحث فى صنوف الأموال التى يليها الأئمة للرعاية وأصولها فى الكتاب والسنة وليس فى الكتاب شيء عن الأموال التى تملكتها الرعية ، لأن المفروض جدلاً – أن الرعية لا تملك مالاً بل الأمة نفسها رعية والرعية قطيع الغنم أو الجمال أو ما شئت من أصناف النعم ، وهى بهذه الصفة ملك الراعى ، وهذه مفاهيم بدئية عندنا ، وإن لم تكن إسلامية ، أما آدم سميث وجون ستيوارت مل فى كتابه أسس الاقتصاد السياسى Principles of political Economy وفرانسو كيسنائى رائد الاقتصاديين الفرنسين فإن الثروة القومية عندهم هى ثروة الأمم ، ويدخل فيها مال الحاكم والحكومة ، والحاكم والحكومة عندهم ملك للأمة أي أن الأمر هنا مختلف تماماً .

ورأس مال الأمة أو الـ « استوك » عند آدم سميث ينقسم إلى قسمين كبيرين : رأس المال الثابت كالأرض والأنهار والمناجم والبحار ورأس المال الدائر Circulating Capital وهو غلاف الأرض وكل منقول ، ويدخل فى ذلك المال . والمال عند

آدم سميث هو عجلة التبادل الكبرى ووسيلة التجارة الرئيسية ، والمال ينشأ ويتجمع أساساً من العمل والإدخار والتراكم **Accumulation** أي تراكم المدخرات عاماً بعد عام حتى تصبح رعوماً أموال ضخمة تقام بها المشروعات الخاصة والعامة ، وتزداد قوته وثباتها بحسن الإدارة وبعد النظر والتدبير . وهنا أصل بالقارئ إلى لب الموضوع الذى أتحدث عنه لأننا لا نستطيع أن نقيم ثروة قومية إلا إذا كان لدى الشعب مال مدخر يمكن له من إنشاء المشروعات التى لا بد منها لشعب قوى مستقل ومالك لزمام مصائره .

وأتابع أفكار آدم سميث هنا لكي أفرغ بعد ذلك للكلام عن الإدخار ، فأقول إن آدم سميث يتفق مع الفيزيوكراتس أي الطبيعيين على أن العمل الوحيد المنتج هو العمل الزراعى لأنه إنتاج القوت ، وهو متجدد عاماً بعد عام ، وكل عمل عدا العمل الزراعى غير متتج أو غير مشرم فى رأيهما ورأى آدم سميث ، وكان مثل هذا الكلام معقولاً ومقبولاً في عصره ، لأن الانقلاب الصناعى الذى نقل محور الإنتاج من الزراعة إلى الصناعة لم يكن قد بدأ بعد .

وآدم سميث يرى أن الإدخار هو أساس ثروة الأمم . والإدخار في رأيه استثمار وكل مدخر هو مستثمر من تلقاء نفسه لأن الإدخار هو ذلك الجزء من إنتاجك الذى تستطيع صيانته عن الإنفاق ، وهو يصبح ثروتك وعماد حياتك المادية مع التراكم والتضخم عاماً بعد عام ، وأنت تستطيع أن تنشئ به تجارة أو صناعة إذا نجحت في تكبير حجمه بحسن التدبير ، وأنت تستطيع كذلك أن تشارك به مع غيرك في إنشاء صناعة أو تجارة كبيرة . أما الجزء الذى تنفقه من كسبك فهو رأس المال هالك ، ولا يعتبر ثروة لك أو ثروة للأمة ، وهذه الأفكار قالها قبل ذلك بقليل الاقتصادي الفرنسي تورجو ، ولهذا فهى تسمى في العادة أفكار تورجو سميث ، وهذه الأفكار تستذكر الإنفاق وتقول إنه تضييع للجهد والثروة والإنسان لهذا لابد أن ينفق أقل جزء مما يكسب ويدخر الباقى ، وهو يستطيع ادخاره بضائع وأشياء عينية كما يستطيع تحويله من خرافته إلى مال ، وهذا ضروري أحياناً لأن البضائع قد تفسد أما المال فلا يفسد ، ولكنه هو نفسه لا قيمة له في ذاته إلا إنه وسيلة تعامل ، ومن هنا كان الاستثناء من المال خطأ فهو مجرد وسيلة وأنت إذا جمعت وعندك مال الدنيا فإنك لا تستطيع أن تأكل المال ورغيف خبز في هذه

الحالة خير من خزانة مال ، وآدم سميث يستنكر تثمير المال عن طريق إقراضه بالربا ، لأن الربا في كل صوره استغلال لحاجات الناس . وهذا طبيعى لأن الإقراض بالربا وتمير المال في أموال الناس واستذلال الناس بالديون والسيطرة عليهم بتهديدهم ببيع المرهونات لاستيفاء الدين وأرباحه ، كل هذه أفكار يهودية ، وقد سبق أن تكلمت في ذلك بما يغنى عن التكرار .

وهذه الأفكار كلها قريبة من الفكر الإسلامي في شأن المال ، فإن المال - من وجهة النظر الإسلامية — لا قيمة له في ذاته ، والقناطير المقطرة من الذهب بلاء يفسد حياة الإنسان . وفي سورة الإسراء سلسلة ذهبية من الآيات المحكمات إذا أنت قرأتها بتدبر تبيّنت أن كل ما قاله آدم سميث وتورجو متضمن فيها بأبلغ أسلوب ، وهي في مجموعها تكون جانباً رئيسياً من الفكر الاقتصادي الإسلامي ، وسائل بها الآن على نسق ابتداء من الآية ٢٦ وأرجوكم أن تفسرها الآن تفسيراً جديداً على ضوء ما قدمت على ضوء روح عصرنا .

قال جل جلاله :

﴿ وَءَاتِيَ الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّيْلِ وَلَا تُبَدِّرْ تَبَدِّيرًا * إِنَّ الْمُبَدِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيْطَنِ وَكَانَ الشَّيْطَنُ لِرَبِّهِ كَفُورًا * وَإِمَّا تُعْرِضُ عَنْهُمْ ابْتِغَاءَ رَحْمَةِ مِنْ رَبِّكَ تُرْجُوهَا فَقُلْ لَهُمْ قَوْلًا مَيْسُورًا * وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عَنْقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلُّ الْبَسْطِ فَقَعْدَ مَلُومًا مَحْسُورًا * إِنَّ رَبِّكَ يَسْطُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَيْرًا بَصِيرًا * وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَقَ تُحْنُّ تَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خَطَاً كَبِيرًا * وَلَا تَقْرُبُوا الزَّنِي إِنَّهُ كَانَ فِحْشَةً وَسَاءَ سَيِّلًا * وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظُولُومًا فَقَدْ جَعَلَنَا لَوْلَاهُ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا * وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتَيمِ إِلَّا بِالْتِي هُنَّ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَلْعَنَ أَشْدَهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْتَوْلًا * وَأَوْفُوا الْكِيلَ إِذَا كِلْتُمْ وَرَثُونَا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ ثَأْوِيلًا ﴾

الإسراء ١٧ / ٢٦ : ٣٥

وأنبهك هنا إلى أن الله سبحانه يورد بين آيات اقتصادية آيات أخرى أخلاقية مثل النهي عن الزنا ، وقتل الأولاد والنهي عن قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، والحكمة في ذلك هي أن سياسة المال في الإسلام جانب من النظرية الأخلاقية الإسلامية العامة .

والآن ننتقل إلى الفقرة التالية من بحثنا هذا فأرجو أن تستحضر في ذهنك كل ما قلته إلى الآن حتى نصل في النهاية إلى التائج التي نتوخاها من وراء هذه الدراسة .

★ ★ *

ثروة الأمة إذن هي ثروة أفرادها وليس ثروة حكومتها . لأن الحكومة لا يتحقق لها إسلامياً واقتصادياً - أن تملك من المال إلا ما تسير به أمورها من دفع رواتب الموظفين والإتفاق على الدفاع . وليس من حق الدولة أن تهيمن على كل المرافق لأن المرافق للشعب، وينبغي أن تترك للشعب ليديرها بما فيه صالحه لا بحسب ما يراه الحكام . لأن الحكام لا يعرفون إلا نادراً حاجات الشعب الحقيقية ، وهم نادراً ما يحسون إحساساً حقيقياً بمدى متابعت الشعب والأمة ، مadam رجال الحكومة أفراداً من الشعب ، فكيف ولماذا يكونون أفضل أو أأمن من غيرهم لمجرد أنهم موظفون ؟ بل الحق أنهم خدم الشعب لا سادته ، واعتبار الشعب رعية والحكومة راعية مفهوم غير أخلاقي ، ومن ثم فهو ليس إسلامياً .

★ ★ *

وثروة الأمة الحقيقة هي ثمرة عمل المواطنين . وأبرك العمل هو إنتاج الأمة لغذائها ، لأن ذلك ضمان استقلالها وأمنها على نفسها . ولا يجوز لأمة حرية على استقلالها وأمنها وكرامة شعبها أن تستدين لطعم ، فضلاً عن الاستدانة بالربا . وبدلأً من أن تستدين لتعطى كل مواطن عشرة أرغفة في اليوم لابد أن تقنع الشعب بأن يكتفى المواطن برغيفين أو حتى برغيف في اليوم لكل فرد . لأن المواطن لن يموت جوعاً إذا هو اكتفى برغيفين أو رغيف واحد في اليوم ، ولكنه سيموت إنسانياً وقومياً (وصحيماً أيضاً) إذا نحن افترضنا بالدين لكي نضمن له عشرة أرغفة في اليوم .

ومادامت الثروة كلها كسب الشعب فهو الوحيد الذى يقرر ما يدفعه الفرد من الضريبة . وهذا مبدأ كان ينبغي أن تكون السابقين إليه إذا كنا نفك على هدى الكتاب والسنة ، ولكن الإنجليز سبقونا إليه وقالوا : لا ضرائب بدون تمثيل (برلماني) :

ومadam المال كلها مال الشعب فلا يجوز - إسلاميا وقوميا - مصادرته أو المساس به أو توجيه استخدامه من ناحية السلطة الحاكمة . وليس فى الدنيا دين أو عقيدة أمنت النفس والمال كما أنهما الإسلام ، لأن تأمين المواطن على ثمرة كسبه هو الدافع الأساسى له إلى العمل ، فإذا لم يأمن المواطن على ماله أخفاه أو بده أو تراخي أو توقف عن العمل فتتلاشى الثروة القومية . وهذا هو المعلول الذى هدم الكيان الاقتصادى للعالم الإسلامي كله . والمصادرات وعدوان الحكم على أموال الناس هي السبب الأكبر فى فقر الشعوب الإسلامية بل إملاقتها . وإلى مطلع العصر الحديث كانت شعوبنا كلها شعوباً مفلسة . حتى الحكومات التى بدأت غنية كالعثمانيين - أفلست فى النهاية بسبب عدوانها المستمر على أموال المواطنين ، لأن الأمر انتهى إلى أن الحكومات لم تجد ما تعيش عليه : فلا ثروة قومية تفرض عليها ضرائب ولا مال يصدر . والسلطان المملوكي قبل الأخير ، وهو قتصوه الغورى كان سلطاناً مفلساً ، وقد وصفه السفير الأسبانى برو مارثيردى انجلاري Peromartyrde Anglaria على أنجلاريا خشب على بلاط قصره فى القلعة وعليه قفطان قبیر من التيل .

فلتكن تكون هناك ثروة قومية لابد أن يكون هناك أمان على النفس والمال . ولا سلطان للحكومة على شيء من مال الناس إلا بنص يضعه الشعب بنفسه . ومعظم ما نقاشه اليوم من الفقر الاقتصادى ناتج من عدوان العصر الناصرى على الأموال والأنفس . وكل ما تم فى ذلك العصر من تأميمات ومصادرات كان عملاً غير إسلامي أو قومي . ومصر فى نهاية القرن التاسع عشر كان حكامها قد بددوا ثروتها وأغرقوها فى الديون . ومن بداية الاحتلال البريطانى إلى سنة ١٩١٣ كان الشعب المصرى قد سدد معظم ديونه واستعاد - عن طريق الشراء - كل شبر من الأرض استولى عليه الأجنبى . وهذه السنة بالذات - بحسب ما قرأته فى مقال

لا أذكر عنوانه أو أسم كاتبه - ولا أذكر إلا أنه فرنسي نشر في مجلة مصر المعاصرة L'Egypte Contemporaine كانت سنة استعادة الشعب المصري لتوازنه المالي ورخائه الداخلي . ومن ١٩١٣ إلى ١٩٥٢ كنا قد أعدنا بناء اقتصادنا القومي وأنشأنا ثروة قومية جديدة ، وظهر فيها مزارعون عظماء أنشئوا ضياعاً وأدخلوا زراعات ونهضوا بأخرى وبلغت صادراتنا الزراعية - بفضل هؤلاء - مبلغاً يزيد على عشرين مليون جنيه في السنة ، ونشأ فينا اقتصاديون صناعيون وتجار مهرة واقتصاديون بارعون من أمثال طلعت حرب ومدحت يكن وفؤاد سلطان وأمين يحيى وسيد ياسين ، وعبد اللطيف أبو ر吉لة وإبراهيم عامر ومحمود شكري ومحمد فرغلى نهضوا بالاقتصاد المصري نهضة كبيرة ، وكل الثروة القومية التي بناها هؤلاء جميرا بدمها عبد الناصر بسياسته المدمرة ، وسرق الجانب الأكبر منها رجاله ومساعدوه ، بل عاقبنا صناع هذه الثروة القومية فعلناها وسميناهم إقطاعيين لصوصاً . وما بقي من آمال إعادة البناء تبدد نتيجة لتشريعات مخربة منها قانون العمل الفردي وهو مصيبة قومية أتعسـت العمال وخربت الصناعة ويليها في التحرير قانون مجانية التعليم التي خربت البناء العلمي الثقافي الذي بنياه من بداية القرن إلى قيام الثورة المباركة . والطامة الكبرى هي سياسة دعم الطعام تحت ستار الأمن الغذائي . ومن المستحيل أن يؤمن أي شعب غذائياً إذا كان يأكل بالقروض والحسنات الخارجية . وقد كان الرغيف قبل الدعم بقرش ، وهو اليوم بعشرة قروش . ومن عجائب الحالة الفكرية المصرية في أيامنا هذه أن الذين ظاهروا احتجاجاً على زيادة ثمن الرغيف من قرش إلى قرش ونصف في ١٨ و ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ هـ أنفسهم الذين يتزاحمون اليوم على بائع الرغيف بعشرة قروش ، وليس هذا بغريب ، لأن الذين دمروا حياتنا الاقتصادية والسياسية دمروا في نفس الوقت فكرنا ، والنظرية الأساسية عندهم كانت تقول إن البلد ينبغي ألا يكون فيه إلا سيد حر واحد ومالى واحد وتفكير واحد ومتكلماً واحد وهو السيد الأعلى ، ومن نتائج هذا الفكر المدمر أن ثروة الفكر التي بنيتها من أوائل القرن الماضي تتصرفى اليوم بسرعة رهيبة كأنها ماء وضعته في غربال . ونحن اليوم لا نفكر بالعقل أو المنطق بل « بالبسطreme » لأنهم عندما أخذوا أدمنتنا وضعوا لنا مكانها - بعيداً عنك صرمة .

★ ★ ★

وكل هذه سياسات وممارسات ينبغي أن تبطل حتى نستطيع بناء اقتصاد حقيقي سليم يقوم على العمل والإنتاج الجيد والادخار . ومعظم إنتاج القطاع العام إنتاج غير جيد ، أو هو - على الأقل - إنتاج لا يصلح للتصدير ، فهو ثروة استهلاكية يياع أقلها في محلات القطاع العام ويكتس باقيها في المخازن . ولا سبيل إلى إصلاح ذلك إلا بأن ترفع الدولة يدها عن مال الشعب واقتصادياته . فإن الدولة بطبيعتها لا تصلح تاجرة أو صانعة . والبائع الموظف الذي يقف لبيع في القطاع العام يعتقد أنه سيد العميل لمجرد أنه موظف « قد الدنيا » كما يقولون وما من مرة دخلت محلًا من محلات البيع التابعة للقطاع العام إلا خرجت مغموماً ، فإما أن يغمى السيد البائع - وهو دائمًا على حق - أو تغمى البضاعة التي أشتريها .

إذا أصرت الدولة على التمسك بقطاعها العام فهي حرة في ذلك ، ولكن عليها أن تدعنا على الأقل أحجاراً في أن نبني لأوطاننا اقتصاداً جديداً سليماً على أساس الادخار ، وقد رأيت فيما مر بك أن الادخار توجيه قرآنی تضمنته الآيات التي سقناها من سورة الإسراء ، ورأيت كذلك أن الادخار أساس الاقتصاد الغربي غير الربوي الذي وضعه بناء الفكر الاقتصادي الغربي ، وقد حدثتك عنهم بما فيه الكفاية . فدعنا ندخل الآن في لب هذه الدراسة ، وهو بناء الفكر الادخاري القومي على نطاق واسع لكي نبني ثروة قومية حقيقة سليمة ومتينة وواافية بكل مطالب القوة القومية والاستقلال القومي التي حدثتك بها ، وكل ما نرجوه أن يريحنا جهابذة الاقتصاد الربوي الحكوميون من عقربيتهم حتى نستطيع أن نبني « على نصيف » وما رأيك في ناس يقولون إن البنوك الربوية حلال ومؤسسات المال الإسلامية حرام؟ وهؤلاء لا تستبعدنقط أن يقولوا لك يوماً ما أن شرب الماء الزلال حرام وأن الشراب الوحيد الحلال هي بنت الحان .





الفصل الثالث عشر

أسس الاقتصاد
الإسلامي السليم
العمل الجيد
الصالح للتصدير
والوعى الادخارى

كDNA أن نصل بهذه الدراسة إلى ذروتها وندخل في صميمها
وهو الإجابة عن أسئلة رئيسية منها :

- إذا كانت سياسة المال في الإسلام جزءاً من أخلاقيات
الإسلام وهي ما نسميه بـ مكارم الأخلاق - فكيف يكون التطبيق
العملي للتدبر الأخلاقي للمال ؟

- كيف ننشيء مؤسسات مالية إسلامية أخلاقية لا ربوية ، وتحقق
مع ذلك أرباحاً ؟

- كيف نجعل المال والمؤسسات المالية الإسلامية وسيلة
للنهوض ببلاد الإسلام وتحقق منها الغذائي والتكنولوجي ؟

- كيف يكون المال الإسلامي رابطة بين المسلمين وبладهم
بعضها البعض ؟

وأعتقد أننا إذا استطعنا أن نقدم هنا إجابة معقولة وعملية عن هذه الأسئلة أو
بعضها نكون قد قدمنا بهذه الدراسة خدمة حقيقة إلى عالمنا الإسلامي .

وأحب أن أتقدم للقارئ قبل الدخول في هذا الفصل من البحث بثلاثة رجاءات
أساسية .

أولها أن يعتبر هذه الدراسة بكل ما فيها مجرد فتح لموضوع إنشاء اقتصاد
إسلامي عملي سليم ، وكل جزء فيه قابل للتعديل أو النقض ، لأن صواب الرأي
لا يخرج إلا من الحوار الهادئ المتأني وسعة الصدر واحترام آراء الآخرين .

والثاني هو أن هذا الكلام يصدر عن لأننا مسلمون ولكن هذه الحقيقة لا ينبغي
أن تنسينا أن الإسلام في ذاته حضارة ، والحضارة حرية وتسامح ومحبة ، وإسلامنا

الحضارى يأمرنا بأن نحترم كل الأديان ، وأن نذكر دائمًا إذا كنا نعتز بإسلامنا فلا ينبغي أن ننسى أبداً أن المسيحى أيضاً يعتز بمسيحيته ، وله الحق كل الحق في ذلك ، ولا يجوز لنا أن نقول كلمة أو تصدر عنا إشارة فيها لفظ يجرح شعور أي مسيحي أو يهودي ، ومن هنا فإننا نرجو من يشاء من المسيحيين واليهود والبوديين وغيرهم أن يدخل معنا في هذا الحوار ، لأننا ن تعرض هنا لمشكلة الاقتصاد العالمي ، وهي مشكلة عصرنا ، وكل الذي نرجوه هو أن يكون الحل الإسلامى لمشاكل الاقتصاد حلاً معقولاً ومحبلاً وصالحاً للتطبيق عند غير المسلمين . والقارئ يذكر أننى تحدثت في هذه الدراسة بكل احترام وتقدير عن موقف مارتن لوثر من الربا وتدمير المال وعن آراء مفكرين كثيرين غير مسلمين أمثال فرانسوا كيسنائى والفيزيوكراتسى وآدم سميث وجون ستيوارت ميل ، وكل الذي استذكرناه هو الفكر الاقتصادي اليهودى الذى يحرم المراباة بين اليهود ولكنه يجيز لليهود التعامل بالربا الفاحش وانتصاص المال من غير اليهود وأنا واثق من أن هذا الفكر غير يهودى أصيل أي لا وجود له في التوراة ..

والرجل الثالث هو أن يستجمع القارئ كل ما قلته في هذه الدراسة فكل جزئية من البحث لازمة لنا للوصول به إلى الثمرة المطلوبة ، ومن الأساسيات عندي أن كل مقال لا يقرأ لا ينبغي أن يكتب ، وكل كتاب لا ياتى لا ينبغي أن يطبع لأن القصد من الكتابة هو النفع العام . وما من سطر كتبته هنا إلا وفي ذهنى أننى أخدم به النفع العام ..

بهذه الرجاءات الثلاثة في أذهاننا نستطيع أن نواصل الكلام .

★ ★ *

لكى تكون المؤسسات الإسلامية، التى ندعى لإنشائها، حرفة فى تصرفاتها وسياساتها ينبغي ألا تكون حكومية ، ولا يجوز أن تسترى الحكومات أو المصارف الخاضعة لها من الأسهم ما يعطيها سلطة تسيطر بها على مجلس الإدارة ، لأننا فى الحقيقة نريد أن نقيم اقتصاداً إسلامياً عاماً تملكه الأمة ، وتصرف فيه بما يحقق لها مصالحها دون تدخل من الحكومات ، وليس معنى ذلك أنها لا تخضع لتشريعات المال المحلية ، فهى تنفذ كل متطلبات هذه التشريعات ، ولكنها لا تخضع لرجال الدولة ولا تلتزم بخدمة سياسات هذه الدول ..

ولكى تكون قادرة فعلا على خدمة المجتمع الإسلامي ، فلا ينبغى أن تكون محلية بل لابد أن تغطى كل مؤسسة منها منطقة إسلامية ، وقد كان المثل الأعلى أن تغطى كل مؤسسة العالم الإسلامي ، ولكن التجارب دلت على أننا غير قادرین على الإدارة السليمة للمؤسسات الدولية الكبرى ، ولهذا فإنى أقول على سبيل المثال أن تعتبر منطقة المملكة العربية السعودية وبقية بلاد منظمة التعاون الخليجي ومصر والسودان نطاقا صالحًا تغطيه مؤسسة مالية إسلامية ، فيكون لها فى كل واحدة من دول النطاق فرع أو أكثر ، لأن العمل هنا سيقوم على تجميع أكبر قدر ممكن من المدخلات ، وتوجيهها لخدمة المنشآت القومية العامة التي ذكرناها آنفا : (الأمن الغذائي وصناعات المотор والدينامو والطلبيات والسيارات والورق وما إلى ذلك) .

ولكى تكون تلك المؤسسات إسلامية حقا ، فإنها لن تستثمر أموالها فى أى مشروع لا يحقق نفعا حقيقيا للأمة الإسلامية مهما كان ربحه ، ومثال ذلك شركات الحلوى للأطفال والمسليات أو أدوات الترف والزينة والعطور ، فهذه ربما جاز إنشاؤها ، فيما بعد ، أى أن تسد الحاجات القومية الرئيسية ، وهذه المؤسسات بطبيعتها قومية إسلامية شعبية عامة ، وإذا كانت حكومات بعض البلدان الإسلامية ترى اليوم حرجا فى أن تسمح لبلد إسلامي آخر بأن يشتري مساحات واسعة من أرضه لاستثمارها فى الزراعة ، فإن هذا الحرج سيزول بالنسبة للمؤسسة المالية الإسلامية : لأن لهذه المؤسسة فرعا فى نفس البلاد ، وهذا الفرع المحلى هو الذى سيشتري الأرض ويزرع ويستثمر ويقسم المحصول الناتج بين ضمان الأمن الغذائي المحلى والأمن الغذائي الإسلامي العام .

وبعض البلدان الإسلامية ترى حرجا فى السماح للعمال من غير مواطنينها بالعمل فيها بأعداد كبيرة . والحرج هنا ناشيء عن حساسية قومية محلية زائفة زرعتها الاستعمار فى قلوب المسلمين بعضهم حيال بعض ، لتفريق جمعهم ، ومثال ذلك حساسية السودان مثلا نحو الإذن للفلاحين المصريين للعمل فى السودان على نطاق واسع . وأنا هنا أتكلم بالصراحة التى تعودها الناس منى ، وأنا أعلم أن هذه الحساسية السودانية موجودة لكننا نتستر عليها لاعتبارات سياسية ، ولكننى لست رجل سياسة ولا لي بها صلة ، وإنما أنا رجل عربى مسلم أخدم الوطن العربى

وإسلامي جميما ، وانا من ناحية القلب والفكر سوداني وسعودى وكويتى بقدر ما أنا مصرى . وقد كتبت مرة فى مجلة البيئة » التى كان يصدرها الزعيم المغربي المرحوم علال الفاسى - طيب الله ثراه - مقالا قلت فيه « إننى مصرى مغربي » ولو قلت إننى مصرى مغربي أندلسى لكن ذلك استكمالا لاسمى وتوضيحا لرسمى « فما راعنى إلا وعلال يدخل على فى مكتبى فى معهدنا فى مدريد ويعانقنى ، ويقول إن كلامى حر كه واستشار لواجع نفسه ، فما أحس إلا وهو فى الطائرة فى الطريق إلى ! أقول إن الحساسية نحو هجرة الفلاحين المصريين ستتلاشى فى هذه الحالة لأنهم سيكونون مهما كانت أعدادهم عملا فى شركة استثمار زراعى سودانية يملكونها فرع البنك فى السودان ، فهم مصريون ولكنهم يعملون لحساب شركة سودانية خاضعة للقانون السودانى ، وكل العاملين فيها خاضعون لقوانين العمل السودانية والمؤسسة المالية السودانية هى كفيلة بهم إذا جاز لي أن أستخدم هذا المصطلح الشائع فى البلاد العربية ، وسيكون شأنهم فى هذه الحالة شأن المصريين العاملين فى البلاد العربية ، وهم يزيدون على المليونين وهم هناك ضيوف وعاملون ولا حساسية من ناحيتهم أصلا .

والذى أريد أن أقوله هو أن مال هذه المؤسسات سيعامل على أنه مال إسلامي عام فى خدمة المسلمين أجمعين . وأن شبكات المؤسسات الإسلامية العامة ، ستكون رابطة إنسانية إسلامية ، تخفف الكثير من الحساسيات القومية والمحلية ، التي اتبلي بها العالم الإسلامي نتيجة لدسائس الغرب وتدبراته الخافية والمعلنة ، وخاصة بعد قيام إسرائيل ، فإنها فى الواقع تعيش على خلافات العرب والمسلمين ، ومادامت المؤسسة المالية الإسلامية ستكون مؤسسة محلية قومية فى البلد الذى تعمل فيه ، فإنها ستكون حرجة التصرف فى حدود تشريعات هذا البلد دون أن يؤثر ذلك فى التزامها بالأسس الإسلامية العامة من حيث استخدام المال استخداما أخلاقيا إنسانيا كما ينت ..

وقيل أن أترك هذه الفقرة أضيف ملاحظتين : الأولى هي أن المؤسسة المالية الإسلامية ستكون لها سياسة عمالية محددة الخطوط والقواعد ، فإنها ستعد العمال الذين يستخدمهم فى مشروعاتها إعدادا حديثا بمعنى أنها ستعد لهم فى هيئة أطقم عمالية كاملة على مثال ما يعمل الكوريون مثلا ، فعمال البناء مثلا لن يعملوا فرادى

ودون تدريب ، بل سيعدون فنيا وحرفيا وعلميا على أساس أنهم أطقم كاملة لبناء مستشفى أو مدرسة أو عمارة سكنية أو عمارة مكاتب أو موقف سيارات ذي طبقات أو تحت الأرض أو إنشاء طرق أو أنفاق أو كوبرى علوى ، والطقم سيكون مكونا من كل العمال الفنين اللازمين للعمل بما في ذلك عمال الزراعة فسيدرس الفلاحون على أنواع الزراعة على الأرض على آخر التقنيات ، وسيعد المهندسون الزراعيون إعدادا علميا عمليا وسيكون عملهم منظما تنظيميا علميا تماما .

وهذا معناه أن المؤسسة ستتشريع معاهد ومراكم تدريب لكل فرع من فروع العمل . والدراسة في هذه المعاهد والمراكم لن تكون مجانية بل سيدفع المتدرب أتعابا تغطي نفقات تدريبيه ، وإذا لم يكن لدى العامل المال اللازم لنفقات التدريب فستتحمله عنه المؤسسة وتستعيدها منه على أقساط عندما يعمل .

والملحوظة الثانية هي أن العمل في كل المؤسسات الإسلامية المالية سيتم على أحسن الأساليب التقنية الحديثة ، فلا وجود لخطابات اليد ذات الخط الرديء ، وكل من يعملون فيها لا بد أن يجيدوا الآلة الكاتبة ويتقنوا استخدام الحواسيب الإلكترونية على المستوى الذي يتطلبه العمل الذي سيتولونه . وهذه اشتراطات يلزم المتقدم للعمل أن يستوفيها على نفسه قبل أن يتقدم للعمل ، لأن كل الوظائف سيتم شغلها بمسابقات لأننا ينبغي ألا نستخدم إلا الأحسن والأقدر والأكفاء لأننا سندفع الأعلى دائما والنظرية المصرية في التوظيف على أنه إحسان أو أكل عيش نظرية غير إنسانية ومدمرة . وأنا من الناس الذين يعتقدون بأن الإحسان الجائز هو إحسان الإنسان إلى نفسه بالحرص على الأخلاق الفاضلة والتزام الدين والاستماع الدائم إلى صوت الضمير . أما إحسان الإنسان إلى الغير فلا يجوز إلا على أساس المحبة والتساوی وتبادل المنافع والتعاون على الخير ، أما إحسان الإنسان إلى غيره بإعطائه المال أو توكييل العيش .. فهو إهانة لأنه يفترض أن هناك سيدا محسنا ومسودا محسنا إليه ، وهذا الأمر مهم للاثنين معا ، والمحسن الوحيد على هذا الأساس هو الله سبحانه صاحب الإحسان والأفضال على الخلق أجمعين .

أقول إن وظائف المؤسسات المالية ستكون كلها بمسابقات ، ولن تأخذ إلا الأفضل ، والوظيفة على هذا الأساس ستكون اختبارا دائما لصاحبتها ، فمادام يحسن

العمل فله الأجر والمكافأة وأبواب الترقية ، فإذا أساء أو تكاسل أو توافتت أحاطاؤه فلا بد من العقاب ، والعقاب هنا يصل إلى الفصل ، لأننا لا ينبغي أن ننسى أن المسؤولين عن المؤسسة لا يتصرفون في أموال الناس .

★ ★ *

وسيوجه جهد تلك المؤسسات أول الأمر لتوفير الغذاء ، لأنه ضرورة قومية أولاً ، ثم لأنه سريع العائد ثانياً ، فلا بد أن تطعم البلاد الإسلامية نفسها ، ولابد أن تكون قادرة على أن تقدم الغذاء لغيرها من دول آسيا وأفريقيا ، وإنتاج الغذاء هنا سيكون على نطاق واسع جداً ، لأن مهانة الاقتراض لدعم الطعام إهانة بالغة وخطأ جسيم ، (ودعم الغذاء في ذاته خطأ جسيم) ، ومادمنا قد وصلنا إلى حد التزاحم على بائع الرغيف بعشرة قروش ، مما يعني دعم الرغيف إذن؟ والحكومة على الجملة ينبغي أن ترفع يدها عن الغذاء والتجارة فهي لم تحسن بتدخلها في الأسعار والتجارة والصناعة إلى أحد : لا إلى نفسها ولا إلى الناس ، وإذا توصلنا عن طريق المؤسسات المالية والإسلامية إلى إنتاج الغذاء الكافي ، وصارت مقدادير الطعام في الأسواق فوق الحاجة اختفى تلاعب التجار بالأسعار وإخفاء البضائع وانهارت دولة المعلمين .

وبهذه المناسبة أقول إن جهد المؤسسات المالية الإسلامية ينبغي أن يتجه إلىبعد عن الحكومات ما أمكن . ولست أقصد بالحكومة هنا نظم الحكم أو الرياسات ، فهذه سياسة ، وهؤلاء رجال سياسة ، لهم علينا حقوق ، ونحن لا شأن لنا بالسياسة ، وإنما أقصد موظفي الحكومة من وكلاء الوزراء فنزا لا إلى الفراشين هؤلاء جميعاً - إلا من عصم ريك - يشتراكون في خصائص واحدة كأنهم صنف من البشر قائم بذاته ، فهم لا يفكرون ولا يستخدمون ذكاءهم إلا في مصالح أنفسهم وفي توافق الأمور . وهم حرفيون (بفتح الحاء) متسلكون بما يسمى بالروتين فيما يتعلق بمصالح الناس ، أما فيما يخصهم فلا روتين ولا قانون ، ومن ثم فهم لا يحلون لك مشكلة أبداً ، وأنت تدخل على الواحد منهم بمشكلة وتخرج بعشر مشاكل ، وتدخل إنساناً وتخرج حشرة وهم لا يتذللون في شيء إلا أفسدوه أو عقلوه ، ومهمتهم الأساسية التي يتقاضون عنها الرواتب هي تسوييد عيش الناس .

وأظننا قد انتهينا في فيما سبق إلى أن المؤسسات المالية الإسلامية هي - بكل اختصار - أوعية ادخارية .

ونحن في مجموعنا شعوب تعرف الادخار ، وتتكلم عنه ، ولكننا لسنا ادخاريين بل إنفاقيين . ولو أنك عملت إحصاء بمن يتعاملون مع البنوك في بلادنا إدخارا أو إيداعا أو تعاملأ - لمزدادت نسبتهم إلى مجموع السكان على خمسة في المائة ، وتدخل في هذه النسبة الضئيلة طائفة الموظفين الذين يحولون مرتباتهم على البنوك ، فهو لا ليسوا مدخرين ولا متعاملين مع البنوك ، وإنما هم يفعلون ذلك ولعا بالمؤشر أو تهربا من الوقوف في الصفي يوم القبض ، ومرتباتهم لاتقاد تستقر في البنك حتى تسحب .

أما بقية الشعب وهي تسعه وتسعون في المائة منه فلا تعرف الادخار لأن عقليتهم غير ادخارية . وهناك شعوب ادخارية وشعوب إتفاقية ، فمعظم الشعوب الإسلامية إتفاقية ، وقادتها في التعامل مع المال هي « اصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب » ومعظم الشعوب الأوروبية ادخارية أى أن الفرد من أفرادها لابد أن يدخل جزءا مما يكسب مهما قل . وأضرب لك مثلا بالشعبين الألماني والسويسري ، فقد عشت فيها وأستطيع أن أتكلم عن خبرة ومعايشة ، وعند الألمان والسويسريين مثل يقول إنك لا تناول نوما هادئا إلا إذا وضعت تحت مخدتك فينجين ، والفينج هو أصغر وحدة مالية عندهم ، وهي تقليل - في المعنى لا في القيمة - مليما ومهما قل دخل الإنسان هناك فلا بد أن يدخل منه شيئا ، وفي أيام التّعasse والفقر بعد الحرب العالمية الثانية ، أيام كان دخل الألماني عشرة ماركات في المتوسط ، كان الواحد منهم يدخل اثنين ، وهذا ينطبق أيضا على النساء ، وهو عندما يضع مدخره الضئيل هذا في صندوق التوفير أو « الأشجار كاسه » ينساه تماما ولا يمسه أبدا .

وبعد نهاية الحرب وإنشاء الأميركيين لمشروع مارشال لمساعدة الشعوب الأوروبية التي تخرّبت بلادها احتضروا الألمان بأوفر نصيب . ولم يكن الهدف من ذلك إعانة الألمان على إعادة بناء بلادهم بل صرفهم عن العمل وتعويذهم الكسل والعيش على الإحسان الخارجي - وهذا هو حلم الأحلام عندنا مع الأسف ! وكان نصيب الشخص الألماني الغربي الذي يريد العمل حوالي مائة مارك

في الشهر مع معاونات من الغذاء ، وكان هذا يكفي للعيش في حدود معقولة . وظن الأميركيون أن الألمان الذين تعذبوا عذاب الهون خلال الحرب سيستيقظون إلى ذلك الإحسان ويتعودون الكسل .

ولكن الألماني المدخر كان يدخل من كل مائة مارك ما بين خمسة ماركات وعشرين ، وصناديق التوفير عمرت بالمدخرات . والفلاح الذي تجربت أرضه انكب على العمل وأنفق من مدخره المجتمع ، وبني حظائر واشتري ماكينات وأنتاج . وفي السنتين الأوليين كانت ألمانيا تطعم نفسها بنفسها . أما الألماني الصانع فقد عاد إلى مصنعه الصغير أو دكانه وأصلاحه وجده وجعل يعمل بكل طاقته . والعمال والمهندسوں والفنیون، في مصانع كروب ومرسيدس بنز وسيمنس، عادوا يعملون مع أصحاب المصانع ، ودخلوا معهم مشارکین بالعمل وحصة رأس المال . وفي نهاية السنوات الثمانى بعد الحرب كان الألمان قد بناوا مصانعهم ومنظآتهم ، واندفعوا يتوجهون كالمحاجن ، وهذه هي المعجزة التي تنساب إلى لودفيج إيرهارت ، وما هي في الحقيقة بمعجزته وإنما هي معجزة الشعب الألماني نفسه ، ولو أن إير هارت كان عندنا ، وتولى أمرنا نهضتنا ماليا وصناعيا لخاب خيبة ما بعدها خيبة ، ولشمناه وبهذلناه وجعلناه عبرة .

ومن الأمثلة المشهورة في قصة المعجزة الألمانية هذه قصة ماكس جرونديج، صاحب الصيت البعيد واليد الطولى في النهضة العالمية بصناعة الألكترونيات . فهذا الرجل حصل من معاونات مارشال على خمسة آلاف مارك ليستعين بها على إنشاء مصنع لأجهزة الراديو . وكان الرجل مهندسا عبقريا في شئون الألكترونيات . فهداه تفكيره إلى أن أفراد الشعب الألماني أفقر من أن تشتري كل أسرة جهاز راديو ، فابتكر فكرة صناعة قطع أجهزة الراديو ووضعها في صندوق أو ما يسمى « كيت » مع دفتر ورسوم لطريقة التركيب ، والألماني بطبيعة صناع ماهر اليدين ، فكان الواحد منهم يتلقى « الكيت » بخمسة ماركات ، ويقوم بتركيب الجهاز بيده وانهالت الطلبات على ماكس جرونديج .

وكان الرجل قد بدأ في مصنع صغير ومعه ثمانية من العمال ، وبعد ثلاث سنوات انتقل إلى مصنع كبير يعمل فيه مائتا عامل وعاملة . وقفز رأس ماله إلى مليون مارك ، وأخذ يصنع أجهزة الراديو الجاهزة التركيب ويتقن ويتأثر فيها حتى

إذا كانت أوائل السينينات كان مصنوعه ينتاج في السنة حوالي مليون جهاز من كل شكل وحجم ولون . وكانت حالة الشعب الألماني نفسه قد تحسنت واقتدر على شراء الأجهزة . وهنا أخذ الرجل يصدر بمقادير هائلة حتى أطلقوا عليه لقب ملك الألكترونيات في الدنيا .

وهنا دخل الرجل في صناعة التليفزيون ، وهنا ظهر نيوغ ماكس جرونديج ، فكان يقضى الأسابيع يعمل مع مهندسيه في ابتكار أجهزة تفوق الأجهزة الأمريكية اتقاناً وجمالاً وتقديماً وأرخص سعراً . وغمـر الرجل أوروبا بإنتاجه من أجهزة التليفزيون ، وغزا الأسواق الأمريكية بصورة أزعجت منتجي التليفزيون الأمريكيين ، وبلغ حجم إنتاجه سنة ١٩٧٢ حوالي سبعة ملايين من الدولارات ، وانتشرت أجهزته في الدنيا كلها حتى أصبحت من معالم العصر .

وقد نشر الرجل مذكراته التي آتىك منها بهذه المعلومات في مجلة البارى ماتش الفرنسية وفي أثناء كلامه أذكر لك العبارة الآتية-أرويها بالمعنى لا بالنص - قال : ولم يكن رأس مالى الذى بدأت أعمل به إلى اليوم مقتضراً على مدخلراتى وما تقىيته من معاونات مارشال ، بل دخل عمالي جميعاً شركاء لي بمدخلراتهم .. ومعظم عمالي في السنوات الأولى كانوا يأخذون نصف رواتبهم ليعيشوا بها ، ويودعون في خزانة الشركة النصف الباقى ويشترون به أسمها ، فهم شركائى ، وكل ميزتى عليهم أتنى أملك ثلاثة فى المائة من أسهم الشركة ، بالثلاثين فى المائة أحتفظ برياستى للشركة ورياستة مجلس الإدارة .. فتحن فى الحقيقة شركة ادخارية تعاونية ، وكلنا مساهمون . ولما كان العاملون عندنا مساهمين فهم يذلون أقصى الجهد في العمل والتوجيد لكي يزيد ربع الشركة وربحهم . ولو لا مدخلرات العاملين معى لما استطعت الوصول إلى شيء . وأنا اليوم عندما أعرض شركتى للبيع فأنا فى الحقيقة أتصرف فى نصبي وفى الاسم التجارى للشركة ، وهو اسمى ، وله ثمن كبير فى السوق ، وأنا لن أبيع كل نصبي فى رأس المال بل سأحتفظ بعشرة فى المائة منه لأننى - بعد اعتراضى وإخلاصى للراحة لبلوغى الخامسة والسبعين أريد أن أظل على صلة بالشركة . والذين سيشترون شركة جرونديج سيفسرون فى الحقيقة عشرين فى المائة من القيمة مع الاسم التجارى . وسيظل عمال جرونديج شركاء مساهمين .

هذا وقد باع ماكس جرونديج نصيبيه لشركة تومسون الفرنسية بثلاثة ملايين من الدولارات احتجاجا على الحكومة الألمانية التي لم تستطع حماية شركته من الغزو الياباني وخاصة في ميدان الفيديو .

وهذا النجاح كله ثمرة الادخار والعقلية الادخارية .



الفصل الرابع عشر

المؤسسة المالية الإسلامية
وعاء ادخاري
ومجمع صدقات لبناء
الإنسانية والرخاء

عندما يمسك كاتب بالقلم ليكتب في موضوع رئيسي مثل موضوع الربا لابد أن يكون لديه رأى يقدمه للحل ، لأنه لا يكفي هنا أن نلعن الربا ونحذر الناس منه ، فهذا ^{بليه} ، لأن الله سبحانه حرم الربا ، فلابد أن يكون شرًا ، ولا بد من اجتنابه ، ورسول الله حرم الربا ، وحذرنا منه فلابد أن نسمع ونطيع ، ولكننا اليوم أمام سلسلة لا نهاية لها من المشاكل في مسائل المعاملات المالية ، ولا بد من حلها حلاً معقولاً يقنع الناس بأننا جادون فيما نقول وأننا على مستوى الكلام الذي نقوله ، أو أننا « قد القول » كما يقول التعبير العامي المصري البليغ . ولقد قرأت بكل عناء واحترام كل ما قيل قبلى في موضوع الربا . وأخر ما قرأت رسالة عنه للمفكر المسلم الجليل أبو الأعلى المودودي نشرتها الدار السعودية للنشر مترجمة ترجمة جيدة بقلم محمد عاصم الحداد .

قرأت هذه الرسالة واستمتعت بكلام هذا المفكر الإسلامي الرفيع ، ولكني لم أجد في كلامه إجابة عن سؤال محير ورد إلى في خطابات ومكالمات تليفونية كثيرة جداً ، وأصحابها على حق . والمشكلة تلخص في أن أولئك الأعزاء يعيشون اليوم على ريع عدد كبير أو صغير من شهادات الاستثمار التي تصدرها مصارفنا في صور وأشكال نظم شتى ، وقد ثبتت هذه الشهادات في السوق ، ودللت فعلاً على أن الاستثمار فيها جيد ومتين يعتمد عليه ، وعشرات الأراميل وعشرات الملايين المتقادعين يعتمدون على ريعها اعتماداً رئيسياً ، ومنهن ومنهم من باع عقاراً واشتري بشمنه شهادات استثمار لأنها بالفعل حلّت لهم مشكلة الدخل الثابت وخلصتهم من مشاكل العقارات والإيجارات والضرائب .

ثم نجيء نحن اليوم ونقول لهم هذا ربا وهو حرام ولابد أن تدعوه ، وكيف نعيش يامولانا ؟ اتنا مصدقون بما تقول ، ولكننا نظمنا حياتنا على أساس هذه الشهادات ولا نستطيع أن نغامر ببعها وإنفاق ثمنها شهرا بعد شهر حتى ينفذ . لقد حذرتمونا من هذا الطراز من التعامل بالمال ، ولكنكم لم تقدموا لنا حلا ، حتى فروع المعاملات الإسلامية قلتم لنا إنها ما زالت في دور التجارب ، فماذا نعمل ؟ وسيدة جليلة وقور الصوت صادقة اللهجة تقول لي بالتلفون : لقد خلقتكم المشكلة فهاتوا الحل . إنتي عندما اشتريت هذه الشهادات لم تكن لدى فكرة عن أنني سأعيش على الربا ، بل العكس هو الصحيح ، وأنا منذ اشتريت هذه الشهادات استراح بالي واطمأنت على حياتي وأنا مفتتحة بأنني على حق حتى تأتوني بحل أستطيع الاعتماد عليه ..

ووَضَعْتُ السِّمَاعَةَ .

وأنا أفهم هذه السيدة ولا أجده حلا حاضرا في ذهني أقدمه لها وأنا أثق في سلامته وأطمئن إلى أنه لن يحرم هذه السيدة من راحة البال ، ونحن اليوم في عصر رهيب تملكتنا فيه سعار المال والكسب السريع ، حتى إن التجار يشترون العدس من المزارعين بخمسة قروش للكيلو ثم يخفونه ويعينونه سرا للقادرين ثلاثة جنيهات للكيلو ، وهم يعلمون أن العدس لحم الفقير في بلادنا وغذاء عياله ، ولكن هذا لا يهمهم في شيء ، لأن قلوبهم تحجرت وماتت ، وبطونهم أصبحت تأكل النار ولا تحرق ، فكيف أنصح سيدة كهذه بأن تغامر بعماد حياتها وأضعها في موقف يعز عليها فيه الحصول على القول والعدس ؟ ولو كنت رجل اقتصاد لقلت إن عندي الحل الصحيح ، ولكنني لست رجل اقتصاد ، ولهذا فإن ما سأبديه هنا هو مجرد اجتهاد قائم على حسن النية .



وعلى هذا الأساس أقول إن الرأي عندي هو أنا - نحن المفكرين في الحل الإسلامي لمسائل المال في عصرنا هذا - لابد أن نثري وندرس ونفكر حتى نصل إلى الحل الشامل ، ونخرج على الناس بنظام مالي جديد يضمن للناس الأمن على المال ورخاء الحال ، لأننا فعلا نعيش في نظام ربوى شامل بنوء بفكرة قوى متند

ولاقان محكم ، وحاصروا الناس به بحيث أغلقوا كل طريق دونه ، وكليات التجارة والاقتصاد والحقوق عندنا - وهى عشرات - تعلم الطلاب الاقتصاد كله على أساس الربا ، وتعطى لهم شهادات رسمية بأن هذه الممارسات كلها سليمة وقانونية ، فتحن فعلا أمام نظام قوى ثابت لا ينهدم بمقالات رخوة هلامية لا تقدم للناس إلا ضبابا ، ويعجبنى هنا منهج أخي الأعز الشيخ محمد متولى الشعراوى ، وهو من أذكى وأعلم الدعاة المسلمين القائلين بوجوب بناء النظام المالى الإسلامى السليم ، وهو شريك للكتور أحمد عبد العزيز النجار فى ذلك ، وهما معا « بلديات » عاشا وعملما فى ميت غمر . قال الشيخ الشعراوى فى أحد مجالسه الجميلة وأنا أسمع : لا شك أن الحل الإسلامى لمشاكل المعاملات هو الأمثل ، ولكننا لابد أن نأخذ الناس بالراحة والأنأة ، لأننا نواجه بناء ضخما ، قام كله على الضلال يشبه ذلك البناء الجاهلى الذى واجه رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما كان يدعو أئمة الجهل والضلال فى مكة ، فقد كان يقول لهم - بأمر ربه - إن الإسلام يفتح لكم طريق الهداية ، ويدعكم تختارون لأنفسكم ، فمن هداه فكره إلى صواب ما أدعوكم إليه ، ودخل فيما مطعن النفس صار منا وعليينا ، ومن لا يهديه عقله إلى هذا الرشاد فليأخذ وقته حتى يفتح الله قلبه لنور الهدى ، ويسير في طريق الخير آمنا مؤمنا ، والطريق أمانا طويلا ، ولكننا مادمنا على الحق فسنصل طال الوقت أم قصر ، ولا يجرمنا شأن القوم على أن نتعجل أو تطيش أحلامنا فترتطم في الخطأ ونخيب رجاء الناس .

★ ★ *

على مهل إذن نسى .

ول يكن تفكيرنا موجها إلى بناء نظام اقتصادى كامل قائم طوبة طوبة على هدى الإسلام ونوره ، لقد تحدثت في فصل سابق عن شبكة مؤسسات المال الإسلامية التي لابد أن نقيمها في المناطق الإسلامية التي يمكن أن تكون وحدات اقتصادية متكاملة ، تتعاون فيما بينها لحل مشاكلها المالية ، وضربت مثلاً لذلك بثالوث السعودية ومصر والسودان .

هذا عن الشكل العام وندخل الآن في التفاصيل : قلنا - فيما سبق - إن النسبة الفعلية للمتعاملين مع المؤسسات المصرفية في البلاد العربية والإسلامية لا تزيد على ٥ أو ٧ في المائة من السكان ، وقد تصل إلى عشرة في المائة إذا نحن أدخلنا في الحساب المودعين المظہرين من الموظفين الذين يحولون مرتباتهم على البنك للتباهي أولا ثم لتحاشى الوقوف في الصنوف أمام الصراف وهؤلاء لا يمكن اعتبارهم مودعين يحسب لهم حساب يذكر ، لأن المرتب لا يكاد يستقر في الحساب حتى يسحبه المودع لأنه يعتمد عليه في حياته ونفقاته اليومية ، ونريد الآن أن ندخل كل القوة العاملة في جملة المدخرين .

وقد أشرنا من قبل إلى أن هذه الغالبية غير المدخنة ليس لديها وعي ادخاري ، أى أنها لا تعرف قيمة الادخار ، وأهميته ، وما زال المثل الذي يقول : « اصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب » يغلب على المثل الذي يقول « إن القرش الأبيض ينفع في اليوم الأسود » ، ولهذا فنحن - والعرب جميعا - شعوب إنفاق لشعوب ادخار ، وواجبنا اليوم هو نشر الوعي الادخاري وتعريف المواطن العربي بالفوائد التي تعود عليه من ادخار واحد على عشرين من كسبه مثلا ، وهذا القدر ميسور حتى للمواطن الذي لا يكسب إلا ما يقيم به حياته ، ومتوسط دخل هذا المواطن عندنا اليوم هو ثمانون جنيها في الشهر ، وواحد على عشرين من ذلك الدخل هو أربعة جنيهات في الشهر ، وهو يستطيع أن يفترض أن راتبه أو دخله الشهري ٧٦ جنيها لا ٨٠ ، ويدخر الأربعة الباقية ، وينساها نسيانا تماما ، فتصور ما يمكن أن يدخله العامل العادي الذي يبلغ متوسط دخله مائين ٣٠٠ وألف جنيه في الشهر ، ففي الحالة الأولى سيبلغ ما يدخله في الشهر ١٥ جنيها وفي الحالة الثانية يبلغ مدخله الشهري ٥٠ جنيها ، وفي كلتا الحالتين لن يتأثر مستوى إنفاقه ، ولن يحرم نفسه من شيء ، ولن يحس بأنه يدخل ، ولكنه سيدن نفسه في نهاية عام واحد صاحب رأس مال صغير ، وبعد خمس سنوات سيجد أنه صاحب رأس مال كبير ، هنا سيحس بلذة الادخار وسيزداد حماسة له ، ويتحول من منفق إلى مدخن ، وهذا التحول سيكون له أثر بعيد في شخصيته كلها ، لأن المنفق لكل ما يكسب رجل غير ناضج قصير النظر ، في حين أن المدخن رجل ناضج بعيد النظر مدرك لأهمية نفسه ، وهذه أحاسيس يتأتى بعضها مع بعض .

وكيف ننشر الوعي الادخارى ؟ وكيف ندرب الناس على الادخار ؟
ينبغي أن يفهم الناس أن المال المدخر عندنا سيكون في صورة أسهم قيمة
الواحد منها عشرون جنيها مثلا ، فإذا شاء المواطن أن يكون مجرد مدخراً أو دعّت
مدخراته في دفتر توفير عادي دون أن يأخذ عليها ربحا لأننا لا نتعامل بالربا ، ويكفى
أننا نحفظ له ماله ولا تقتاضى عليه أى أتعاب أو مصروفات بريداً وما إلى ذلك

أما إذا أراد أن يكون مساهمًا فسيكون متعاملاً معنا (لا عميلاً لنا) على أساس
إسلامي هو المضاربة أو المشاركة ، وحيث إننا سندخل منذ اليوم الأول في
مشروعات قومية ذات عائد كبير ومؤكد فإن أسهمه ستربح معنا قطعاً ، وربما
استمهلناه سنة أو سنتين حتى يتم تشغيل المال وإدارته في السوق ، وقد قلت إننا
سندخل دفعة واحدة في مشروعات زراعية سريعة العائد ومشروعات صناعية طويلة
المدى ، سنزرع مساحات واسعة قمحاً وشعيراً وفولاً وعدساً وما إلى هذه من
محصولات الأمن الغذائي التي تشتد الحاجة إليها اليوم لأنها مشروعات أمن غذائي
واستهلاك حاضر ، والمرحلة الأولى من مراحل عملنا في المؤسسة الإسلامية هي
ضمان إنتاج الطعام اللازم لبلادنا .

والحكومة المصرية مثلاً التي تدعم رغيف الخبز بما يعادل ٥٠٠ مليون جنيه
تستدinya بالفائدة وبالعملة الصعبة سترى أنها تستثمرى منا نفس الكميات من الطعام
بنصف الثمن وبالعملة المحلية .. وسيكون اتجاهنا هو إنتاج الطعام محلياً على
نطاق واسع ، بحيث نفرق السوق ونجعل العجوب مثلاً في متناول الناس بكميات
تزيد على الحاجة . فيختفي السمسار وبائع الجملة ومركز البيع في القرية والحي
(في المدينة) ، سيكون ملك المؤسسة أى ملكاً للمساهمين ، ومعنى ذلك أن
تاجر الجملة الوسيط الذي هو سبب البلاء كله سيختفي ، وفي يوم قريب ستلاشى
سوق الجملة البغيضة بمعظمها وسماسرتها وفوضاها وقدارتها ومنظرها الكثيب .

ومرة أخرى أسأل : ولكن كيف سيدخر أولئك الناس ؟
وأنا أسأل هذا السؤال لأنني أريد أن يعرف القارئ أننا هنا نفك على أساس
عملى مدروس .. نحن مهما نعمل من الدعاية للادخار فإننا لن نحقق شيئاً مادمنا
لانقدم للناس وسيلة سهلة عملية للادخار .

ستنشيء في كل قرية وفي كل حي من أحياء المدن مكتباً أو أكثر للتلقى المدخرات ، وهذه المكاتب ستكون في أجمل هيئة وستدار على أحسن وأكثر الأساليب تقدماً ، فكل شيء في المركز سيتم بالآلة الكاتبة والكمبيوتر بحيث يكفي أربعة موظفين لإدارة المكتب ، ولن تستغرق عملية الإيداع والسحب سوى دقائق ، والادخار يبدأ من جنيه وكلما وصل المبلغ المدخر إلى عشرين جنيهاً سئل الشريك إذا كان يريد أن يشتري بها سهماً ، فإذا وافق على المشاركة أجريت له إجراءات بيع السهم في دقائق وإلا وضعت مدخراته في صندوق الادخار ودونت في دفتره .

ولكي أصور لك مقدار ما سينصب في مراكزنا من أموال الادخار في هذه الحالة أضرب لك مثلاً بما يمكن أن يتجمع من أموال إذا نحن أيقظنا الوعي الادخاري لدى عامة الناس . وعودناهم على ادخار فضول أموالهم أي ما يبذلونه اليوم هباء دون أن يفكروا ، فنحن في مصر خمسة وأربعون مليوناً من المواطنين ، منهم الثلث على الأقل قوة عاملة ، متوسط الدخل الشهري للواحد منهم مائة جنيه في الشهر ، وهذا هو دخل الملايين من نسمتهم بالمطحونين ، وهم مطحونون فعلاً في زماننا هذا الذي بلغ فيه ثمن كيلو العدس ثلاثة جنيهات — ويرحم الله أيام زمان — أيام كان العدس يباع بالقذح وسعر القذح كان قرشاً واحداً لا غير .

وليس بين هؤلاء المطحونين — فضلاً عن سواهم — من لا يستطيع الاستغناء دون أن يحس ، عن خمسة جنيهات يدخرها شهرياً وينساها ، ويفترض أن دخله أساساً ٩٥ جنيهًا .

وأضرب خمسة في خمسة عشر مليوناً تجد أن ما يتجمع من هذه المدخرات يصل في الشهر الواحد إلى ٧٥ مليون جنيه ، وإذا نحن ضربنا هذا الرقم في عدد أشهر السنة ، وهو ١٢ كان مجموع ما يحصل من هذه العملية الادخارية الصغيرة ٩٠٠ مليون جنيه ، وهذا من مصر وحدها .

وإذا نحن استطعنا نشر هذا الوعي الادخاري في السودان أمكننا أن نخرج بعشرة بلايين على أقل تقدير وتطمينا لخواطر الحكومات والشعوب — لأننا مع الأسف — نتيجة لتجارب قاسية — لم نتعود بعد الثقة ببعضنا في بعض ، أقول إن حصيلة

المجتمع في كل بلد تبقى فيه ، فنحن لن نأخذ أموال السودانيين مثلاً إلى مصر ولكن المركز الرئيسي للمؤسسة سيدخل في مشروعاته على أساس مجموع الموجود في كل فروع المؤسسة . وسبباً بمشروعات الأمن الغذائي للأمة العربية كلها .

سيشتري فرع المؤسسة في مصر مائة ألف فدان من الأرض الصحراوية ذات إمكانيات المياه والرى ، وستشتري مؤسسة السودان نصف مليون فدان تستصلاحها وتزرعها .

وستقوم كل مؤسسة باصلاح أراضيها وزرعها حبوباً وطعاماً ، وفي نهاية خمس سنوات ستتخرج مؤسساتنا من الطعام ما يكفى كل العالم العربي ، وسيتبقى فائض ضخم يطعم البلاد المهددة بالمجاعة في أفريقيا كلها .

كل هذا من فضول الأموال أى البقايا التي ينفقها الناس دون أن يحسبوا لها حساباً .

وعملية تجميع هذه المدخرات ستحتاج – إلى جانب للدعاهية لإيقاظ الوعي الادخارى – إلى نظام إدارى تنفيذى محكم . وهذا هو المهم أو قل إن هذه هي مشكلتنا الكبرى ، لأن الإدارة السليمة المحكمة على نطاق واسع شيء لانعرفه ، ولكننا نستطيع تدبير ذلك إذا لجأنا في اختيار العاملين في المؤسسة إلى نظم حديثة غير تقليدية بالنسبة لنا ، ولكنها تقليدية وطبيعية في بلاد العالم المتقدم ، ولهذا فإن أول ما ستنشئه المؤسسة مركز أبحاث في الغاية من الجدية وارتفاع المستوى يدرس بصورة مستمرة مشاكل التوظيف وتدريب العاملين والرقابة عليهم ودراسة طبيعة الأرضي ومشاكل الرى وإنشاء المدن الحديثة . ولا تدهش يا سيدى القارئ إن قلت لك إن كل هذه المشاكل مدروسة في بلاد الغرب ، ولكنك تأخذ فكرة بسيطة عن تلك الحقيقة فاستمع حوالي العادية عشرة من صباح كل يوم إلى نصف ساعة عن الزراعة في البرنامج العام للإذاعة البريطانية (بي - بي - سى ورلد سيرفيس) . نحن هنا في حاجة إلى معاهد دراسة وتأهيل وتدريب على مستوى عال جداً لم نعرفه نحن في بلادنا إلى اليوم . أما التوظيف فيتم على أساس المسابقات بحيث لاستخدم إلا المؤهل القادر فعلاً ، ثم إننا سنفرض عليه ببرامج

تدريب وتأهيل على العمل الجاد المتقن الشاق المستمر ، ولن يعمل معنا إنسان إلا إذا اجتاز أولاً امتحاناً في الآلة الكاتبة والاستخدام الأولى للكومبيوتر ، لأننا نريد أن يكون الموظف الواحد عندنا معاذلاً لعشرة من موظفي اليوم . والعمل عندنا سيكون على أساس تعاقد مدته عام أول الأمر ، ثم ترداد مدة التعاقد للصالحين إلى ستين ، فلا يصل إلى عقد مدته خمس سنوات إلا صفة الصفة كفاية وجداً وقدرة على تحمل المسؤولية ، وفي نهاية سبع سنوات يثبت في وظيفته ، ويعطى لقب مفوض له حق اتخاذ القرار النهائي فيما يعرض من المشاكل ، وله كذلك حق الإمضاء النافذ النهائي في حدود إدارية معينة .

عبارة أخرى : نريد أن نصنع نوعاً جديداً من الموظف العام ، ولدينا الألوف من الشبان في العالم العربي كلهم الاستعداد الكامل لذلك ، ولكن نظمنا الإدارية تقتل هذا الطراز من أصحاب المواهب وتطفئ شعلة الطموح فيهم وتطحنهما وتحيلهما ، في النهاية إلى هذا الطراز من الموظف البليد الذهن المنعدم الطموح مجرد من القدرة على اتخاذ القرار .

★ ★ *

وكيف نجمع هذه المدخلات ؟

هذه مسألة فكرت فيها أيضاً ، وإليك رأي فيها . أطرحه على أنه ورقة عمل أى بداية لمناقشة هذا الموضوع الخطير ..

قلنا إن المؤسسة ينبغي أن يكون لها تمثيل فعلى في كل قرية وفي كل حي من كل مدينة ، بل لابد أن يشمل التمثيل فروع الأحياء والتوجع والكفور وكل مايسمى في النظام الإداري عندنا بالتوابع .

وهذا غير ممكن طبعاً لأننا في هذه الحالة سنحتاج إلى جيش من الموظفين وإلى قدر من المكاتب يستند نصف رأس المال المجتمع ..

ولتكن إذا عدنا بالذاكرة خمسين سنة إلى الوراء أيام كانت اليابان في بدايات إنشائها دولتها الصناعية التجارية الشامخة تذكرنا ، « السريج » .. الياباني الذي كان يطوف بالتجار وحقيقة في يده مليئة بالعينات والعقود والطلبات من كل

صنف ، وقد كان لى عم من كبار التجار كان يتضرر هذا السريع اليابانى ليدفع إليه مستحقات شركه ويترجع على العينات ويوقع عقود « الطلبيات » ويدفع إليه عشر قيمة البضاعة المطلوبة ، ويمر عليه السريع مرة أخرى بعد شهرين ليستكمل عقد الصفقات ويستكمل المدفوع نقدا إلى نصف القيمة ، ويمر عليه مرة ثالثة بعد ثلاثة شهور أى بعد أن تكون الشركة فى اليابان قد أعدت الطلبية لكي يأخذ بقية قيمة البضاعة المطلوبة كاملا ، لأن الشركة فى اليابان لن تشحن البضاعة إلا إذا استوفت الثمن كاملا . والتجار كانوا يتهدافون على الدفع المقدم لأنهم كانوا يشترون بضائع جيدة سليمة بنصف الثمن الذى تبيع به أوروبا . وهذا السريع نفسه يمر مرة رابعة ليسلم التاجر بواسطه الشحن واسم المركب وتاريخ وصولها إلى الاسكندرية أو بورسعيد .

وكان النسبة المئوية التى يحصل عليها كل سريع من هؤلاء تصل إلى مرتب وزير ثم إنه يترقى بناء على نظام ثابت حتى يصل ربما إلى إحدى الوظائف الكبرى فى مركز الشركة فى اليابان ..

هذا الطراز من الموظفين هو الذى سنعتمد عليه فى عملية تجميع المدخرات . وسيعلن فى القرية أو النجع أو الحى عن موعد وصوله ، وسيتمدد له مقر عمل ركنا فى أى دكان أو شقة لمدة يومين أو ثلاثة كل شهر ، وستكون معه شهادات قيمة الواحدة جنيه ، ليشترى منها الناس ما يشاؤن ، وكلما اكتملت عشرون صارت سهما يتسلمه المدخر ، ويصبح فى الحال مساهمًا فى الشركة إذا شاء ، أما إذا أراد أن يكون مجرد مودع مدخراً كان له ما يريد ..

عملية ضخمة بلا شك ولكن نتائجها كذلك ضخمة ، فهى إذا تمت بالدقه المطلوبة حولت مجموعة الشعوب المشتركة فيها من مستوردة طعام إلى صناعة طعام ، ومن مستوردة مصنوعات إلى صناعة آلات ، إنه انقلاب — أو اعتدال — حقيقي . إننا هنا لانشئ زراعة وصناعة واقتصاديات جديدة فحسب بل نحن ننشئ نوعا جديدا من الإنسان العربى ، نوعا قادرا على البناء على المستوى الواسع ، ومثل هذا الإنسان سيتميز مع العمل والممارسة بخصائص جديدة جدا من القدرة على العمل والصبر على ما يسمى في الانجليزية بالهيفى تاسك ..

heavey task

ويلاحظ القارئ أنني قلت «الشعوب المشتركة» ولم أقل الدول المشتركة لأنه جاء الوقت لكي تتولى الشعوب مسئوليات الإنشاء والبناء والعمير .. تارك للحكومات مهام المراقبة والإشراف من بعيد ..



الفصل الخامس عشر

**بعيدا عن الربا نبني
الاقتصاد الجديد
ونبني المواطن الجديد
معه**

منذ أيام سمعت أحد الوزراء الأجلاء يتكلم في مجلس الشعب ويقول (في صوت متهدج) إننا أبلينا بخسائر فادحة هذا العام ، فقد هبط إيرادنا من الموارد الأساسية للعملة الصعبة عندنا بقدر الثلث ، وهو صادق فيما قال ، فقد هبطت أسعار البترول وإيرادات السياحة وتحويلات المصريين في الخارج بقدر الثلث ، ثم أضاف : إن مصر مستهدفة من أعداء كثرين لها ، هو هنا أيضا على حق ، وربما كان على حق في إشارته إلى أعدائنا الخارجيين ، ولكن الصحيح دون شك - أن أعداءنا الداخليين أكثر وأخطر ، فكل دولة على الأرض لها أعداؤها الذين يطلبون أذاتها ، لأن البقاء على هذه الأرض صراع ، والسياسية الدولية حرب باردة .

ومن أسباب رأينا صراع أوروبا والولايات المتحدة في مشكلة إنقاذ شركة وستلاند لطائرات الهيليكوبتر مع أنهما صديقتان وحليفتان تقليديتان ، فلا معنى إذن للشكوى من أن مصر مستهدفة من الخارج ، فهذا طبيعي ، والشكوى منه سذاجة ، بل كلما كان الشعب ناجحا كان أعداؤه الذين يستهدفون أذاه أكثر ، وفي يومنا هذا لا تستهدف الدنيا بلدا بالأذى بقدر ما تستهدف اليابان . ولكن اليابان لا تشكو ولا تبكي ، لأنها تعلم أن سبب العداوة هو النجاح ، والرد على العداوة وتنمي الأذى لا يكون بالبكاء والشكوى ، وإنما مضاعفة الجهد في العمل وإنقاذه حتى يتزايد النجاح والتوفيق ، ويتجاوز معه العداء والاستهداف .

ولهذا فإنني أقول للسيد الوزير إن الأذى الحقيقي لمصر يأتي من الداخل ، فإن المصري العامل في الخارج مثلا عندما يحول أمواله إلى مصر لا يدرى ماذا سيحصل لها على أيدي موظفين هنا أقل ما يقال إنهم خيانون غير أكفاء (ولأنقول

فيهم أكثر من ذلك) فلماذا يخرج الإنسان ماله من يده ويجعله في يد من لا يحسن التصرف فيه ؟ ومadam السيد الوزير قد أثار هذا الموضوع في مجلس الشعب فإننا نشكره ونرجوه بصفته وزيراً هماماً ذا حول وطولـأن يستعمل سلطانه في القبض على الأيدي الممتدة في جيوبنا ، فهذه كارثة قومية، ومرض أخشى أن يكون قد أصبح متوطنا ، وهو مرض العدوان على المال العام ، ولا يوجد في الحقيقة شيء يسمى المال العام إلا في البلاد السایية على حل شعرها ، لأن كل مال له صاحب ، ومال الدولة هو أقدس الأموال ، لأنه مال كل مواطن على حدة ، وهذا ينبغي أن يكون شعورنا نحوه ، والذى يعتدى عليه يعتدى على مال نفسه وأولاده ، وكلنا لنا الحق بل يجب علينا أن نقاوميه ، والمفروض أن الحكومة تحرس مانسميه بالمال العام ، فإذا حدث عدوان عليه فالحكومة هي المطالبة بالقبض على الفاعل وعقابه ، فما العمل إذا كان المعتدى على ذلك المال واحداً من رجال الحكومة ؟ في الصين والبلاد الحريرية على مستقبلها يعدمنه ، وهذا حق فهو خائن للأمة كلها ، وأعتقد أن الشريعة الإسلامية تبيح إعدام خائن الجماعة ، ولصدقني السيد الوزير الذي وقف يرثى دخلنا في مجلس الشعب أنا نعرف أن أعداءنا الحقيقيين ليسوا خارج الحدود ، بل داخلها ، فلو أن بناءنا الإداري والأخلاقي كان متينا لما تأثرنا إلى هذا الحد بالمتغيرات الدولية ، ولصدقني رجال الدولة أن هذا الشعب يعرف أعداءه الداخلين بسمائهم بل بأسمائهم ، ولو كان الأمر بيد الناس لخنقوهم بالأيدي ، ولكننا شعب مهذب متحضر يحترم القانون ويترك لرجاله عقاب الخونة ، وهم لا يستحقون شرف المثول بين يدي القانون ، وعندما قالوا لي إن تجار العدس أخفوه ليعدوا الكيلو بثلاثة جنيهات قلت خذوا واحداً منهم واشتقوه يهبط سعر العدس إلى ثلاثة قروش ، ويهبط معه سعر كل ما يخفونه استغلالاً للناس .

وهذا الكلام يدخل فيما نحن بصدده من الكلام على الربا ، فإن الذي أريد أن أقوله في هذا الفصل والسابقين عليه هو أننا نريد أن ننشيء بالمؤسسات المالية الإسلامية بناء أخلاقياً إنسانياً ، وهذا البناء الإسلامي الإنساني الأخلاقي وحده هو الذي يكسب الكسب الواfir الحلال ، وعندما يصل الحال ببلد زراعي مثل مصر إلى أن يستورد سبعين في المائة من طعامه بالدين والأرباح المركبة فلا بد أن يكون هناك خطأً بشع في التركيب العام ، وعندما ننشيء المؤسسة المالية الإسلامية

ونوجهها إلى موضوع واحد نبدأ به هو الأمان الغذائي فسنرى أن المال الذى لدينا عندما يدبى تدبيرا إسلاميا أخلاقيا سيؤمن لنا طعامنا دون ديون مرکبة أو غير مرکبة . أما إذا تركنا الأمر يجري في طريقه الحالى فسيجيء قطعا اليوم الذى لن نجد فيه من يطعمونا بالدين لأن الدنيا مصالح ، وفي اليوم الذى يجدون فيه أننا استندنا أغراض العطف علينا فلن يكون هناك عطف واحد ، ولا قروض ، ولا من ، ولا إحسانات ، ومن أسباب سمعت أحد المتحدثين باسم الحكومة الأمريكية يقول إن مشكلة الشرق الأوسط هبطت اليوم في سلم الاهتمامات الأمريكية إلى الدرجة السابعة أو الثامنة وعندما سمعت ذلك قلت في نفسي ربنا يستر : هذا ناقوس خطير .

★ ★ ★

رأينا في الفصل السابق مقدار ما يمكن أن يتحصل لنا من الأموال إذا نحن نمينا الوعى الإدخارى عندنا ، ولكنى أريد أن أقول إن هناك ما هو أهم من تلك الأموال التي لابد أن تتحصل لنا إذا سرنا في هذا الطريق ، ألا وهو التدبير الأخلاقي الإسلامي للمال ، فهذا هو رأس مالنا الحقيقي ، وهذا هو العنصر الجديد ، والعامل الحاسم الذي ستدخله على عالم المال عندنا ، لأن المال موجود دائما ، ومصر التي يقولون إنها بلد فقير ، مصر التي قيل تحت قبة مجلس الشعب إنها تعانى أزمة مالية بلد فياض بالخير والمال ، ولكن العملة النادرة أو الصعبة الحقيقة في هي الأخلاق ، والذى أدعوه إليه في هذه المقالات هو التعامل الأخلاقي في المال ، لأن القرآن الكريم عندما حرم الربا لأنه غير أخلاقي ، وقد أوردنَا من آيات القرآن ما يؤكده مرة بعد أخرى . أن الكسب من وراء المال لا يتحقق إلا إذا تم التعامل فيه على أساس أخلاقي ، ورسولنا صلوات الله عليه كان تاجرًا قبلبعثة ، بل كانت التجارة الشريفة هي إحدى المدارس التي تكون فيها بعد رعى الغنم ، وبناء على تجربته في التعامل المالي الشريف قال : « تسعة عشر الرزق في التجارة » وهو صادق فيما قال ، « وهذا هو الذي نريد أن نصل إليه عن طريق المؤسسات المالية والإسلامية ، نريد أن تحصل على تسعة عشر الرزق عن طريق التجارة الشريفة والتعامل الشريف في المال .

نريد أن يختفى من بلادنا طراز المؤسسات المالية التي لا يدرى إلا الله كيف تحصل على أرباح لا تصدق في بلد معظم شركاته خاسرة ، نريد أن نخرج من

حمة الظروف التي قال فيها رجل من رجال المال جمع مالاً وعدده من المشروعات والمقاولات ، عندما أنشأ بنكاً وتعامل فيه بالربا وبأساليب العصر وانهالت الأرباح عليه - قال : أين كنت أنا من هذا الكثر العظيم ؟ ياحسرة على ماضع من عمرى في المشروعات والمقاولات وأنا غافل عن هذا الباب الهائل من أبواب الكسب الوفير !

وبودى لو قلت له : لتأسف ياسيدى على ماضع من عمرك خارج دنيا المال الحرام ، فإن الشيطان يغوينا في هذه الدنيا بالمال الحرام ، فتنسى أننا راجعون في يوم من الأيام إلى مالك يوم الدين ، ويومها تقلب علينا أموال الحرام حسرات .

★ ★ ★

ستتجمع أموال المدخرين عندنا إذن ، وكل عشرين جنيهاً من أموال الادخار ستتصبح سهماً لصاحبها في أي شركة من شركات الاستثمار التي سنشئها ، وإذا لم يشاً أن يكون مساهمها فإن ماله يكون وديعة عندنا نرده إليه إذا شاء دون أرباح ، فنحن لا نعرف هذه الطريقة في استثمار المال ، ولكننا لن نحتسب عليه نفقات مكتبية أو بريدية ، وهذا ظلم : ألا تعطى أرباح على ودائع الحساب الجاري ويستثمرها البنك ثم يتناقض صاحب المال نفقات مكتبية وبريدية مضاعفة .

وستكون مشروعات الأمن الغذائي جاهزة مدروسة عندنا قبل أن نجمع مال الادخارات لنشرع في العمل في الحال ، وسنأخذ أرضاً صحراوية لاستصلاحها ونزرعها ونشيء فيها مدنًا جديدة على نظام جديد يختلف كل الاختلاف عن النظام الذي يتبعونه عندنا في إنشاء المدن الجديدة ، فإن المدن الجديدة إذا أحسن إنشاؤها وإدارتها كانت في ذاتها مشروعات كسب حلال وغير ، وفي أوروبا والولايات المتحدة وكذا شركات تعمير تشيء المدن الجديدة وتعمرها وتبيع مساكنها وتضع النظم العامة التي تحكم العيش فيها ، فإنها لاتتبع المساكن للناس وتستوفي الشمن ويتهى الأمر عند ذلك ، بل إن الشركة تشيء المدينة على نحو هندسى عمرانى يضمن لها الاستمرار زاهراً ماعاشت ، فكل شيء محسوب هندسياً مقدماً ، فمواقف السيارات محسوبة ، ومواضع المدارس والمستشفيات ومكاتب البريد ومراكز الشرطة محسوبة ، والأسواق العامة والمخازن الكبيرة والصغيرة

ومحطات الحافلات (باس تيرمينال) محسوب حسابها ، والساكن ملتزم بشروط المحافظة على مسكنه سليماً جميلاً ، ومجموعة سكان كل بيت مسئولون عن مرافق بيتهم ومظهره الخارجي وعن الحديقة الصغيرة المخصصة للعب الأطفال أمام البيت أو خلفه ، وكل هذا مثبت في عقود البيع أو الإيجار . وقبل ذلك كله ستكون المرافق العامة مصممة محسوبة لمائة سنة قادمة . فليس من المعقول — في مدينة مثل القاهرة — أن نشرع في إنشاء حى المهندسين من خمسين سنة ، ثم يتضح لنا بعد عشرين سنة فحسب من الشروع في إنشائه أن مرافقه غير كافية ، وإذا كنا نتعلل بأن مرافق قلب القاهرة قد استنفذت عمرها الافتراضي فما عذرنا في مرافق أحياء مثل المهندسين ومدينة نصر ؟ بل إن إنشاء مدينة المهندسين في هذه البقعة كان — ولا يزال جريمة — فقد استعملنا ُورضا وهبنا الله إياها لنفقات منها أسوأ استعمال عندما سمحنا بإنشاء المساكن عليها فقلتناها ، ومثل هذا يقال عن شبرا الخيمة . والذى يوقننا في هذه الأخطاء هو قلة الضمير والأنانية . وقلة الضمير تبدأ في العادة من أعلى ، ثم تهبط شيئاً فشيئاً حتى تعم وتتصبح عرفاً سائداً ، وولي الأمر الذى سمح من خمسين سنة بإنشاء ما سماه قلعة صناعية على أرض زراعية اقترف جريمة ، لأن الله استأمنه على هذه الأرض لكي تظل أرضاً زراعية تطعم الناس ، وأعطاه إلى حانب ذلك أرضاً صحراوية بلا حدود لينشئ فيها من الصناعات أو المساكن ، وكان هو يعرف ذلك ولاشك ، ولكنه لم ينظر في مثل هذا القرار إلى الله سبحانه ولا هو راعاه ، وإنما هو نظر إلى نفسه وبحث عما ظن أنه يؤمنها فأثنا — ونفسه — بذلك بدويهية تصفر منها الأنامل « كما يقول أبو الطيب المتنبي » وحق عليه قول الشاعر :

إذا كان غير الله للمرء عدة

اتته البلايا من وجوه المكاسب

وهذا هو الذى أريد أن أقوله في شأن كل منشآتنا الإسلامية : سيكون الضمير هو القاعدة الكبرى التي تقوم عليها ، فإن مكارم الأخلاق هي الأساس الوحيد لكل كسب ، والله سبحانه عندما أراد أن ينعم على البشر بالإسلام لم يعشه في صورة صرة مال لكل من يؤمن ، بل أنعم علينا بيقظة الضمير . والقرآن الكريم هو الذى تحيا به القلوب ، وإذا صحت القلوب صحت الأجساد . والله عندما

أرسل محمداً صلوات الله عليه لم يبعثه مدبر مال أو منشئ دور تقوم على القوى المادية . إنما قال له في محكم تنزيله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا * وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسَرَاجًا مُنِيرًا * وَيُشَرِّعُ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا ﴾ (الأحزاب ٤٥ - ٤٧) وهذا هو الذي يغيب عنا إننا نظن أن الهدى مسألة عقيدة فحسب ، وهي في الواقع رأس مال ، وهي ثروة وغنى ، والله سبحانه ، بعد أن وصف نبيه كما أراد له أن يكون ، قال في ختام الوصف إنه سراج منير ، فمن آمن فعلًا بأن رسول الله سراج منير أضاء بنور الإيمان وأضاء الطريق أمامه ، وذلك الفضل الكبير الذي يبشر الله به المؤمنين .

وهذا أيضا هو الفضل الكبير الذي نبشر به المؤمنين الذين سيشاركوننا في تلك المؤسسات الإسلامية . إننا سنتعامل بمكارم الأخلاق ، وأى عمل يقوم على مكارم الأخلاق لابد أن يكسب ، لأن مكارم الأخلاق في ذاتها ثروة ، وأحکى لكم الحكاية التالية مصداقا لما أقول : كانت لى في مدينة بازل بسويسرا أيام الدراسة صدقة بشاب كان يسكن معى في نفس البيت ، وكان هذا الشاب كيميائيا وهبه الله موهبة الابتكار ، فكان يومه كله يجرب باحثا عن عقارات دوائية في سكته . فاكتشف يوما عقارا يفتت الحصى في الكلى ، وجربه واستوثق منه وسجله ، ثم ذهب يعرضه على شركات الأدوية فاقتنع به المجلس العلمي في إحدى الشركات ، وعهد إلى القسم التجارى بمقاؤضه الشاب لشراء الدواء منه ، وانهوا - بعد مفاوضات قصيرة معه - إلى أن يشتريه منه مقابل مائة ألف فرنك في السنة لمدة عشر سنوات ، على أن يكون لكل من الطرفين الحق في إعادة النظر في الاتفاق في نهاية السنوات الخمس الأولى ، فلما اتفقا على الاستمرار ، وإنما كان لكل منهما الحق في فسخ العقد ، وأحيل الأمر إلى إدارة العقود لتحرير العقد . فلما خلا مدير العقود بالشاب مازال يساومه حتى أنزل المائة ألف إلى تسعين ألفا . واصططر الشاب إلى الموافقة لأنه كان بحاجة إلى المال . وتم الاتفاق على أن يكون التوقيع بعد يومين .

ولكن صاحبى مرض ولزم الفراش أياما فتأخر التوقيع ، وكان خبر العقار قد انتشر بين شركات صناعة الأدوية في مدينة بازل وما حولها ، وهى كثيرة ، وذهب مندوب شركة أخرى إلى الشاب المريض واستوثق من أنه لم يوقع العقد ولا هو

أخذ شيئاً على الحساب ، وأبلغ رئيسه ، وفي الصباح أتى مدير الشركة بنفسه ومعه مدير العقود ووقع مع الشاب عقداً يعطيه مائة وخمسين ألفاً من الفرنكات في السنة لمدة عشر سنوات ، يضاف إليها خمسون ألفاً مقدماً بصفة تقدير من الشركة وعقد عمل بمرتب كبير .

وبلغ الأمر مدير الشركة الأولى فحقق الأمر وعرف أن السبب في ضياع الصفقة هو جشع مدير العقود الذي تصرف من تلقاء نفسه آملاً في أن يفوز بمكافأة ، فناداه وقال له مامعنـاه : إننا لانهـب الناس أيـها الرـجل . هذه شـركـة أدـوـيـة لـاـشـرـكـة مـشـرـوـبـات كـحـولـيـة . وهـذـه شـرـكـة جـرـت عـلـى تـعـالـم مـعـ النـاس عـلـى أـسـاسـ الشـرـفـ والـضـمـيرـ . فـجـعـت أـنـتـ تـعـالـم عـلـى أـسـاسـ الغـشـ وـالـخـدـاعـ وـاستـغـلـالـ حاجـةـ شـابـ قـقـيرـ موـهـوبـ . وهـذـه هـى التـيـتـيـجـةـ . إنـمـنـافـسـيـنـا فـازـوا بـصـفـقـةـ تـدرـ عـلـيـهـمـ بـحـسـبـ تـقـدـيرـاتـ قـسـمـ أـبـحـاثـ السـوقـ عـنـدـنـاـ — فـوـقـ المـلـيـونـ فـرـنـكـ فـيـ الـيـوـمـ . وـحـيـثـ إـنـكـ خـالـفـتـ القـوـاـدـ الأـخـلـاقـيـةـ التـيـ جـرـتـ عـلـيـهـاـ شـرـكـتـنـاـ فـإـنـىـ سـأـتـقـدـمـ إـلـىـ مـجـلـسـ الإـدـارـةـ باـقـرـاحـ بـفـصـلـكـ ، وـقـدـ اـتـصـلـتـ بـزـمـلـائـيـ فـيـ المـجـلـسـ وـوـافـقـواـ عـلـىـ ذـلـكـ ، وـأـنـذـرـكـ بـذـلـكـ لـكـ تـبـحـثـ لـنـفـسـكـ عـنـ عـلـمـ فـيـ شـرـكـةـ أـخـرـىـ ، لـاـنـرـيـدـ تـعـالـمـ مـعـكـ بـعـدـ الـآنـ .

★ ★ ★

وهـذـا هوـ الذـىـ أـرـيدـ أـنـ أـقـولـهـ . إـنـاـ سـتـنـجـحـ فـيـ كـلـ الـأـعـمـالـ التـيـ سـتـدـخـلـ فـيـهـاـ لـأنـهـ سـتـكـونـ أـعـمـالـ قـومـيـةـ يـعـودـ خـيـرـهـاـ عـلـىـ الـأـمـةـ كـلـهـاـ ، وـسـتـنـفـذـهـاـ بـالـذـمـةـ وـالـأـمـانـةـ . لـأنـاـ أـصـحـابـ إـيدـيـوـلـوـجـيـةـ سـلـيـمـةـ قـائـمـةـ عـلـىـ إـيمـانـ بـالـلـهـ وـالـوـطـنـ وـالـعـدـالـةـ وـالـأـخـلـاقـ ، وـنـحنـ الرـقـبـاءـ عـلـىـ أـنـفـسـنـاـ وـلـاـنـسـىـ أـبـداـ أـنـ اللـهـ مـطـلـعـ عـلـىـ مـاـفـعـلـ وـمـحـاسـبـنـاـ عـلـيـهـ ، وـعـلـىـ هـذـاـ المـذـهـبـ سـيـكـونـ كـلـ الـعـامـلـيـنـ مـعـنـاـ ، وـنـحنـ قـسـاةـ عـلـىـ أـنـفـسـنـاـ، بـمـعـنىـ أـنـنـاـ سـتـعـاـدـ مـعـ الـعـامـلـيـنـ مـعـنـاـ عـلـىـ أـسـاسـ تـعـاـدـ يـخـتـلـفـ كـلـ الـاخـتـلـافـ عـمـاـ وـرـدـ فـيـ قـانـونـ الـعـمـلـ الـفـرـدـيـ الـحـالـيـ الـقـائـمـ عـلـىـ أـسـسـ سـيـاسـيـةـ بـعـيـدةـ عـنـ الـعـدـالـةـ فـيـ حـقـ الـوـطـنـ وـإـنـصـافـهـ ، وـالـعـامـلـ مـعـنـاـ لـاـيـكـونـ عـاـمـلاـ عـنـدـنـاـ ، بلـ هـوـ شـرـيكـ مـعـنـاـ، إـذـاـ رـبـحـنـاـ رـبـحـ ، وـإـذـاـ خـسـرـنـاـ خـسـرـ ، وـلـهـذـاـ فـهـوـ سـيـذـلـ أـقـصـىـ جـهـدـهـ لـنـجـحـ ، لـابـدـ أـنـ نـجـحـ ، لـأنـاـ سـتـؤـدـيـ خـدـمـاتـ قـوـمـيـةـ عـامـةـ نـافـعـةـ مـؤـكـدـةـ الـرـبـعـ ، فـتـحـنـ فـيـ بـلـدـ يـحـتـاجـ إـلـىـ

القمع وقبضة الشعير وقطعة القماش والموتور والدينامو ، وستصنع ما ستصنعه بإتقان بالغ . وما ستصنعه سيغطى حاجاتنا وسيغنينا عن الديون ، وسنبيع كل شيء بشمنه العادل الذى يضمن للعاملين المشاركين ربحا كافيا ليعيشوا فى رخاء ، وسنضع حدا لنظام الأجور والمرتبات الحالى الذى يقدر للعامل ، مثلا — أجرا قدره ستون جنيهها فى الشهر ، ثم يضيف إليه زيادات وحوافر وأوقات عمل إضافية تصل بما يأخذه من الشركة التى يعمل فيها إلى ثلاثة جنيه فى الشهر ، ولكنه يظل دائما يحس أن راتبه ستون جنيهها ، لأن الإنسان لا يحسب في العادة . إلا المرتب الأصلى . أما الزيادات فلا تدخل في الحساب . وهذه مسألة نفسية وهى سبب من أسباب عدم الرضا عند غالبية العمال ، مع أنهم يتلقون فوق ما يستحقون وأكثر مما يتلقوه . ولكن الذين يضعون القوانين ويصدرون القرارات لا يستطيعون فقط أن يفكروا تفكيرا هادئا سليما ، فهم يتخذون القرارات دائما تحت ضغط العاملين وتظاهراتهم وشكواهم وجراأة هيئاتهم داخل الجهات التى يعملون فيها ، وعندما يدخل العاملون شركاء في المؤسسات التى سنشعرها ستبينون أن هناك أفضل وأحسن بكثير مما يسمونه بمكافآت العمال الاشتراكية ، وأنهم يحققون مكافآت حقيقة أكبر وأفضل بكثير ، علاوة على أنهم لن يكونوا أبدا خاضعين لتنظيمات حكومية لا تخلي من أخطاء جسيمة . وسيعتمد نظام المؤسسات التى سنشعرها على أننا نصدر في تصرفاتنا دائما عن صدق وإخلاص ، وسنبدأ بخدمة الأمن الغذائي عن طريق مزارع ضخمة للحجوب خاصة مقامة على أسلم الأسس العلمية ، والعاملون شركاء في المؤسسة يعملون، مع وعي كامل بما يعملون ، وسيجهدون في الوصول بالإنتاج إلى أعلى مستوياته ، لأنهم سيخلون عن عقلية الموظف الحكومى الحالى الذى يشعرهما أعطياناه أنه مظلوم . وسر هذا الشعور إحساس غامض بعدم الثقة في رؤسائه ، والشك في تصرفاتهم مهما كانوا أمناء . أما العاملون معنا فلن يشكوا في رئاستهم قط حتى لو قلت أرباحهم ، لأن العمل إذا قام على أساس الذمة والضمير فلا بد أن ينجح ، ثم إننا سنبدأ بإنتاج الغذاء وهو ضرورة قومية وإنسانية ، وسنبيع إنتاجنا للحكومة بأرباح معقولة لنا وللعاملين معنا ، ومهما كان ذلك الثمن فهو أفضل ألف مرة من القمع الذى نشتريه بالدين ، ودولتنا العاقلة سترى بوضوح أن أي أموال تدفع محليا ستكون أفضل لها من الديون ، فإن الذين يقرضوننا — مهما تظاهروا بالإنسانية لا يريدون إلا السيطرة علينا ، والديون اليوم

جزء من الصراع السياسي الدولي ، والمكسيك التي يقولون إنها مدينة بألف بليون دولار لن يتوقفوا عن إقراضها . بل هم يعرضون عليها سلفيات أخرى لتستمر في الاقتراض والتبعية ، لأنها سياسة دولية ، وكل بلاد الكتلة الشرقية مدينة لروسيا ، وروسيا في حالة مالية سيئة . ولكنها تحرم مواطنيها من الطعام لكي تفرض بولندا وبulgaria وتشيكوسلوفاكيا . لأن الديون سلاح من أسلحة الاستعمار . وأول ما ينبغي علينا اليوم ، ونحن ننهض ببلدنا ، هو أن نوقف الديون ، وأن يعلم الناس أننا إذا أنتجنا القمح الكافي لغذائنا في بلادنا فلن يكون ثمن الرغيف مرتفعاً أبداً ، لأن مالنا سيظل في بلادنا ، والتوعية الادخارية التي سنقوم بها ستؤدي إلى توعية قومية ، فيعرف المواطن أن الدولة لن تستطيع النهوض بالبلاد وحدها أبداً ، لابد أن يعمل الشعب معها ، وفي الشركات والمشروعات التي ستقيمه مؤسساتنا الإسلامية لن تكون هناك أسرار ولا عمولات ولا خيانات ، لأن كل شيء يعمل على المفتوح ، وليس من المعقول أن ننتاج القمح محلياً ، ثم نأخذ عليه عمولة ، وشعبنا المحير الذي يفاجأ كل يوم بشيء يزيده شكاً وسوء ظن سيعود الثقة في شركاتنا ، فهو شريك لنا وله الحق في الاطلاع على دفاترنا ، وأى شخص نشك فيه سيطرد في الحال ، لأن الرفق بالمحفس يؤذى البلاد أذى بليغاً ، والشعب لا يفهم الإجراءات القانونية المعقدة، ولا يحب مهارات المحامين الذين يعرفون ثغرات القانون أكثر مما يعرفون القانون نفسه .

إن تجربة المؤسسات المالية الإسلامية قديمة ترجع إلى الستينيات في عصر كانت الدولة تريد أن تقبض فيه كل شيء ، وتعتبر كل شيء سياسة ، وتحرص على أن يكون هذا الشعب مقيد اليدين والرجلين واللسان ، وفي تاريخ موجز لحركة البنوك الإسلامية يحكى الدكتور أحمد عبد العزيز التجار أن فروع المؤسسة بلغت في سنة ١٩٦٧ أحد عشر فرعاً ثم يقول : « وفي مرحلة قمة النجاح استدعينا لمقابلة السيد سامي شرف الذي أفهمني أنه قد كلف السيد عبد الحميد السراج بأن يكونا المسؤولين السياسيين عن المشروع ، وأيدى نيته في ضم المشروع إلى الاتحاد الاشتراكي ، واعتبرت على هذه الفكرة لأسباب موضوعية أو أوضحتها لسيادته » ثم يقول « ونحيط عن المشروع وكلف بإدارته البنك الأهلي والبنك المركزي ومؤسسة التأمين تحت دعوى دعم المشروع وإدارته على الأسس المصرفية » .

بنك إسلامي ناشيء يحتاج إلى الرعاية والرفق لماذا فهو عليه بالمطارق ونحطمها؟! نسلمه مرة أخرى لسامي شرف عبد الحميد السراج وشركاهما ليطمسوه ، ومرة أخرى نضميه للاتحاد الاشتراكي! وأخيراً نعهد به إلى مصارف ربوية لتقضى عليه! .

ونزيد منه بعد ذلك أن يسير في طريقه ويؤدي رسالته !؟
هذا مثال واحد من تصرفنا في الأمور .

مثال يكشف عن العبث والعلو . ويعلم لك سبباً من ألف سبب للخيبة والخذلان ، فالمثال هذه التصرفات لا تكون — كما يقول الجاحظ — إلا بخذلان من الله عظيم .



الفصل السادس عشر

الدين هم بالليل
ومذلة بالنهار وفي
النهاية ذل
واستعمـار

من سنوات نشر المرحوم الشيخ محمود شلتوت أحسن كتاب عرفته عن الإسلام شريعة وعقيدة ، وهذا رأى الشخصي وأراء الآلوف الذين أقبلوا على ذلك الكتاب القيم الذي زادت طبعاته إلى اليوم على خمس عشرة ، ولكنني مع إعجابي به عندما أقرؤه اليوم أحس أن عنوانه وموضوعه يحتاجان إلى تعديل ، فينبعى أن يكون الإسلام عقيدة ، وشريعة وحياة ، لأن مشكلتنا الكبرى نحن المسلمين هي الحياة .. أو الحياة على أساس من العقيدة والشريعة ، فالدين عندنا شيء الحياة شيء آخر ، ولا أنسى أبداً أنى كتبت يوماً عند قريب لي ، وكان يصلى عندما دق جرس الباب ، وقربى الذي كان يصلى أشار بإصبعه إشارة معناها قولوا للطارق ، وكان يعرفه ، إننى غير موجود ، أى أنه كذب وهو يصلى ، كذب بين يدى الله ، وبعد الصلاة رفع يديه يتضرع ، وهو لا يعلم أن صلاته كلها غير مقبولة .

على هذا تربينا زماناً بعد زمان ، ونتيجة لهذا اضطرب المعيار الأخلاقى فى أيدينا اضطراباً شديداً ، فالحد الفاصل بين الخير والشر غير واضح تماماً ، والمعاملات نتيجة لهذا كلها عقد ومشاكل ، وحياتنا نتيجة لهذا كلها متابع ، الغنى متعب والفقير متعب والحقيقة ، لاظهر إلا فى النادر ، وفي مثل هذا الجو الأخلاقى المثقل بالأثربة كأننا نعيش أبداً فى إعصار خماسينى ، فى هذا الجو الخانق يصعب إنشاء شيء جميل اسمه مؤسسة مالية إسلامية ، لأنها ينبغى أن تنشأ فى جو سليم صاف ، لكي تنمو نمواً إسلامياً صحيحاً ، وتلك هي المشكلة : مشكلة التصرف الأخلاقى السليم ، إنها مشكلة حتى للذين يبنون المؤسسة المالية الإسلامية أنفسهم ، فهم فى نيتهم أن تكسب مؤسستهم يرثمون — دون أن

يقعوا في الغالب في أخطاء قاتلة ، وينتهز أعداء المؤسسات الإسلامية هذه الفرصة ، وقد حدث شيء من هذا في حين قريب ، واهتممت بمعرفة مجري حتى وقع انقسام في هذه المؤسسة المالية الإسلامية .

لقد سمعت الكثير عن أسباب الانقسام ، ومن حديثي مع بعض أعضاء مجلس الإدارة تبيّنت أنهم ينقسمون على أنفسهم انقساماً غير معقول ، ومنذ الولادة الأولى تبيّنت أن أمثال أولئك الرجال مع عدم المساس بأخلاقياتهم وعقيلتهم لا يصلحون لإدارة مصرف يودع الناس فيه أموالهم لتنمو ويباركها الله ، فبركة الله لا تحل أبداً على بيت أصحابه مختلفون بعضهم مع بعض .

ولهذا فإنني أقول إننا عندما نفكّر في إنشاء مؤسسة مالية إسلامية ، فلا بد أن نبدأ بالهدف الذي نريد أن نتحققه من وراء المؤسسة ، وحول الهدف المحدد الواضح تكون مجلس الإدارة ، فتقوم المؤسسة على أساس وحدة الهدف ، والهدف الواحد الواضح يجمع القلوب والعقول ، ويؤدي إلى نجاح المؤسسة ، وبعد أن نحدد الهدف فتح الأبواب لتلقى أموال الناس ، فلا نكاد نسلمها حتى نبدأ العمل على بناء هدف واضح وخطة مرسومة للوصول إليه ، أما أن نأخذ أموال الناس ثم نجلس لنفكّر فيما سنفعله بها ، فلا يؤدي إلا إلى الخيبة ، لأن الناس يعطوننا أموالهم لكي تربح على أيدينا لالكي نتجاذل فيما نفعله بها ، ونتبارى أيها أذكي وأقدر ! ويتمسك كل منا برأيه حتى يصبح الأمر في مجلس الإدارة حرباً أهلية ، وتضطر الدولة إلى التدخل لإيقاف المعركة ، وتحل المجلس وتعيين هيئة إدارية تحل محله .

بل أنا أذهب إلى أن أعضاء مجلس الإدارة لابد أن يكونوا مجتمعين من أول الأمر على برنامج العمل ومشروعاته لمدة عشر سنوات قادمة وأرى ألا يكون في مجلس الإدارة إلا من يؤمن بخطة العمل إيماناً كاملاً ، ويكون في نفس الوقت مساهمًا في رأس مال المؤسسة بنسبة عالية ، فتكون وحدة الهدف مضافاً إليها حرص كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة على ماله ، أكبر ضمانات النجاح ، أما أن نعين رجالاً في مجلس إدارة المؤسسة لأنه يكتب كتاباً في ناحية من نواحي الفكر المالي الإسلامي ، فأمر غير مأمون العاقبة ، لأن الكتابة شيء والعمل شيء والعقيدة

والشريعة شيء والحياة على أساسهما شيء آخر ، وقد يكون صاحبنا مؤلف الكتاب صورة أخرى من صاحبنا الذي كذب وهو واقف بين يدي الله يصلى في خشوع مسرحي عجيب .

★ ★ ★

سندرس إذن قبل أن نعلن عن نيتنا إنشاء مؤسسة مالية إسلامية ، سندرس ونتفق على المشروعات التي ستتولى المؤسسة تنفيذها خلال السنوات العشر الأولى ، سنقول مثلا إن مؤسستنا ستتخصص في مشروعات الأمن الغذائي ، فهذه حاجة قومية ومتطلب وطني وإنساني ، ثم إن الربع فيها مضمون ، ولكن لن يكون مضمونا إلا إذا حصلنا من الدولة فعلا على الأرض التي سنستصلاحها ، لابد أن تكون الأرض في أيدينا فعلا ، لأن رجال الحكومة يغيرون رأيهم في كل حين ، وهم بحكم أنهم من موظفى أيامنا هذه لا يفكرون إلا في صالح أنفسهم ، وبينما تكون إجراءات الحصول على الأرض في طريقها تكون الدراسات على قدم وساق ، لابد أن نكون قد درسنا الأرض وحللناها وعرفنا مصادر المياه ومشروعات الري والصرف ، ولا بد كذلك أن نكون قد وضعنا مشروع المدينة الجديدة التي ستنشئها في هذه الأرض ، لابد أن نقوم بهذا كله من مالنا ، حتى إذا استكملنا الدراسات وعرفنا خطوات العمل وكانت معنا كل المواقف ، أعلنا عن إنشاء المؤسسة ، فإذا جاءتنا مدخلات الناس كما عارفين تماما ماذا سنفعل بها ، وجدنا لو تم الأمر في صيغة تعاقد بيننا وبين الحكومة ، لأننا مادمنا سنركز على مشروعات الأمن الغذائي فنحن سئوئ بذلك للدولة خدمة هي في أشد الحاجة إليها ، وتعاقدنا على هذا سيكون على أساس موافقة كاملة من مجلس السياسات ، فلا نكون بعد هذا تحت رحمة موظف كبير أو صغير ، وعندما نفى بتعهداتنا مرة بعد أخرى نكسب احترام الدولة وثقة الناس ، ولا يفلح الدساsons والخصوم في الإساءة إلينا والتشكيك في أمرنا بعد ذلك .

وأضرب مثلا لذلك مشروعًا من مشروعات الأمن الغذائي حققه أربعة من الشبان الإنجليز ، وكسب ثقة عالمية ، بدعوا بمنحة من الحكومة البريطانية ل التربية نوع من الجمال تتميز بوفرة إنتاج اللبن وارتفاع نسبة المواد الغذائية فيه ، وقد بدعوا

في قرية من قرى السودان في قطعة أرض صغيرة وعشرة جمال ، منها ثمانى إناث ، مع رأس مال صغير ، ولكنهم لم يسيروا في العمل شهورا حتى تدخل في شئونهم موظفو الحكومة هناك ، وأحسوا أن الاستمرار عسير ، لأن الموظفين في بعض الأحيان يصيرون بلاء على الأعمال ونكبات على مصالح الناس ، فاستأذنوا حكومتهم ونقلوا المشروع كله إلى كينيا في قطعة أرض تملكها الحكومة الإنجليزية ، وبدعوا العمل بعيدا عن متاعب الموظفين .

وهذا النوع من الجمال يحتاج في تربيته والعناية به إلى علم ورعاية ويقظة ، لأنه حساس جدا لأنواع معينة من الحشرات والبباتات ، ولكن الناقة منه تعطي في اليوم أربعين لترا من اللبن ، ونوع اللبن دسم غنى بالدهون والمعادن بحيث لا تحتمله معدة الطفل والرجل ، فلا بد من خلط الأربعين لترا بعشرين لترا من الماء . فكأن الناقة منه تعطي ستين لترا من اللبن الصالح لغذاء الإنسان في اليوم ، فتصور القيمة العظيمة التي تكون لناقة واحدة من هذه ، لقد قدرت إحدى لجان هيئة الصحة العالمية أن عشرين ناقة من هذه تكفى لغذاء قرية فيها ألف طفل ومائة مريض ، بالإضافة إلى ذلك فإن النوع الخامس منها تعيش على طعام بقرة واحدة في اليوم ، فتصور أي مصدر للغذاء تكون هذه الجمال . وقامت هيئة الصحة العالمية بإنشاء المركز الأساسي ل التربية هذه النوع في كينيا ، فأصبحت تحصل على هذا اللبن لأطفالها مجانا في حين أصبح السودان يستورد هذا اللبن بالعملة الصعبة مع أن أصل هذا النوع من النوع سوداني ، ولكن جشع الموظفين الإداريين صغارا وكبارا كلف السودان هذا الثمن الباهظ ، ومثل هذا يحدث لنا كل يوم ، فإن الموظف الإداري نادرا ما يكون عونا للناس أو خادما لمصالح الناس بل الغالب أن يكون أذى لهم ، ولهذا فكلما قل عدد الموظفين الإداريين سهلت الأمور وقلت متاعب الناس . وتحضرني هنا حكاية من تجارب حياتي ، فقد كنت مع زميل نقوم بسكرتارية مدير بنك التسليف الزراعي ، وكان إداريا زراعيا وبasha عظيمـا . فألح عليه أحد كبار عملاء البنك في أن يضم ابن أخيه إلينا ، ففعل بعد إلحاح، وأتى هذا الشاب ووضعوا له مكتبا معنا ، ولما لم يكن له عمل فقد ظل يوما بعد يوم يروح ويغدو دون أن يصنع شيئا ، وأخيرا دخل البشا وشكـا له الأمر ، وطالب بتنقسيم عمل اثنين على ثلاثة ، فقال له البشا .

— تريد عملاً؟
— أجل فلهذا أتيت ، وإن نفسي لتمل وأنا جالس دون عمل طوال النهار ..
— عد إلى مكانك فسأجد لك عملاً.

وفي اليوم التالي صدر قرار بتعيينه كاتباً في شونة البنك في دسوق . وأسرع يشكو لأبيه ، فكان رد البابا المغربي : هذا ماعندي ، فانا لا أستطيع تقسيم عمل السكرتارية ، فلا شيء يفسد الأعمال مثل تجزئتها قطعاً بين عدد كبير من الموظفين ، فهذا تفتت خطر للمسئولية ، فإن كان ابن أخيك يريد عملاً فقد عيناً حيث العمل ، وإن كان يريد عبناً فلنسنا بحاجة إلى عبث .

وقد قلت في الفصل السابق إن المؤسسة المالية الإسلامية ينبغي أن تكون رمزاً على الجدية والكفاءة والتقدم في إدارتها ، لأن الحقيقة هي أن أغلى الموظفين هو الموظف غير الكفاء أو غير المؤهل وغير المدرب ولو كان راتبه عشرة جنيهات في الشهر ، لأن ضرره لا يقتصر على قلة أدائه بل إن ضرره الحقيقي يمكن في الخسائر التي يسببها بإهماله وغبائه وجشعه وسوء معاملته للناس ، ومن أعجب ما ذكره أنني نادراً ما ألتلقى خطاباً محترم الهيئة من إدارة حكومية ، ومن المستحيل أن ألتلقى من الحكومة خطاباً خالياً من الأخطاء والكشط حتى لو كان أربعة سطور .
وكل الإدارات في الدنيا تعلمت كيف ترسل مكاتبات محترمة — ولو في الشكل — إلا حكومتنا هنا . وفي كل بلاد الدنيا تتضمن إدارات العلاقات العامة في عمل أشكال الخطابات وورق المكاتبات و اختيار الآلات الكاتبة محافظة على الشكل الخارجي للهيئات التي يعملون فيها ، إلا إدارات العلاقات العامة عندنا .
فليست لديها فكرة عن ذلك ، وكل عملها يتلخص في أنها إدارات زينة وتعاليق للسيد رئيس المصلحة أو الإدارية أو الهيئة .

ولهذا فلا بد أن تجتهد المؤسسات المالية الإسلامية في البعد عن الحكومة ، لأن روح العمل الحكومي تتنافى مع روح الإنجاز والخدمة والكفاءة والتقدم .

★ ★ ★

ولكي أضع أمام القارئ خلاصة ما قلته في حلقات هذه الدراسة أقول : إن المؤسسات المالية الإسلامية أولاً وقبل كل شيء مؤسسات أخلاقية ، أي أنها تقوم

على الخير وتعمل للخير ، ولهذا فهى تخدم التنمية بعيداً عن مظنات الاستغلال كالربا ونفقات تمويل الديون والنظر إلى الكسب بأى وسيلة . وذلك هو الذى يميزها عن غيرها من المؤسسات المالية . إنها مؤسسات لتنمية المجتمع عن طريق تنمية مدخلات القاعدة الشعبية العربية .

ومادامت المؤسسة المالية الإسلامية لتعطى أرباحاً على أموال المساهمين فيها بل تعطيهم أنصبة من مكاسبها ، كل مساهم بحسب ما اشتري من الأسهم ، فلا بد أن تكون مشروعاتها مدروسة لمدى طويل قبل أن تفتح الباب للاكتتاب ، لأن المساهم فيها يريد أن ينمي مدخلاته ، وهو لا يعطيها أمواله لكي نجرب بها أو نتكلّأ فيها . سيكون التركيز أول الأمر على إنتاج الغذاء ، ولهذا فلا بد أن تكون أرض الاستصلاح تحت يدنا قبل أن نبدأ ، ولا بد أن تكون كل وسائل الاستصلاح قد درست دراسة دقيقة . وقد قرأت أن منظمة الأغذية والزراعة العالمية تتجه الآن نحو النهوض بالرى بالأنايبيب ، لأن ثمان المواسير وتكليف تركيبها وكل المنشآت اللازمة لتشغيلها كالرافعات والدافعات أرخص من الماء الذى ستنقله . وفي المسكيك اليوم مزارع واسعة تبلغ الواحدة منها عشرات الآلاف من الأفدنة تروى بأنابيب تحت الأرض أو فوقها . وكانوا قبل ذلك يرون مزرعة مساحتها عشرة آلاف فدان بمياه سد صغيرة ، وكان الرى يتم بالقنوات والترع المكشوفة ، فلما لجئوا إلى الأنابيب كفت مياه السد لرى عشرة أضعاف المساحة ، ثم إن مقادير الماء حسبت بدقة بحيث لم تسرب في الأرض مياه زائدة تفسد الجنور وترسب منها الأملاح وتفسد الأرض ، بل لجئوا في بعض الأحيان إلى زيادة انحدار الماء من السد في الأنابيب حتى يتدفع الماء بشدة إلى الأرض ، وأذابوا أنواعاً من المخصبات في الماء ، فحملها وزعها على الزروع بشلة جريانه ، وقد نشأ عن ذلك فرع جديد من هندسة الرى وهو علم القنوات فصنعوا قنوات بمقاسات مختلفة من فخار البراغع والمعادن معاً ، فالأجزاء المصرفية — وهي صغيرة — تركب عليها فتحات الرى في الموضع المطلوب ، وتوضع فيها المصافى التي تصفي الماء حتى لا يترايد ترسبيه ويسد القنوات . وفي هذه الأجزاء المعدنية ركبت طلمبات الدفع أو الرفع إذا اقتضى الأمر ذلك ، وللمهندسين مراكز عمل عند هذه الأجزاء المصرفية من قنوات الأنابيب ، وبرايخ الأنابيب موصول بعضها

بعض بطرق تمكن من فكها واستبدال غيرها بها . فقد دلت التجارب على أن الأنابيب الفخارية لا تعمل بكفاءة أكثر من خمس سنوات . وبعد ذلك يدخلها العطب والرشح وترسب فيها الشوائب ويكون من اللازم استبدال غيرها بها .

ولكل مزرعة من المزارع قسم علمي تجرى فيه التجارب على كل شيء : على البذور والمحاصيل وما كائنات الرى ومعادنها أو على نسيج برابغ الأنابيب ، لأن التنمية ينبغي أن تستمر ، وكل جزئية من جزئيات العمل لابد أن تتطور ليزيد الإنتاج . ويووجه جانب كبير من الدراسات إلى الفلاح وعامل الأرض لأنه هو روح الإنتاج وأداته الأولى ، وهذا موضع ملاحظة نلقى بها إلى أصحابنا العاملين في الرى والزراعة واستصلاح الأراضي عندنا ، فإن عنايتها بالإنسان قليلة ، وهي تحسب أن العناية بالإنسان من اختصاص وزارات الصحة والتربية والتعليم والشئون الاجتماعية والقوى العاملة . ويفوتهم أن الزارع والفلاح جزء لا يتجزأ من جهاز الزراعة . وقد فاتني أن أذكر أن الرى بالأنابيب قضى على البلهارسيا في البلاد التي أدخلت فيها ، لأن البلهارسيا لا تعيش بغير الواقع التي تكتمل بها دورة حياتها . وهذا من مكتشفات النظم الزراعية التي تجريها هيئة الزراعة والصحة العالمية في أمريكا اللاتينية . فهناك طب خاص بالفلاحين إلى جانب البلهارسيا وما إليها من طفيليات .. وبفضل التنتائج التي يخرجون بها اليوم من تجاربهم لتنمية الأغذية يتطور العلم بسرعة هائلة في كل ميدان .

وقد أشرنا إلى اكتشاف نوع الجمال الذي يعطى في اليومأربعين لترًا من اللبن . وهذا في ذاته اكتشاف هائل سيكون له آثاره البعيدة على التغذية العالمية ، وهذا مجرد مثل لما ينبغي أن نفعله ، ومن المؤكد أن المؤسسة المالية الإسلامية إذا سارت منذ البداية على آخر القواعد الإدارية في العمل الزراعي والمكتبي والإداري والحسابي وعلى الأساس العلمي في الزراعة والرى واستصلاح الأرضي ، فإنها تستطيع دون شك أن تغطي كل حاجاتنا الغذائية في أقرب مدى ممكن . والذين يحاربون البنوك الإسلامية لا يعرفون أي ضرر يلحقونه بأوطانهم لأنهم بذلك يقفلون علينا الباب الوحيد الذي يمكننا عن طريقه أن نحقق الكفاية الغذائية لأوطاننا ، لأن الحكومات وأجهزتها المثقلة بالمعوقات وحدها لن تستطيع تعطية هذه الكفاية ، فالنظم الحكومية ليست نظما ادخارية أو تديرية ، إنها نظم إسراف بل سفاهة في

الانفاق . ويكتفى أن تتصور أحمال الموظفين المكبدة فوق كل شبر من مساحة الجهاز الإداري . ويكتفى أن عمالنا الزراعيين لن يشتراكوا في العمل معنا على أساس أنهم عمال زراعيون . بل سيشتراكون في العمل على أنهم شركاء ، وبهذا بتخلص ويخلصون من كل الأعباء الحكومية ، فلا تأمانت اجتماعية من النوع غير المعقول الذي يطبقونه اليوم . ولا مدخل لوزارة القوى العاملة عندنا ، لأنهم ماداموا شركاء فستقوم المؤسسة بتدبير العلاج والحماية والمعاشات لهم ولأسرهم . وماداموا يعملون لتنمية أموالهم فسيبذلون أقصى الجهد في العمل والإنتاج ، وإذا كما نش��و من تكاسل العمال الزراعيين وانخفاض نوعياتهم وارتفاع أجورهم فسيتلاشى هذا كله في المؤسسة المالية الإسلامية ، لأن المشاركيـن فيها شركاء وعمال في آن معا ، وليس هنا رئيس ومرعوس إلا ما يتطلبه العمل من نظام حاسم وصارم ، ولا سيادة هنا إلا لصالح المجموع ، والفلاح الذي يبيع أرضه أو يحولها إلى أرض مبان لن يجد معنا وسيلة إلى ذلك ، لأنه شريك في المزارعة الكبرى ، وقسم في كل أرباحها ، وهو عضو في الجمعية العمومية التي تقرر إنشاء المدارس والمستشفيات وترعى المدينة التي ستتشكلها المؤسسة وسط المزارع . بعبارة أخرى إن المؤسسة المالية الإسلامية هي — بكل صدق — الأمل الوحيد الباقى أمامنا للنهوض من وحدات الفقر وال الحاجة والديون . ولكنها تحتاج إلى جهد أكبر بكثير من الروح التي تسيرها اليوم . إنها ليست في حاجة إلى مجالس إدارة يتربع فيها من يظنون أنهم جهابذة اقتصاد أو فقهاء دين ، بل نحن نريد علماء أذكياء مجتهدين يشعرون شعورا عميقا بأنهم يحقّقون أهدافا خيرة بلا نهاية لأوطانهم : الكفاية الغذائية واستصلاح ومد الرقعة المعمورة وإنشاء المدن الجديدة والنهوض بالعلم ، وفوق ذلك فإننا ثبت عن طريقها أننا جديرون بنعمة الإسلام والإسلام جوهرة لا يستحقها فعلا إلا القليلون جداً منا ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

★ ★ ★

إن المؤسسات الإسلامية تجربة جديدة . وقد قال الدكتور أحمد النجار إننا في بدايات التجربة وهو على حق . وبدلـا من أن نعيش بسرعة ينبغي أن نتدرـع بالنفس الطويل ، والنفس الطويل ليس من خصائصنا الخلقية ، ولكنه من خصائص الخلق الغربي ، وهو أساس نجاحـه ، فالواحدـ منا يدخلـ في المشروعـ اليوم ، ويريد

أن يأكل منه الشهد غدا ، أما الغربى فهو يدخل فى المشروع ولا يمنى نفسه بالشهد إلا بعد سنوات طوال ، فلنعمل حسابنا على أن تجربة المؤسسات المالية الإسلامية لن تصل إلى النتائج الباهرة التى ينطوى عليها إلا بعد سنوات طوال . لقد قال الدكتور أحمد النجار ، وهو من أحسن من عرفت فهما لطبيعة البنوك الإسلامية ، « فالبنوك الإسلامية عبارة عن أجهزة تنمية محلية لخدمة القاعدة الشعبية (من الحرفيين والمهنيين) والمشروعات والصناعات الصغيرة معتمدة على تنمية مدخولاتهم الصغيرة تخفيفا عن كاهل الدولة ومشاركة لها في خططها ، فإن ساهمت فيها رءوس أموال كانت بمثابة السنند وخط الدفاع » وهذا الكلام العظيم كفيل بأن يلفت نظر المستغلين بها والمتشددين بالكلام العجزي في الاقتصاديات الإسلامية ، إلى أن نظرية المؤسسات الإسلامية نفسها مازالت في حاجة إلى دراسة وتفكير حتى نصل بها إلى الصورة التي تتحقق بها أهدافها ، وهى صورة أخلاقية أولا ثم عملية في صميمها . وإذا فشلت مؤسسة منها فليس معنى ذلك أن الفكرة كلها خاطئة بل معناه أنها نجرب من جديد ، فمادام الله قد حرم الربا فهو شر وخراب . ومادام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قد قال إن تسعه أعشار الرزق في التجارة فتكون تسعه أعشار الرزق التجارية . لا جدال في هذا ولاشك في ذاك . والتجارة هنا ليست مجرد تجارة البضائع بل هي كل تبادل خير للمنافع ، والله سبحانه وتعالى يسمى الدخول في الإسلام والجهاد في سبيله تجارة . قال جل من قائل في سورة الصاف ٦١ / ١٠ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدْلُكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تَجْيِكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تَؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيَدْخُلُكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَا كَنْ طَيْبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنِ ذَلِكُمْ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * وَآخَرٌ تَحْبُونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفُتُحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

★ ★ ★

وبعد .. بهذه الآيات الكريمة خير ختام لهذا الكلام الكبير الذى قلته بيانا لمذهب الإسلام في فهم المال والتعامل به ، وما أنا من رجال الاقتصاد ولأننا من فقهاء الدين ، وإنما أنا مؤمن أرجو أن يكون الله قد فتح علىَ بما يجعلني أهلا للانتساب إلى جماعة المؤمنين الذين يشعرون شعورا عميقا بأننا إلى يومنا هذا

بعيدين بعدها شاسعا عن فهم طبيعة الإسلام والعمل بها والتخلق بأخلاقها . وقد كانت بداية كلامي خوفا من الديون القومية وتحذيرا منها ، فهي إذا استمرت على هذا المنوال أغرقتنا ولاشك . ومن العار حقا أن يطعمنا غيرنا ونحن رجال لنا أجسام وسواهد ، وبشر لهم عقول . أتدري لماذا يطعم الإنسان دابته ؟ لكي يأكلها أو يركبها أو يعيش على خيراتها ، ولمثل هذا تطعم أمة أمة ، أو تفرض أمة أمة ، ولا يخالفن في هذا شك . وقد قال أسلافنا إن الدين هم بالليل ومذلة بالنهار . وللتى تجاربنا التاريخية - كما يثبت فى الفصول الأولى من هذه الدراسة - أن الدين طريق مؤكدة للذل والتبعية والاستعمار .



ملحقات

بسم الله الرحمن الرحيم
واعصموا بحبل الله جمِيعاً ولا تفرقوا

الرقم :
التاريخ :
المرفقات :

رابطة العالم الإسلامي
الأمانة العامة
مكة المكرمة

إدارة المجمع الفقهي
الدورة التاسعة

١٤٠٦ هـ

القرار السادس
بشأن موضوع تفشي المصارف الربوية وتعامل الناس معها
وحكم أخذ الفوائد الربوية

الحمد لله وحده والصلوة والسلام على من لانبي بعده سيدنا ونبينا
محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم . أما بعد :

فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي في دورته التاسعة المنعقدة بمبنى
رابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة في الفترة من يوم السبت ١٢
رجب ١٤٠٦ هـ إلى يوم السبت ١٩ رجب ١٤٠٦ هـ قد نظر في
موضوع (تفشي المصارف الربوية ، وتعامل الناس معها ، وعدم توافر
البدائل عنها) وهو الذي أحاله إلى المجلس معالي الدكتور الأمين العام
نائب رئيس المجلس .

وقد استمع المجلس إلى كلام السادة الأعضاء حول هذه القضية
الخطيرة ، التي يقترف فيها محرم بين ، ثبت تحريمه بالكتاب والسنة
والإجماع ، وأصبح من المعلوم من الدين بالضرورة ، واتفق المسلمين
كافحة على أنه من كبار الذم ، والموبقات السبع ، وقد آذن القرآن الكريم

مرتكبيه بحرب من الله ورسوله ، قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا
اللَّهُ وَذُرُوا مَا بَقِيَ مِنِ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ
مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تَبْتَمِ فَلَكُمْ رُؤُسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تُظْلَمُونَ وَلَا
تُظْلَمُونَ ﴾ . « سورة البقرة » / ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

وقد صاح عن النبي ﷺ أنه (لعن آكل الربا ومؤكله وكاتبته وشاهديه
وقال : هم سواء) رواه مسلم .

كما روى ابن عباس عنه ﷺ : (إذا ظهر الزنا والربا في قرية فقد
أحلوا بأنفسهم عذاب الله عز وجل) روى نحوه ابن مسعود .

وقد ثبتت البحوث الإقتصادية الحديثة أن الربا خطر على اقتصاد العالم
وسياسته ، وأخلاقياته وسلامته ، وأنه وراء كثير من الأزمات التي يعانيها
العالم . وأن لانجاة من ذلك إلا باستئصال هذا الداء الخبيث الذي هو
الربا من جسم العالم ، وهو ماسبق به الإسلام منذ أربعة عشر قرنا .

ومن نعمة الله تعالى أن المسلمين بدعوا يستعيذون ثقهم بأنفسهم
ووعيهم لهوتهم ، نتيجة وعيهم لدينهم ، فراجعت الأفكار التي كانت
تمثل مرحلة الهزيمة النفسية أمام الحضارة الغربية ، ونظمها الرأسمالي ،
والتي وجدت لها يوما من ضعاف الأنفس من يريد أن يكسر النصوص
الصريرة الثابتة قسرا لتحليل ما حرم الله ورسوله . وقد رأينا المؤتمرات
والندوات الاقتصادية التي عقدت في أكثر من بلد إسلامي ، وخارج العالم
الإسلامي أيضا ، تقرر بالاجماع حرمة الفوائد الربوية ، وتثبت للناس
إمكانية قيام بداول شرعية عن البنوك والمؤسسات القائمة على الربا .

ثم كانت الخطوة العملية المباركة ، وهي إقامة مصارف إسلامية خالية
من الربا والمعاملات المحظورة شرعا ، بدأت صغيرة ثم سرعان
ما كبرت ، قليلة ثم سرعان ماتكاثرت حتى بلغ عددها الآن في البلاد
الإسلامية وخارجها أكثر من تسعين مصرفا .

وبهذا كذبت دعوى العلمانيين وضحايا الغزو الثقافي الذين زعموا يوما

أن تطبيق الشريعة في المجال الاقتصادي مستحيل ، لأنه لا اقتصاد بغير بنوك ، ولا بنوك بغير فوائد .

وقد وفق الله بعض البلاد الإسلامية مثل باكستان لتحويل بنوكها الوطنية إلى بنوك إسلامية لاتعامل بالربا أخذنا ولا عطاء ، كما طلبت من البنوك الأجنبية أن تغير نظمتها بما يتفق مع اتجاه الدولة ، وإلا فلا مكان لها . وهي سنة حسنة لها اجرها وأجر من عمل بها إن شاء الله .

ومن هنا يقرر المجلس مايلي :

أولاً : يجب على المسلمين كافة أن يتبعوا عما نهى الله تعالى عنه من التعامل بالربا ، أخذنا أو إعطاء ، والمساعدة عليه بأى صورة من الصور ، حتى لا يحل بهم عذاب الله ، ولا يأذنوا بحرب من الله ورسوله ...

ثانياً : ينظر المجلس بعين الارتياح والرضا إلى قيام المصارف الإسلامية ، التي هي البديل الشرعي للمصارف الربوية ويعنى بالمصارف الإسلامية كل مصرف ينص نظامه الأساسي على وجوب الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء في جميع معاملاته ويلزم إدارته بوجوب وجود رقابة شرعية ملزمة . ويدعو المجلس المسلمين في كل مكان إلى مساندة هذه المصارف وشد أزرها ، وعدم الاستماع إلى الشائعات المغرضة التي تحاول التشويش عليها ، وتشويه صورتها بغير حق .

ويرى المجلس ضرورة التوسيع في إنشاء هذه المصارف في كل أقطار الإسلام ، وحيثما وجد للMuslimين تجمع خارج أقطاره ، حتى تكون من هذه المصارف شبكة قوية تهيء لاقتصاد إسلامي متتكامل .

ثالثاً : يحرم على كل مسلم يتيسر له التعامل مع مصرف إسلامي أن يتعامل مع المصارف الربوية في الداخل والخارج ، إذ لا يذر له في التعامل معها بعد وجود البديل الإسلامي . ويجب عليه أن يستعيض عن الخبيث بالطيب ، ويستغنى بالحلال عن المحرام .

رابعاً : يدعو المجلس المسؤولين في البلاد الإسلامية والقائمين على

المصارف الربوية فيها إلى المبادرة الجادة لتطهيرها من رجس الربا ، استجابة لنداء ربهم في قوله سبحانه : ﴿ وذروا ما بقى من الربا إن كتم مؤمنين ﴾ البقرة / ٢٧٨ . وبذلك يساهمون في تحرير مجتمعاتهم من آثار الاستعمار القانونية والاقتصادية .

خامساً : كل مال جاء عن طريق الفوائد الربوية هو مال حرام شرعاً ، لا يجوز أن يتفعّل به المسلم - مودع المال - لنفسه أو لأحد من يعول في أي شأن من شؤونه . ويجب أن يصرف فيصالح العامة للمسلمين ، من مدارس ومستشفيات وغيرها . وليس هذا من باب الصدقة وإنما هو من باب التطهير من الحرام .

ولا يجوز بحال ترك هذه الفوائد للبنوك الربوية ، لتنقى بها ، ويزداد الأثم في ذلك بالنسبة للبنوك في الخارج ، فإنها في العادة تصرفها إلى المؤسسات التنصيرية واليهودية ، وبهذا تغدو أموال المسلمين أسلحة لحرب المسلمين وإضلال أبنائهم عن عقيدتهم . علماً بأنه لا يجوز أن يستمر في التعامل مع هذه البنوك الربوية بفائدة أو غير فائدة .

كما يطالب المجلس القائمين على المصارف الإسلامية أن ينتقلا لها العناصر المسلمة الصالحة ، وأن يوالوها بالتوعية والتلقى بأحكام الإسلام وأدابه حتى تكون معاملاتهم وتصرفاتهم موافقة لها .

والله ولـى التوفيق وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً والحمد لله رب العالمين .

رئيس مجلس المجمع الفقهي
عبد العزيز بن عبد الله بن باز

نائب الرئيس
د. عبدالله عمر نصيف

الاعضاء
محمد بن جبير

عبد الله العبد الرحمن البسام
صالح بن فوزان بن عبدالله الفوزان

نص قرار رابطة العالم الإسلامي بشأن المصارف الربوية

**طلة العالى الإسلامي
الأمانة العامة
مكّة المكرمة**

**إدارة المجمع الفقهي
الدورة الخامسة**

٦٤٠٦:

القرار السادس

**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَاعْصِمُوا بِحَجَبِ الْنِّجْمِيَّةِ وَلَا تَفْرِقُوا**

الرقم

التاريخ

المرفقات

**بيان موضع تشريع المصارف الربوية وتعامل الناس معها
وجكم الحد الفوائد الربوية
الحمد لله وحده والسلام على من لا ينكر بمحده سيدنا ورسولنا محمد صلى الله عليه وسلم . أما بعد :**

فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي في دورة التاسعة المنعقدة ضمن رابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة في الفترة من يوم السبت ٢٥١٩٢٠٦ هـ إلى يوم السبت ١٩٢٠٦ هـ قد نظر في موضوع (تشريع المصارف الربوية ، وتعامل الناس معها ، وحد توازن البذائل منها) وهو الذي احاله إلى المجلس معالي الدكتور الأمين العام نائب رئيس المجلس ، الميلاد

وقد استمع المجلس إلى كلام السادة الأعضاء حول هذه القضية الخطيرة ، التي يفترض فيها محظوظ بعث ، ثبت تحريره بالكتاب والسنة والاجماع ، واصبح من المعالم من الدين بالضرورة ، واتفق المسلمون كافة على أنه من كثائر الآثم ، والعيقات السبع ، وقد آذن القرآن الكريم مرتكبة بحرث من الله ورسوله ، قال تعالى : (يا أيها الذين آذنوا الله وذرروا ما يبغى من الربا إن كتم مؤمنين . فإن لم تخعلوا فاذدوا بحرث من الله ورسوله وإن ثبت قلكم بلوس أموالكم لا ظلمون ولا ظلمون) سورة البقرة :

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه (نعم أكل الربا ومؤكله وكاتبه وشاهده به وقال : هم سواه) رواه سلم .

كما روى ابن عباس عنه صلى الله عليه وسلم (إذا ظهر الزنا والربا في قرية فقد احلوا بأنفسهم عذاب الله عز وجل) وروى نحوه ابن معاذ .

وقد اثبتت البحوث الاقتصادية الحديثة أن الربا خطير على اقتصاد العالم وسياسته ، وأخلاقياته وسلامته ، وأنه وراء كثير من الأزمات التي يعانيها العالم . وأن لا نجاية من ذلك إلا باستعمال هذا الداء الخبيث الذي هو الربا من جسم العالم ، وهو ماضٍ به الإسلام منذ أربعة عشر قرنا .

ومن نعمة الله تعالى أن المسلمين بد " و يستعبدون شعوبهم و يسيئ لهم بسيئتهم ، نتيجة وعيهم لذنبهم ، فترجعت الانوار التي كانت تصل مرحلة الہمة النفسية أقسام العفارة الغربية ، ونظمها الرأسمالي ، والتي وجدت لها يوماً من ضماد الانفس من (٢٠٣)

**رابطة العالم الإسلامي
الأمانة العامة
مكتبة المكرمة**

ادارة للجمع الفقهي

(٢)

**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَاعْتَصِمُوا بِحَسْبِ الْأَنْجِيَعِ وَلَا تَفْرُقوْ**

الرقم

التاريخ

المرفقات

بعد ان يقرر النصوص الصريحة الثابتة قسرا التحليل ما حرم الله ورسوله . وقد رأينا المؤشرات والذنوات الاقتصادية التي عقدت في اكبر من بلد اسلامي ، وخارج العالم الاسلامي ايضا ، تقر بالاجماع حرمة الفوائد الربوية ، وتبنت للناس امكان قيام بدائل شرعية من البنك والمؤسسات القائمة على الربا .

تم كانت الخطوة المطلوبة المباركة ، وهي اقامة مصارف اسلامية خالية من الربا والمعاملات المحظورة شرعا ، بدأ صفيره ثم سرعان ما كبرت ، قليلا ثم سرعان ما تكاثرت حتى بلغ عددها الان في البلاد الاسلامية وخارجها اكبر من تسعين مصرفا .
وهذا كثبت دعوى العلمانيين وضحايا الغزو الثقافي الذين زعموا يوما ان تطبيق الشريعة في المجال الاقتصادي مستحيل ، لانه لا اقتصاد بغير بنوك ، ولا بنوك بغير فوائد .

وقد وفق الله بعض البلاد الاسلامية مثل باكستان لتحويل بنوكها الوطنية الى بنوك اسلامية لا تتعامل بالربا ابدا ولا عطاها ، كما طلبت من البنوك الاجنبية ان تخير نظامها بما يتفق مع اتجاه الدولة ، والا فلا مكان لها . وهي سنته لابراجها واجر من عمل بها ان شاء الله .

ومن هنا يقر المجلس ما يلى :

اولا : يجب على المسلمين كافة ان ينتبهوا عما نهى الله تعالى عنه من التعامل بالربا ، ابدا او ابدا ، والتعاونة عليه بأى صور من الصور ، حتى لا يحل بهم عذاب الله ، ولا يأنوا بحرب من الله ورسوله ..

ثانيا : ينظر المجلس بعين الارتياب والرضا الى قيام المصارف الاسلامية ، التي هي البديل الشرعي للمصارف الربوية وبمعنى بالمصارف الاسلامية كل مصرف ينص نظامه الاساس على وجوب الالتزام باحكام الشريعة الاسلامية الفرا ، في جميع معاملاته ويلزم ادارته بوجوب وجود رقابة شرعية ملزمة . ويدعو المجلس المسلمين في كل مكان الى مساندة هذه المصارف وشد ازرها ، وعدم الاستماع الى الادعاءات المفترضة التي تحاول التشويش عليها ، وتشويه صورتها بغير حق .
ويرى المجلس ضرورة التوسع في انشاء هذه المصارف في كل اقطار الاسلام ، وحينما وجد للمسلمين تجمع خارج اقطاره ، حتى تتكون من هذه المصارف شبكة قوية تهمي لا اقتصاد اسلامي متكامل .

(م.ر)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَاعْصِمْ بِإِيمَانِكُلَّ إِنْدِعْيَا وَالْأَنْزِفْقَا

العالَمُ الْإِسْلَامِيُّ
لِلْمَائِدَةِ الْعَامَةِ
الْمَكْرَمَةِ
لِلْجَمِيعِ الْفَقِيرِينَ

الرقم

التاريخ

المرفقات

(٢)

ثالثاً : يحرم على كل مسلم يتسلكه التعامل مع مصرف اسلامي ان يتم التعامل مع المصارف
الربوية في الداخل والخارج ، اذ لا يذر له في التعامل معها بعد وجود البديل
الإسلامي . ويجب عليه ان يستدعي عن الخبيث بالطهيب ، ويستغني بالحلال عن
الحرام .

رابعاً : يدعو المجلس الممثلون في البلاد الإسلامية والقائسين على المصارف الربوية فيها الى
المغادرة الجادة لخطفهمها من رحى الربا ، استجابة لنداء ربهم في قوله سبحانه :
(وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الْرِّبَا إِنْ كُتُمْ مُّؤْمِنُونَ) . و بذلك يساهمون في تحرير مجتمعاتهم من
آثار الاستعمار القاتلة والاقتصادية .

خامساً : كل مال جاء عن طريق الغوايد الربوية هو مال حرام شرعاً ، لا يجوز ان ينتفع به - الصلم -
مودع المال - لنفسه او لأحد من يحيطه في اي شأن من شأنه . ويجب ان يصرف قسراً
الصالح العامة لل المسلمين ، من مدارس و مستشفيات وغيرها . وليس هذا من باب المدح
وانما هو من باب التطهير من العرارة .

ولا يجوز حال ترك هذه الغوايد للمبنوك الربوية ، لتنقى بها ، ويراد الاشارة في ذلك
بالنسبة للمبنوك في الخارج ، فانها في العادة تصرفها إلى المؤسسات التنصيرية والميهودية ،
وهذا تضييق و اموال المسلمين اسلحة لعرب المسلمين واضلاب ابناءهم عن عقيدتهم .
علمًا بأنه لا يجوز ان يستمر في التعامل بهذه المبنوك الربوية بفائدتها او غير فائدتها .

كما يطلب المجلس القائسين على المصارف الإسلامية ان ينتقا لها العناصر الصالحة
الصالحة ، وان يوالوها بالترعية والتقييم باحكام الاسلام وآراءه حتى تكون معاملاتها
وصرفاتها موافقة لها .

والله ولـى التوفيق وعلـى الله عـلـى سـيـدـنـا مـحـمـدـ وـطـنـ آـلـ وـصـبـهـ وـسـلـمـ تـلـيـهاـ كـمـاـ وـالـعـدـ
لـلـهـ رـبـ الـعـالـمـينـ .

نائب الرئيس

رئيس مجلس المجمع الفقهي

محمد العزيز بن عبد الله بن باز

د. محمد الله عمر نصيف

محمد بن جابر

محمد الله العبد الرحمن السامي

الاعضاء



صورة قرار رابطة العالم الإسلامي بشأن المصارف الربوية

محتويات الكتاب

الصفحة

الموضوع

الفصل الأول :

عالمنا الراهن يقوم على الربا ٩

الفصل الثاني :

الربا كان الباب الذى دخل منه الاستعمار ١٩

الفصل الثالث :

الربا والسقوط فى حفرة الأفاغى ٣١

الفصل الرابع :

يمحق الله الربا ويربي الصدقات ٤٣

الفصل الخامس :

قيام دولة الربا ٥٥

الفصل السادس :

لهاذا غرقنا فى طوفان الربا ٦٧

الفصل السابع :

الذين ساروا فى طريق الربا والذين استمسكوا بالعروة الوثقى ٧٧

الفصل الثامن :

البحث عن أسلوب إنسانى غير ربوى لتشمير المال ٨٩

الفصل التاسع :

الصدقة والصدقات أساس إسلامي لمعاملات سليمة فاضلة ١٠١

الفصل العاشر :

نظمانا المصرفى كله فى حاجة إلى إعادة إنشاء ١١٣

الفصل الحادى عشر :

آفاق شاسعة لنشاط المؤسسات المالية الإسلامية ١٢٥

الفصل الثانى عشر :

نشر الوعي الادخارى باب واسع للنهوض الاقتصادي ١٣٧

الفصل الثالث عشر :

أساس الاقتصاد الإسلامي السليم العمل الجيد ١٥١

الفصل الرابع عشر :

المؤسسة المالية الإسلامية وعاء ادخارى ومجمع صدقات لبناء
الإنسانية والرخاء ١٦١

الفصل الخامس عشر :

بعيداً عن الربا نبني الاقتصاد الجديد ونبني المواطن
الجديد معه ١٧٣

الفصل السادس عشر :

الذين هُم بالليل ومذلة بالنهار وفي النهاية ذل واستعمار ١٨٥



الزهراء للإعلام العربي

رقم الإيداع : ٨٦/٣٤٠٥
الترقيم الدولي : ١ - ١٩ - ١٤٧٠ - ٩٧٧